**وزارة التعليم العـــالي و البحث العلـــمي**

**جامعة محمد خيضر.بسكرة- الجزائر-**

**كلية العلوم الاقتصادية و التسيير**

**قسم علوم الاقتصادية**

**المـــــوضوع:**

# نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: اقتصاد تطبيقي**

**إعداد الطالبة:** **إشراف الدكتور:**

حنـــان بقاط موسى رحماني

**لجنة المناقشة:**

د : غوفي عبد الحميد أستاذ محاضر جامعة بسكرة ..... رئيسا
د:رحماني مـــوسى أستاذ محاضر جامعة بسكرة ..... مقررا
د:داودي الطـــيب أستاذ محاضر جامعة بسكرة ..... عضوا
د:كمال عـــــايشي أستاذ محاضر جامعة باتنة ..... عضوا

***السنة الجامعية : 2007/2006***

# شكر وتقدير

شكر وتقدير

أشكر الله كثيرًا و أحمده حمدًا طيبا مباركًا الذي هداني إلى طريق العلم والنور و وفقني لإتمامي هذا البحث راجية من الله أن يكلله بالنجاح والتوفيق.

إنه لمن دواعي العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف «موسى رحماني» على قبوله الإشراف وتحمله مشاقه وعلى كل المجهودات التي قام بها معي.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتي في مرحلة التدرج خاصة: سعدي وصاف، باديس بن عيشة، قريشي يوسف، قريشي الجموعي.ولكل أساتذتي في مرحلة ما بعد التدرج و اخص بذكر تومي ميلود، مفتاح صالح، بن عيشي بشير،شيخي محمد،مناني نبيل.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة: عامر الحاج،السعيد هتهات، نصبة مسعودة، عاشور فلة.

و في الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث.

**تمهيد:**

تعتبر البطالة من أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية باعتبارها أكثر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية تهديدا لاستقرار المجتمعات بوجه عام و المجتمعات النامية بوجه خاص. حيث تعزي البطالة إلى عدم القدرة على تشغيل و توظيف الطاقات البشرية المتاحة ( شكل العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم بمفهومه العقائدي الاجتماعي و الاقتصادي ) في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي و الاجتماعي على حد السواء.

## المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، لكونها من أهم التحديات التي تواجه العالم باعتبارها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي .

وقد حظيت مشكلة البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى .

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة.

إن تعريف البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث هو جزء من قضية كلية ذلك أن قياسها حاليا ومستقبلا من شأنه أن يكشف على خصوصيتها بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة. فإن قياس البطالة يتطلب ضبط تعريف دقيق وشامل لها يأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب التي تحكمها من خلال التركيز على الفئة القادرة والمستعدة للعمل عند الأجور السائدة، ويشكل معدلها أحد أهم أدوات القياس المستخدمة في الاقتصاديات الحديثة. إلا أنه يعرف بعض أوجه القصور في الدول المتخلفة، كونها لا تستبعد الفئة التي تنشط في القطاعات غير الرسمية.[1]

**الفرع الأول: تعريف البطالة**

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة.

وتعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال توازن سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من القوة العاملة من الحصول على عمل.

و لاختلاف تعار يف البطالة من دولة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد. لذا سيتم التركيز على تعريف مكتب العمل الدولي الذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر، والذي يعرفها على النحو التالي:

" كل شخص يبلغ الخامسة عشر من العمر في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل ".[2]

اعتمادا على هذا التعريف فإنه من المفيد مناقشة كل جزئية منه لتوضيح المقصود بالبطالة وبشكل دقيق، وفقا لما يلي:[3]

---

[1] : نعمة الله نجيب إبراهيم . نظرية اقتصاد العمل .مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية . مصر . طبعة 2001 – 2002. ص 200 .

[2]: ب برينيه و ا.سيمون .ترجمة.عبد الأمير إبراهيم شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي . المؤسسة الجامعية للنشر طبعة 2004. ص 256 .

[3]: العايب عبد الرحمان :البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر –.رسالة ماجستير.علوم اقتصادية جامعة الجزائر. سنة 2004 . ص 27 .

أ – البطالة: كل من هو بدون عمل.

إن الهدف من معيار" بدون عمل " هو التمييز بين التشغيل والبطالة ، فيعتبر الشخص وفقا لهذا المعيار إذا لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث ( ولو لساعة واحدة )

ب – كل من هو متاح للعمل ولا يجده(كل عنصر عمل قادر على العمل ولا يجده).

أي أنه إذا عرض عملا (وظيفة )على الفرد فإنه سيكون قادرا ومستعد للعمل، وذلك خلال فترة محددة (فترة البحث). فالهدف من هذا المعيار هو استبعاد كل الأفراد الباحثين عن العمل لمباشرته بعد انتهاء فترة المسح فعلا. فالباحث عن العمل مستقبلا بعد تخرجه غير مستعد للعمل خلال هذه الفترة، وبالتالي فهو غير متاح له. كما يهدف المعيار أيضا إلى استبعاد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات ( المرض ، المسؤولية العائلية ... الخ ). فالأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل في:

– الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل.

– خريجي مراكز التعليم والتكوين وكذا العمال المسرحين نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد .

– الأفراد الذين يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب مع مؤهلاتهم .

وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول إلى سوق العمل... الخ وبالتالي فإن الأفراد اللذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط لا يصنفون ضمن القوى العاملة المتاحة مثل :الذين انسحبوا من دون قيد أو شروط من سوق العمل ،أو الذين وجدوا وظيفة تتلاءم وقدرا تهم ،أو الذين استفادوا من عقود عمل غير قابلة للفسخ في الأجل القصير ،والذين مازالوا في طور التكوين أو لأداء الخدمة الوطنية .

ج–البطالة :كل من يبحث عن عمل ولا تتوفر له ذالك .

للدلالة على جدية البحث فإنه وفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث على العمل إلا من خلال خطوات محددة مثل:

– التسجيل في مكاتب التشغيل ( وكالة التشغيل ) حكومية كانت أو خاصة.

– نشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد على الإعلانات العارضة لها .

– طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية .

على هذا الأساس فإنه يجب توفير شرطين أساسين مجتمعين معا، لتعري ف العاطلين أو الباطلين حسب الإحصائيات الرسمية:أن يكون الشخص قادرا على العمل ويسعى للبحث عن فرصة عمل. نستنتج أن ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا ،لأنه قد يوجد أفراد يعملون لبعض الوقت بمحض إرادتهم.وبالتالي فإنهم يصنفون في حالة نقص التشغيل،والشيء الملاحظ أيضا أن هذه الخطوات لا تميز بين العمل بالأجر أو العمل للحساب الخاص ،على اعتبار أن كليهما يعتبر عملا، وأن طبيعة العمل ليست المقياس في هذا المعيار ،والذي يستوجب بدوره توافر البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل ،من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات.

كما تعرف البطالة أيضا على أنها" التعطل (أو التوقف) الاختياري في بعض الأحيان –لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما ،على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج" [1]

وتعرف القوة العاملة على أنها" مجموع الأفراد الذين هم في سن العمل –بين 15و60 سنة –ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي ، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم ."[2]

نلاحظ من تعريف البطالة ما يلي :"[3]

–تعني البطالة عدم اشتغال كامل القوة العاملة في المجتمع .وهذا يعني الاستخدام غير الكامل للعنصر البشري أي يوجد جزء منها عاطل ويترتب عن ذلك ضياع لجزء من الناتج القومي الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم توظيف هذا العدد من العمال المتعطلين.

ويترتب على ذلك سلسلة من الآثار المتلاحقة السلبية والتي تؤدي في النهاية إلى انخفاض الدخل الفردي ومستوى المعيشي لهم .

– تعني البطالة عدم الاستخدام الأمثل للمواد .وهذا يعني أنه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم ،بمعنى أنه مع تفشي ظاهرة البطالة ومع عدم وجود وظائف لبعض الأفراد كالمتعلمين أصحاب الشهادات الجامعية مثلا فهذا يدفع هؤلاء قبول وظائف لا تحتاج إلى مستوى تعليم العالي كأن يعملون في وظائف تطلب شهادات متوسطة أو ما شابه ذلك.

وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد إلى جانب ضياع جزء من الموارد والمتمثلة في ما تم إنفاقه على هؤلاء الأفراد ليحصلوا على شهاداتهم الجامعية ثم بعد ذلك يعملون وظائف لا تحتاج لهذا القدر من التعليم الذي حصلوا عليه،ويؤدي ذلك إلى التقليل من الناتج القومي الذي كان يمكن الحصول عليه،لوتم توظيف هؤلاء العمال في أماكنهم الصحيحة والتي تحتاج إلى مستوى تعليمهم الحقيقي،وهذا يعتبر استخدام سيئ وغير أمثل للموارد ولعنصر العمل،باعتباره المورد البشري الذي لا يقل أهمية إطلاقا عن الموارد الطبيعية ، بل يفوقها أهمية لأنه إذا وجدت الموارد الطبيعية في بلد ما ولم يتوافر لديها الموارد البشرية فلا تستطيع استغلال هذه الموارد الطبيعية ولا تستطيع إحراز أي درجة من التقدم .

**الفرع الثاني: قياس البطالة.**

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العاملة .

---

[1] : هيثم الزغبي .حسن أبو زيت .أسس ولمبادئ الإقتصاد الكلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.عمان.الأردن.الطبعة الأولى 2000.ص145

[2] :د .هيثم الزغبي حسن أبو زيت .مرجع سابق .ص145

[3] :أحمد رمضان .عفاف عبد العزيز عايد إيمان عطية ناصف. مبادئ الإقتصاد الكلي . الدار الجامعية لنشر.الإسكندرية.مصر .طبعة 2004. ص 257

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة (العاملون + العاطلون عن العمل )}} \times 100$$

المصدر: مجيد على حين و.عفاف عبد الجبار سعيد .مقدمة غي التحليل الاقتصادي الكلي. دار وائل للنشر عمان–الأردن.الطبعة الأولى 2004.ص328

ويعتبر هذا المعدل أحد المقاييس الرئيسة للأداء الاقتصادي ، لهذا تعمد السياسات الاقتصادية على إبقاء هذا المعدل منخفضا قدر الإمكان. [1]كما يعتبر مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما و برغم ذلك فانه غالبا ما تكون هناك صعوبة في تحديد ما يعكسه هذا المعدل بالضبط . حيث ان معدل البطالة يعكس مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد،و الإجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الوقت . [2]

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى الملاحظات الآتية:[3]

أ–تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي :

–الفئة العمرية المحددة في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا .

–الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل .وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان حتى يحسب الفرد متعطلا.

–كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.[4]

–تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة ،حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخ ر على مسوح العمل كعينات ،ودول أخرى ، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ب–إن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

– عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذل ك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفرا د المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية.أو لعدم توافر وسائل

---

1: مجيد على حسين و عفاف عبد الجبار سعيد .مرجع سابق.ص328.

2:بن عصمان محفوظ مدخل في الاقتصاد الحديث . دار العلوم للنشر و التوزيع.عنابة. الجزائر.ص 61 .

3:على عبد الوهاب نجا.مشكلة البطالة أثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها . دراسة تحليلية –تطبيقية.الدار الجامعية لنشر . الإسكندرية.مصر.طبعة 2005.ص12.

4 :انظر. ص11.

ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى.

-الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي،الأسود،الموازي،الظل أو غير الرسمي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية ، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة.بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها .

-عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن الاقتصاد عير الرسمي في الدول النامية ، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفين العاملين لحسابهم الخاص و المحلات والمقاهي ،ما شبه ذلك ،رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية .

ج- لقد تعرض احتساب معدل البطالة بهذه الطريقة إلى عدة انتقادات لعدة أسباب منها:[1]

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية لأنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين (العاطلين ) فهم فعلا مستمرين بالبحث عن العمل أي هم ليسوا من العمال اليائسين.

- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير كامل إ ما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة[2] أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك هو أن أصحاب العمل غالبا لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.

- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء.لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات جزئية للبطالة وذلك حسب الفئات الاجتماعية المختلفة والقطاعات الاقتصادية المتنوعة كقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية.

- لا تعتمد آثار البطالة في المجتمع على المعدل البطالة فحسب وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل. فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة و مأساوية.وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، و كذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة ، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم الانتقادات السابقة.

## المطلب الثاني: أنواع البطالة.

---

[1]: نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف .الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقا ت. دار حامد لنشر والتوزيع .عمان .الأردن.الطبعة الأولى 2006.ص245.

[2] : أنظر الفصل الأول. ص12.

تختلف البطالة حسب سبب وجودها، الذي يعطينا نوعها، فكل نوع من البطالة يخضع لسبب معين هو أصل اختلال سوق العمل.

وبالرغم من تعدد أنواع البطالة لتعدد مسبباتها إلا أنه يمكن أن تندرج تحت مجموعتين رئيسيتين تمثل كل منها مدرسة مستقلة بذاتها . فهناك ما يعرف بالبطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية .

وطبقا للنوع الأول ترجع البطالة إلى عدم كمال قوى سوق العمل أما النوع الثاني ترجع البطالة إلى قصور الطلب الكلي عن استيعاب إنتاج التوظيف الكامل.

**الفرع الأول: البطالة الاختيارية.**

تعني البطالة الاختيارية وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل لكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند الوضع السائد(الأجر أو طبيعة العمل...). معنى هذا أنه تتوافر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأنه مثلا مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها.[1]

**- البطالة الاحتكاكية :**

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد بدون عمل يبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها ، في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم ولكن لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة أو بأماكن وجودها . أي أن البطالة الاحتكاكية تشير إلى فترات الانتظار (التي عادة ما تكون قصيرة الأجل )بدون عمل بحثا عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلا ولكن لم يتم التعرف عليها بعد .[2]

ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل منها:

- مستوى الأجر النقدي الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه من هذه الوظيفة ، حيث من المتوقع كلما زاد مستوى الأجر أو العائد من الوظيفة كلما قصرت فترة البحث عن وظائف و بالتالي تقل البطالة الاحتكاكية و العكس صحيح ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كلما كان البحث لفترة أطول يحقق الوصول على وظيفة ذات عائد أعلى ، كلما طالت فترة البطالة زاد معدلها .

- مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه من خلال هذه الوظيفة بمعنى ما يحصل عليه الأفراد من إعانات وتأمينات اجتماعية وصحية وغيرها عند قبولهم العمل بالوظيفة المعنية فكلما زاد مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه من وظيفة و كلما توقعنا أن يقل معدل البطالة الاحتكاكية و العكس صحيح .

-درجة الاستقرار في هذه الوظيفة، بمعن ى هل هي دائمة أم لا ؟وذلك انه كلما زادت درجة الاستقرار في الوظيفة كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية و العكس صحيح .

- درجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة أي انه كلما كانت الدولة مستقرة اقتصاديا كلما قلت فترة البحث عن الوظيفة المناسبة و قل معدل البطالة الاحتكاكية و العكس صحيح.

---

[1] : أحمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف .مرجع سابق . ص 259 .

[2] : عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد. النظرية الاقتصادية الكلية . الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.مصر .2004 – 2005 . ص 235 .

– نقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهم، أو النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذو المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم فمن المتوقع كلما كان نقص في المعلومات زادت البطالة الاحتكاكية.

– تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة و المرغوب فيها حيث من المتوقع انه كلما زادت تكلفة البحث عن وظيفة أفضل كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية . [1]

**– البطالة الهيكلية:**

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة [2] وبصفة عامة نستطيع القول أن هذه البطالة تحدث عند تعرض بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة وفي بعض مناطق من الدولة إلى الانهيار ، في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال صناعات أخرى إلى التوسع، وتؤدي هذه النتيجة إلى اختلال التوازن عندما يزيد عرض العمل في القطاعات التي أصابها الانكماش في الوقت الذي يزيد الطلب على العمل في القطاعات التي توسعت ، وسيتحول العمال إذن من القطاعات التي تعرضت للانكماش إلى القطاعات النامية إلا أن هذه الإجراءات و التنقلات تحتاج إلى وقت وقد لا تكتمل لأسباب تنظيمية بحتة.[3]

ويقدم الشكل المتكون من المنحنين (A)و(B) :السوق(A) يمثل عمالا شبه مهرة في صناعةA والسوق (B) لعمال مهرة في صناعة (B) ولنفرض أنهما في حالة توازن في البداية ،حيث الأجر وحجم التوظيف التوازنين .ولنفترض أن طلب العمال في الصناعة A قد تراجع(من A إلى'A) نتيجة منافسة الصناعات المستوردة بينما زاد طلب العمال في الصناعة B(منBإلى'B)، إذا كان الأجر في الصناعة A غير قابل للانخفاض فسوف تظهر بطالة قدرها(L*-L1) في السوق (A).

وإذا كان عمال الصناعة A قادرين على التحول للعمل في B دون أي تكاليف فسينتقل المتعطلون إلى السوق B وستختفي البطالة نهائيا . لكن الأمر قد يحتاج لفترة معينة وتكاليف معينة قد تطيل فترة البطالة. ويمكن تحليل عدم التوازن الجغرافي بين طلب وعرض العمل باستخدام الإطار التحليلي نفسه.[4]

---

[1] : أحمد فوزي أبو السعود . مقدمة في الاقتصاد الكلي . الدار الجامعية لنشر . مصر .طبعة 2004.ص 221 .

[2] : خالد واصف الوزاني وأحمد حسين الرفاعي . مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق .دار وائل للنشر عمان . الأردن . الطبعة الثالثة 2000.ص 264 .

[3] ضياء مجيد الموسوي .النظرية الإقتصادية .ديوان لمطبوعات الجامعية الجزائرية .طبعة الثالثة 2005.ص87

[4] :فلة عاشور .آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994.مذكرة ماجستير.علوم اقتصادية.جامعة بسكرة .سنة 2005.ص19.

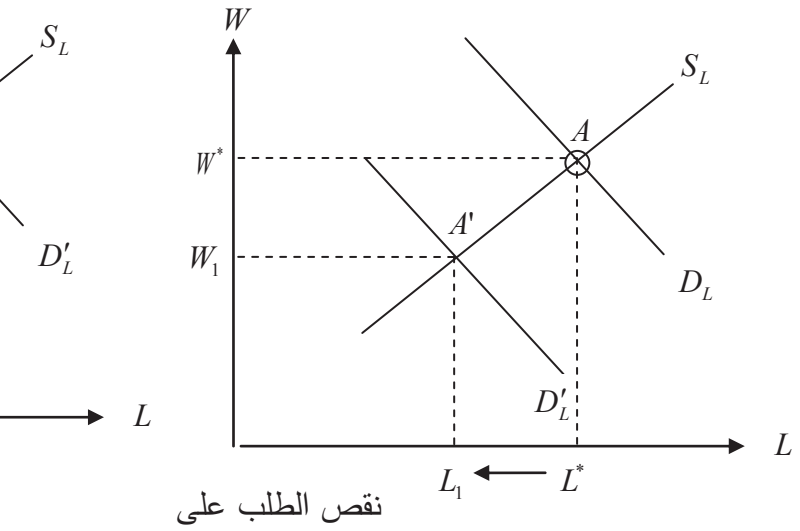


زيادة الطلب على القوى العاملة نقص الطلب على القوى العاملة

السوق A السوقB

**منحنى رقم(01)** : تحليل البطالة الهيكلية في الاقتصاد .

وتوجد أسباب عديدة للبطالة الهيكلية نذكر منها: [1]

*التغيرات في الطلب والأذواق للأفراد مما يؤثر على طلبهم من السلع والخدمات.

*التطورات التكنولوجية التي تؤدي استخدام فنون إنتاجية جديدة فيترتب على ذلك الاستغناء عن العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال الفنون الإنتاجية القديمة.

*التغير في التركيب العمري لقوة العمل (نسبة الشباب صغير السن إلى قوة العاملة)فكلما زادت هذه النسبة زاد معدل البطالة الهيكلة لعدم توافر الخبرة لدى هؤلاء الشباب بالإضافة إلى زيادة نسبة الإناث في قوة العاملة حيث كلما زادت نسبة الإناث في حجم القوة العاملة،خاصة إذا كانت المرأة متزوجة فهذا يؤدي إلى زيادة البطالة الهيكلية لأنه عند حصول الزوجة على وضيفة يتيح هذا لزوج الفرصة لإنفاق وقت أطول للبحث عن عمل آخر أفضل له أو انه يترك العمل و يعمل على زيادة مؤهلاته

*عدم المعرفة الكاملة بالوظائف الموجودة في السوق ومتطلبات كل منها وصعوبة التنقل الجغرافي.

والجدير بالذكر أن الدول المتقدمة يمكنها القضاء على هذا النوع من البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمال المستغنى عنهم والالتحاق مرة أخرى بالعمل.على عكس الدول النامية التي تجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة مما يجعلها شبه دائمة يعاني منها الاقتصاد القومي ، ولهذا يمكن إدراج هذا النوع من البطالة في الدول النامية تحت مفهوم البطالة الإجبارية .

**-البطالة الموسمية:**

[1]: أحمد رمضان نعمة الله عفاف عبد العزيز عابد إيمان عطية ناصف .مرجع سابق ص 267.

تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمال فيها بالموسمية، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة ويضعف في مواسم أخرى.[1]

أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها. حيث يكون لبعض السلع والخدمات مواسم تزدهر فيها وباقي السنة يتراجع خلالها الطلب على تلك السلع ،الأمر الذي ينخفض معه الطلب على القوى العاملة المستخدمة في إنتاج تلك السلع كالمواسم الفلاحية مثلا موسم الزرع و الحصاد ...[2]

**الفرع الثاني : البطالة الإجبارية.**

تتمثل البطالة الإجبارية في وجود عدد من الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند الظروف السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه. [3]

كما يطلق عليها أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب ، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عند عدم قدرة (أو عدم كفاية ) الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة .[4 ]

**-البطالة الدورية:**

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة التجارية ، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ عل ى مجموع النشاط التجاري و الاقتصادي في القطر.

وإن أهم سبب لهذه البطالة هو الانتقال و التحول من الازدهار والرواج إلى حالة من الركود والكساد ، وأن ذلك كان يحصل بين فترة وأخرى ولذلك سميت بالدورية [5 ] أو بعبارة أخرى هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي و مسيرة نموه . فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي يتعطل جزء من القوة العاملة ، إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة النمو و الإزهار وبالتالي فإن نسبة البطالة سوف تنخفض والمتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة أخرى .[6]

أو بتعريف آخر هي البطالة الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي .

وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش ( يتقلص) الناتج القومي الإجمالي، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي .[7]

**الفرع الثالث: أنواع أخرى البطالة.**

---

[1]: أحمد الأشقر. الإقتصاد الكلي .الدار الالأردن.نشر ودار الثقافةالأردن.التوزيع الأردن.طبعة 2002.ص301.

[2] :هيثم الزغبي .مرجع سابق. ص148.

[3] :مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد. مرجع سابق. ص330.

[4]: David Begg et autres " Macroéconimie" 6éme tirage m EDISCENE international. paris .1989 . p 264 .

[5] :ج.د.ن. ورسك . البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ترجمة محمد عزيز ،محمد سالم كعيبة.منشورات جامعة فاريونس بنغازي.ليبيا. الطبعة الأول. ص 250.

[6] :هيثم الزغبي مرجع سابق. ص223.

[7] :بن عصمان محفوظ . مرجع سابق. ص66.

هناك أنواع أخرى للبطالة نذكر منها:

**-البطالة المقنعة:**

يقصد بها أنه يوجد عددا كبيرا من العاملين يعملون في أنشطة إنتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغير في الناتج الكلي، يلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني منها غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام.

ويمكن القول أن البطالة المقنعة هي الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدي للعامل صفرا أو سالبا. والواقع أن اصطلاح البطالة المقنعة يصف حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية أو النمو في الأقطار النامية[1]

وهذا يعني أنه يمكن سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية دون أن يترتب على ذلك تناقص الناتج الكلي،و الشكل التالي يوضح لنا دالة الناتج الكلي من منتوج معين عند تشغيل أعداد مختلفة من عنصر العمل.

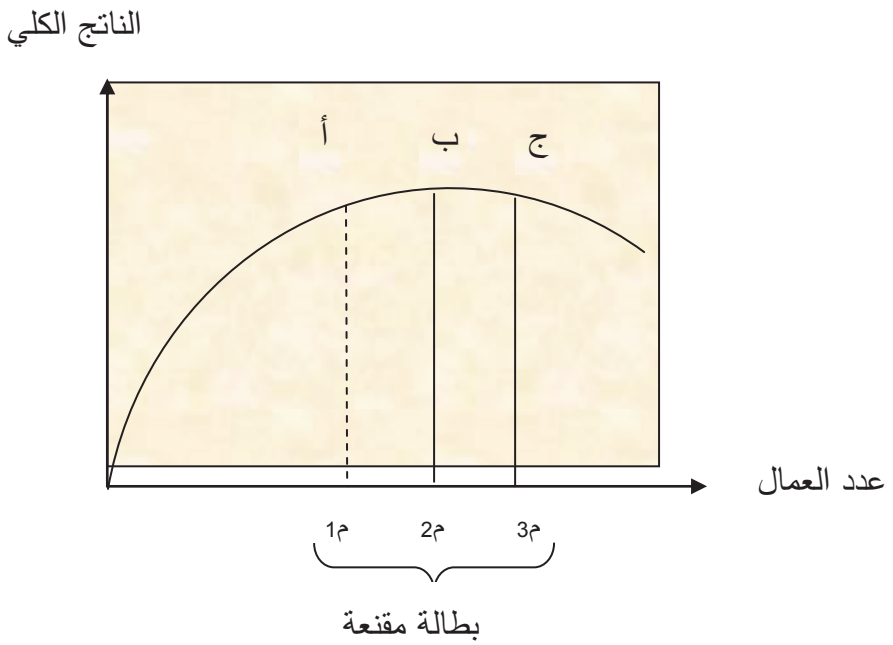


**منحنى رقم (02)** : تحليل البطالة المقنعة في الاقتصاد

المصدر:أحمد نعمة الله،عفاف عبد العزيز عايد و إيمان عطية ناصف،مرجع سبق ذكره،ص272.

نلاحظ من الشكل أعلاه انه عند تشغيل عدد م1 من العمال يمكن الحصول على (أم1)،عند تشغيل م2 من لعمال يصبح الناتج الكلي (ب م2)إما إذا تم تشغيل (م3) من العمال يظل الناتج الكلي ثابت كما هو(ج م3) بما أن (ب م2=ج م3 ) ،هذا يعني أن هذا القدر من وحدات عنصر العمل و التي تقدر بالمسافة م2 م3 إنتاجيتها الحدي تساوي الصفر أي أن هذا القدر من وحدات عنصر العمل م2 م3هم في حالة بطالة مقنعة.

[1] : محمد علاء الدين عبد القادر .البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل حارت – العولمة – تحديات الإصلاح لاقتصادي .منشأة المعارف بالإسكندرية مصر الطبعة 2003. ص 3

ويتم التفريق بين البطالة المقنعة وجميع الأنواع السابق ذكرها أن هذه الأخيرة واضحة ويمكن قياسها واكتشافها، أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها و اكتشافها ذلك أن القوة المعطلة تحسب ضمن القوة العاملة. بينما في الحقيقة تعتبر معطلة والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جدا. وتظهر هذه البطالة أكثر في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية و الاقتصاديات ذات التوجهات الاجتماعية .[1]

**- البطالة السلوكية :**

وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع. وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

**- البطالة الوافدة:**

وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون .[2]

[1] : هيثم الزغبي . مرجع سابق. ص 148 .

[2] : خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي . مرجع سابق . ص 270 .

## المبحث الثاني: البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها.

لقد تعددت تفسيرات البطالة و الحلول المقترحة لمواجهتها بتعدد المدارس و الاتجاهات الاقتصادية ، بذلك اختلفت السبل و الطرق الكفيلة لتجاوز هذه المشكلة التي ارتبطت أساسا بالدورة الاقتصادية ، لما تعرفه من تقلبات تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي و الذي هو بمثابة المحرك الحقيقي للتنمية الصحيحة التي يديرها و يسيرها العامل البشري بالدرجة الأولى .

### المطلب الأول: النظريات المفسرة للبطالة.

نقدم في هذا المطلب عرضا تحليليا موجزا لبعض نظريات البطالة الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها ، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد .

**الفرع الأول:النظريات التقليدية المفسرة للبطالة.**

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي . وقد حظي هذا الموضع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية لأخرى ، ولعل تنوع أشكال البطالة هو احد عناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها . وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشي من الإيجاز فيما يلي:

**-تفسير الكلاسيك للبطالة :**

يؤمن الكلاسيك بمبدأ "التوازن العام " بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق طلب مساوي له ، فالتوازن الاقتصادي العام لدى الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل وأي توازن دونه فهو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع،فلو حدثت بطالة بمعنى عرض عمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور . وهذا التوازن رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور.

ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار و الأجور،أي أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل إذا أنها تؤثر على عرض وطلب العمل لإيضاح ذلك ولتسهيل التحليل نفرض أن الأجور جامدة على سبيل المثال . فما هو تأثير ذلك على البطالة ؟يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب على العمل بعرض العمل في النقطة $E$ وعندها تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه $L_E$ معدل الأجر التوازني $W_E$ افترضنا أنه بسبب تشريعات حكومية قد ارتفع الأجر إلى $W_1$ في هذه

الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا الأجر الجديد يساوي $L_S$ في حين الطلب عليه يكون $L_D$ مما يعني أن هناك فائض عرض أي وجود بطالة تقدر بالمسافة $L_D L_E$

ولتجنب هذه الوضعية يجب تخفيض الأجور.

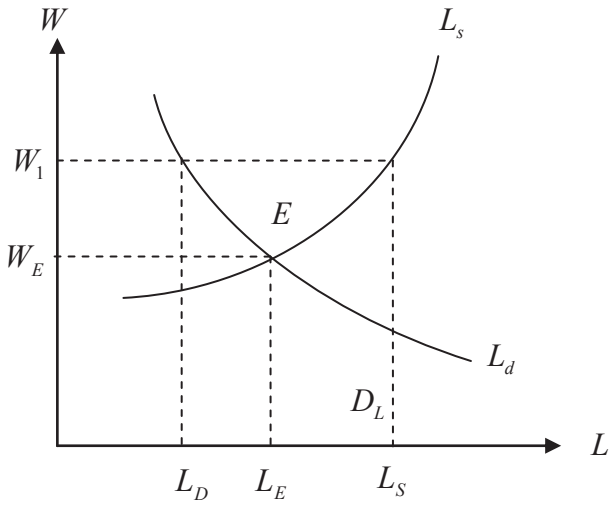


**منحنى رقم (03):** نشوء البطالة في حالة جمود الأجور

رغم كون الكلاسيك استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج وبالتالي حدوث كساد و بطالة على نطاق واسع فإنهم لم يستبعدوا إمكانية حدوث بطالة اختيارية تنشأ بسبب عدم مرونة جهاز الأسعار أو لجهل متطلبات السوق. كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور .[1]

**<u>الاستثناء الكلاسيكي:</u>** [2]

برغم أن نظرية روبرت مالتوس في السكان كانت تمثل أحد الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي ، إلا انه اختلف هذا الأخير مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام حيث اعترض على قانون ساي للأسواق ومن ثم كان من الأوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالي،لازمات الإنتاج و من ثم ظهور البطالة على نطاق واسع .

فقد يعتقد انه من المحتمل جدا ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي بسبب قصور الاستهلاك (نجد تفسيره يشبه النظرية التي تفسر إمكان قيام البطالة في الأجل القصير بسبب قصور الطلب الكلي الفعال )، و قد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليون يستهلكون اقل مما يربحون لأنهم يدخرون و إن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون ، وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم في شكل ربح .

---

[1] : رمزي زكي الإقتصاد السياسي للبطالة .دار النشر مطابع الرسالة الكويت. طبعة 1997. ص 194

[2] :نفس المرجع.ص 195.

و الحقيقة أن مالتوس قد ركز تحليله على الطلب الاستهلاكي ، و انتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك فان المجتمع الرأسمالي من الممكن أن يتعرض لازمة تخمة الإنتاج ، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة و الطلب عليها حيث ترتفع المدخرات ، وهو الأمر الذي يعني وجود تراكم أكثر من اللازم أي أكثر مما تستدعيه حاجة السوق ، وإذا حدث ذلك فمن الواضح إن الأسعار ستهبط و الأرباح ستقل ، و الباحث على الإنتاج سيتدهور ومن ثم ستظهر البطالة .

غير أن ريكاردو وضع مالتوس في ورطة شديدة حينما رد عليه بان الادخار شبيه بالإنفاق الاستهلاكي لان الشخص الذي يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره في الصناعة و الحصول على المزيد من الأرباح ، و من ثم فان الادخار يتحول إلى استثمار ، و بالتالي لا يمثل تسرب من دورة الدخل .

وقد نادى مالتوس بضرورة التغلب على القصور الاستهلاك حتى يتلافى احتمالات أزمات الإنتاج العامة ، و البطالة و خاصة انه ليس من المحتمل أن يتساوى استهلاك الرأسماليين مع حجم ما يربحونه ولذلك نادى مالتوس بضرورة وجود طرف ثالث لا يعمل في مجال الإنتاج ، وتكون مهمته هي تعويض قصور الاستهلاك حتى يمكن التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي . هكذا رأى مالتوس ببساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العاملة و يمكن حلها من خلال تشيع الاستهلاك الطفيلي .

**-تفسير النيوكلاسيك للبطالة :**

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل ، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها : التجانس التام في عنصر العمل ،حرية انتقال اليد العامل ة ،العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور .[1]

وأن حجم اليد العاملة مرتبطة بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه:

حيث:

$$D_r = F\left(\frac{W}{P}\right) \Rightarrow f\left(\frac{W}{P}\right)\langle 0$$

$D_r$ الطلب على العمل

$\frac{W}{p}$ الأجر الحقيقي

$W$ معدل الأجر الاسمي

$p$ المستوى العام للأسعار

حيث تعرف دالة الطلب على العمل بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار . وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتجهون نحو تعظيم أرباحهم

[1] :حسين عمر .موسوعة الفكر الإقتصادي .دار الكتاب الحديث للنشر .الجزء الثاني . ص 858.

.وبالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي $MP$ مقيم بالعمل والتكلفة الحدية $MC$ للأجور . وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{p}$ يشجع أرباب العمل على التوظيف أكثر لليد العاملة . أما عرض العمل ،فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{p}$ وفقا للشكل التالي:

$$f_r = f\left(\frac{W}{P}\right) \Rightarrow f\left(\frac{W}{P}\right) \rangle\ 0$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماته م في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم . ويتحقق التوازن في السوق العمل عند تعادل العرض والطلب على العمل ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام أما وجود بطالة فإن سببها ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة ، والمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي ، وبالتالي يتحدد الأجر الحقيقي . أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل ، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية. ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام ،ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي للأسواق" كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع ، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي .

لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو احد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة .[1]

**- التفسير الكينزي للبطالة .**

يبدي كنيز اعتراضين جوهريين على التحليل النيوكلاسيكي،الاعتراض الأول : هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية . في داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض للأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار .ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض في أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية، أما الاعتراض الثاني : فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية.وتفترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة ولكن هذا يحدث فقط إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية النقدية و لكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تتحدد بالنفقة الحدية ،ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون كبيرة نسبيا وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما، أن لم يكن بنفس النسبة ، ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الأجر الحقيقي وبذلك

[1] العايب عبد الرحمان . مرجع سابق .ص10

تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية ومن ثمة الأجر الحقيقي يبقى ثابت ويصبح العامل في حالة بطالة إجبارية .[1]

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات ، وسوق النقد في آن واحد ، إذ أن الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل $(MPP_L)$ كما هو الحال في النموذج الكلاسيكي . أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال و ينتج عن ذلك أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين . وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله، وعنده يكون عرض العمل لانهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون خط مستقيما.[2]

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب.[3]

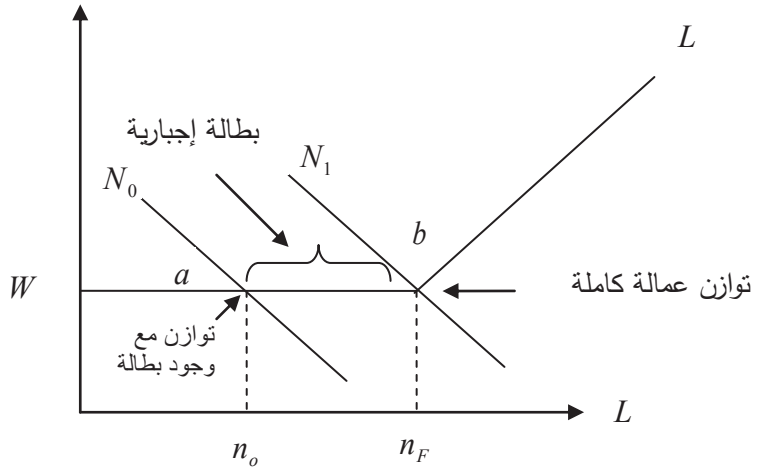


**المنحنى رقم(04)** : سوق العمل في النموذج الكينزي

إذا كان منحنى الطلب على العمل $N_0$ ، فإن عدد العمال الراغبين في العمل عند هذا الأجر هو $n_F$ ،ولكن عدد العمال المطلوبين (التوازني) هو $n_0$ ، فيكون الفرق $n_0 - n_F$ هو عدد العمال الراغبين في العمل بالأجر $W$ ورغم قدرتهم على العمل ، لا يجدون العمل،ولهذا فهم في حالة بطالة إجبارية . أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو $N_1$ ، فإن حجم العمل التوازني هو $n_F$ وهو نفسه حجم العمالة الكاملة فيكون في هذه الحالة توازن عمالة كاملة وهنا لا يختلف النموذج الكينزي عن الكلاسيكي .[4]

يرى كينز أن الاختلال بين الادخار والاستثمار يؤدي إلى حدوث اضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال حدوث كساد ، وفي حالة افتراض أن حجم الادخار أكبر من حجم الاستثمار ، فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي وبالتالي يتزايد مخزون السلع ويتراكم ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار

---

[1] حسين عمر . مرجع سابق.ص858

[2] : أحمد أبو الفتوح النقاقة . نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية.مؤسسة شباب الجامعة للنشر . طبعة 1998. ص 329 .

[3] : عمر صخري التحليل الاقتصادي الكلي.ديوان المطبوعات الجامعية .الطبعةالاولى. 2000. ص 276.

[4] : أحمد أبو الفتوح النقاقة. مرجع سابق . ص 330 .

وينتج عنها انخفاض الأرباح ، ويقل الناتج وبالتالي تتزايد الطاقة العاطلة الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني .

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار أكبر من حجم الادخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي ، وعليه سوف ينخفض مستوى السلع ، وتتزايد المبيعات ، وترتفع الأسعار والأرباح وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجأ المنتجون لتشغيلها .

بالتالي نرى أن لينز اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار الدخل إلى مشكلة العلاقة بين الادخار و الاستثمار و بما أن الاستهلاك ثابت نسبيا وميل الاستثمار غير ثابت فإن تغير الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغير الدخل .[1]

وفي الأخير ينادي كينز برفع مستوى الأجور حتى يمكن زيادة دخول الطبقات العامة و زيادة إنفاقها على الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال مما يعمل على تشجيع الاستثمار . إن كينز لم يكتف بمعارضة الكلاسيك المحدثين بدعوتهم في خفض الأجور بل أنه قدم إلى الفكر الاقتصادي أسبابا دامغة لنشوء ظاهرة البطالة المزمنة تتلخص في :

1 -قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي

2 – تناقص ميل الحدي الاستهلاك لهذه الدول .

ويؤدي هذين العاملين على إمكانية ميل الطلب الكلي إلى الهبوط ما دون العرض الكلي .[2]

**– تفسير النقديين للبطالة:**

يعتقد النقديين أنه يوجد معدل بطالة وحيد ، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي و السعري ، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول ، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن يتضمن سريان معدل البطالة الطبيعي ، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة،إلا أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي. ينطلق النقديين في تحليلهم للبطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الرأسمالية هي بطالة اختيارية ، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة.أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين ، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم.[3]

**– تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيلبس**

---

[1] : رمزي زكي . مرجع سابق.ص 332 .

[2] : حسن عمر . مرجع سابق ص 859 .

[3] : رمزى زكي مرجع سابق . ص 412

يرتكز اهتمام ا.و.فيلبس على دراسة و تحليل سوق العمل في الاقتصاد الانجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957. حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان. و معدل التغيير في اجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة. بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح. أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية والعكس بالعكس. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة ليست خطية بين المؤشرين. وبالتالي فان منحنى فيلبس يعبر عن:"وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي و معدل البطالة ".

وقد ساهمت أبحاث كل من ر.ليبسي 1960 وبول ساموبلسون و سولو بتطوير هذه الفكرة. إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. وهو ما يفسره منحنى فيليبس،وفقا لشكل التالي:

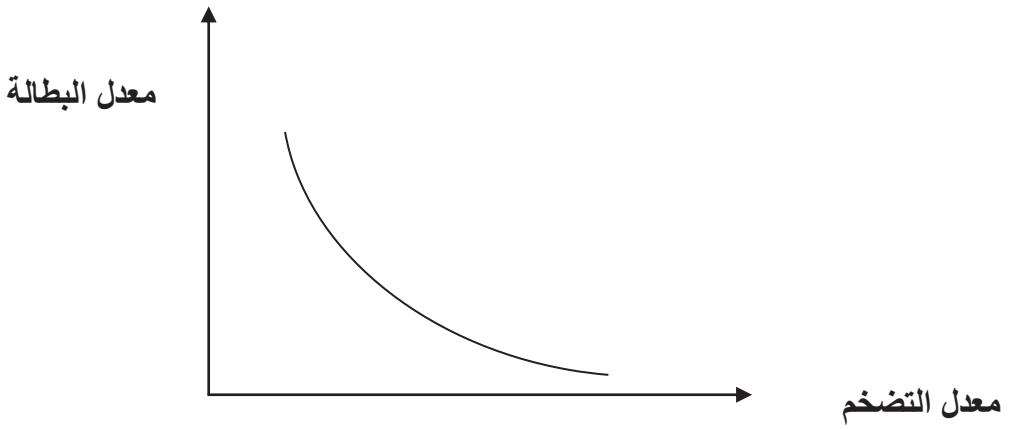


**المنحنى رقم(05)** :منحنى فليبس

يشير شكل المنحنى إلى أن:

- المنحنى متناقصا و ليس خطيا.
- أن معدل استقرار الأسعار (معدل تضخم معدوم ) يفترض وجود معدل من البطالة وهذا ما يفسره إمكانية تقاطع المنحنى مع المحور الأفقي.

من خلال تحاليل فيلبس يمكن استخلاص بأنه: من الممكن خفض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم. وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم. و تقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

لكن ومع بداية السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظلا يتجه نحو الارتفاع المستمر. في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة. الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي.

**-التفسير التكنولوجي للبطالة :**

يتمثل هذا التفسير في أفكار كوندراتيف و شومبتر ، عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية حيث لاحظ أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن ، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل ، وترفع من مستوى إنتاجيه العمل ، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة في الإنتاج و يريان أن :" البطالة التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي "[1].

ولا يمكن لإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال ، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة ، وكذا عدم قدرة الخدمات لإستعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل . إلا أن الاتجاه الحالي يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات لكل المجتمعات ، وفي كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية. . . . إلخ

**الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة.**

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل – كما هو الحال عند الكلاسيك و نيوكلاسيك – أو سوق تنافسي غير كامل للعمل – كما هو الوضع عند كينز– غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ أول سبعينيات القرن الماضي . لذلك ظهرت عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة .

**- نظرية رأس المال البشري:**

ظهرت خلال الستينات و بالتحديد في 1964و من مؤسسيها SHULT،BEHER.وتعتمد على ثلاث فرضيات التالية:[2]

1 -كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.

2 -كل استثمار في رأس المال البشري يلتزم نفقات،و منه فإن الاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا.

3 -الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم و الضبط للسوق.

تعتبر هذه النظرية أولا وقبل كل شيء نظرية عرض العمل لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل.

---

[1] :نفس المرجع ص 449

[2] :مهدي كلو.مرجع سابق . ص11.

تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد،هما: اختلاف الأجور و تطور البطالة،تفترض أن هناك أشخاص ليس لديهم تكوينا أو تعليما،و هو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري،حيث لا يستطعون التوافق مع الطلب على العمل،و النتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

ركز مؤسسي هذه النظرية على إعطاء تحليل لظاهرة البطالة يعتمد على دور المستوى التعليمي، الذ ي يعتبر خاصية فريدة من بين عدة خصائص و التي يمكن أن تلعب دورا في تفسير هذه الظاهرة.

حدود نظرية رأس المال البشري : لقد شاب قصور في نظرية رأس المال البشري في عدد من الجوانب منها افتراض كمال السوق ،افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية اختلاف الدخول بحسب العرق والجنس، [1] و نحاول ذكر بعض الانتقادات :

1- التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق،حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فورقات ضخمة بين النساء و الرجال على كل مستويات الأجور،حتى و إن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي و التكويني.

2- ظاهرة انقسام سوق الشغل، حيث نجد أن هناك انقساما مثلا بالنسبة للعمر، فالشباب هم الأكثر حظا للاستثمار في مجال التعليم و التكوين مقارنة بالأكبر منهم سنا، حي ث لا يمكن للتكوين أن يكون ذا مردود لهم إلا في فترة قصيرة، عكس الشباب.

3- الخصائص الفردية للأشخاص و التي تلعب دورا هاما في الحصول على عمل، مثل تلاؤم العامل مع منصب العمل أو اندماجه في مجموعة من العمال، حي ث أنه كلما كان الاتصال سهلا، كان ت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة.[2]

4- النقد الأخير يعود للاقتصادي (J.C.Eisher) الذي تحدث عن مشكلة نظرية رأس المال البشري يقول:"لم يتوصل أحد لحد الآن إلى البرهان على أن التباينات في الأرباح (الأجور) الملحوظة ناجمة عن الاستثمار في التعلم و التكوين".

تعتبر نظرية رأس المال البشري الأولى التي حاولت إيجاد تفسير لاختلال سوق الشغل المتمثل في ظاهرة البطالة في سنوات 1960 -1970، إما النظرية الثانية التي حاولت تفسير البطالة في نفس الفترة فقد ركزت على مدة البحث عن عمل.

**- نظرية تجزئة سوق العمل :**

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل ، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة ، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى .

---

[1] : www.arab – api . org/uo wse 14/c14 – 3- 1.thm . 09/12/2006 ، 13:00 .

[2] :مهدي كلو .مرجع سابق.ص11

وتفترض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما : سوق رئسي وآخر ثانوي ، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين.[1]

السوق الرئيسي: تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال الحديث وبالتالي فإن العاملين فيها لا بد أن يتمتعوا بقدر عال من المهارات المكتبية سواء عن طريق التأهيل أو التدريب ولو نسبيا. وبحكم كبر حجم هذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة. ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها .

أما السوق الثانوية : فتتكون من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم أو تكون وحدات كبيرة لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية ، منتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز طاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير .[2]

وترجع أسباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تعزي إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار ، أو إلى التغيرات التقنية .

**- نظرية البحث عن العمل :**

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية،وترجع هذه النظرية معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص عمل ملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها ،وتنطلق هذه النظريات من فرضيتين التاليتين :

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر اقل منه

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل ، خصوصا الوافدين الجدد لسوق العمل ، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق ، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة . وبالتالي تلخص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي اختيارية.

وبالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة وتركز ما بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور ،ويوجه إلى هذه النظرية عديدا من الانتقادات أهمها :

- ترى هذه النظرية أن البطالة السائدة هي اختيارية ولكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال ومن ثمة فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية .

---

[1] : علي عبد الوهاب نجا.مرجع سابق. ص 55 .

[2] :www. erf . org .eg/ ht m /Mohamed – Al – Maitanu – doc .09/12/2006 ، 13:30

– أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا. كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

– من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

– تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الآجل الطويل . [1]

**– نظرية البطالة الهيكلية :**

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة ، فقد تعرضت بغض الفئات من العالم لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الفنون الإنتاجية الحديثة،في حين ظهر فائض فرص العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

*الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال بعضهم.

*عدم توفر فرصة تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

*عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر .[2]

**–نظرية أجر الكفاءة .**

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية ،ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثمة ظهور البطالة ،وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية ،وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك سعى المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية . [3]

**–نظرية اختلال التوازن:**

تقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار ،ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار تتميز بالجمود في الأجل القصير ،غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل،ونتيجة لذلك ،قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ، ومن ثم ،ظهور البطالة الإجبارية،وتتقاطع هذه النظرية مع النظرية التقليدية في تفسير سوق العمل،إذ يعترفان بنوعين من البطالة ،هما :البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية ، إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية . ومن ثم ، فإن نظرية الاختلال تتوافق مع الفكر الكينزي ، فضلا عن ذلك ، فإن

---

[1] : على عبد الوهاب نجا . مرجع سابق . ص 46 .

[2]: العايب عبد الرحمان .مرجع سابق. ص 19.

[3]: نفس المرجع .ص19.

نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة في سوق العمل فقط ، بل يمتد أيضا على تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشابكة بين سوقي العمل والسلع . وينجم عن علاقات التشابك – فيما بين هذين السوقين – نوعان من البطالة هما :

– البطالة الكلاسيكية: ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن. ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال .مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل.

– البطالة الكينزية :تتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع ،وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع،مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون ، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذالك لن تجد من يشتريها .

والجديد في هذه النظرية أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي ،وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة ، وبرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة ،إلا أنه يوجه لها العديد من الانتقادات أهمها :

–أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرار ها في الأجل الطويل.

–افترض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية ، وهذا لا يعكس الواقع ،حيث يمكن أن يتزامن نوعى البطالة معا ،الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية ، وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة آنيا .[1]

[1] :علي عبد الوهاب نجا .مرجع سابق .ص 50 .

**المطلب الثاني: الآثار السلبية للبطالة وحلولها.**

للبطالة آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل ، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر ، ولا تقتصر الآثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل فقط بل وتشمل أيضا اقتصاد الدولة ككل ، ففي حالة وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لهذا سوف نحاول في هذا المطلب تقديم أهم المشاكل الناتجة عن البطالة وبعض الحلول المقترحة لعلاجها .

**الفرع الأول: الآثار السلبية للبطالة.**

قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومة بمعالجة البطالة وتتحمل أعباء العاطلين عن العمل وتخصص لهم مساعدات لإعالتهم وإعالة عوائلهم ؟

الجواب على ذلك يتلخص بتأثيرات البطالة والتي يمكن تقسيمها إلى آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وأهمها مايلي:

أ-الآثار الاقتصادية:

-انخفاض مستوى الناتج و الدخل القومي ، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع ، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل القومي . ويزداد هذا الأثر سوءا في الاقتصاديات النامية ، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية . [1]

-هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية ، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت عدد البطالين . وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة . ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة .[2]

* يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبراتهم وبذلك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري.[3]
* انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي[4]
* ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن إجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأن يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية. [1]

---

[1]: أحمد رمضان نعمة الله . عفاف عبد العزيز عايد إيمان عطية ناصف .مرجع سابق .ص 274.

[2]:نفس المرجع. ص275.

[3]:عبد الرحمان يسري.النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية .الدار الجامعية للكتاب.الإسكندرية.مصر.طبعة 2004. ص

[4] :نفس المرجع. ص274

ب- الآثار الاجتماعية والنفسية:

تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والإجتماعية للفرد . حيث نلاحظ أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع. فيتطلب مكافحة الجرائم رصد أو تخصيص موارد إقتصادية كبيرة للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة هذه الجرائم . كما لوحظ أنه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على إرتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الإقتصادية من جهة وسببا من أسباب إرتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى .[2]

كما يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الإنحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم و قيادتهم.[3]

بالإضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي .

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفه إجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر . ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الإقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية و النقدية ، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية والمتمثلة بإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات .[4]

**الفرع الثاني: الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة.**

لقد تعددت الحلول المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس و الاتجاهات الاقتصادية ويتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسباب المشكلة، لهذا كلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن من تحديد سياسات ووسائل علاجها. وسيتم عرض بعض الحلول بشكل موجز للوقوف على مدى نجاعة هذه الحلول .

- رؤية الفكر الاقتصادي لعلاج البطالة :

أ- إذا كانت بطالة احتكاكية فإنه يمكن علاجها عن طريق إنشاء مكاتب توظيف والتي تكون بمثابة حلقة وصل بين عنصر العمل وبين رجال الأعمال وذلك للإعلان عن وظائف الشاغرة لديهم .[5]

---

[1] :مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد مرجع سابق.ص333

[2] : نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف.مرجع سابق. ص 249.

[3] : أحمد رمضان نعمة الله و عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف . مرجع سابق. ص 247

[4] :نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف . مرجع سابق. ص 250

[5] :أحمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف . مرجع سابق ص 277 .

ب- إذا كانت بطالة هيكلية نعمل على إقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة ونحاول التوفيق بين كل من العاطلين والوظائف المتاحة أي نقوم بعملية مقابلة وتعرف هذه العمليات بسياسات سوق العمل.[1]

ج- إذا كانت بطالة مقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال وسحب العمالة الزائدة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامها في قطاعات تعاني من نقص في العمالة.[2]

د- إذا كانت بطالة موسمية فإنه يمكن علاجها والتقليل منها بتدريب العاملين و انخراطهم في أعمال أخرى يمارسونها أو يزاولونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلع التي يشتغلون فيها أساسا .

هـ - تشجيع فكرة المعاش المبكر ، مما يؤدي لترك فرص للعناصر الشابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية .[3]

و- دمج العمال المسرحين ضمن أعمال جديدة من خلال تقديم إعانات ومساعدة من تركوا مدارسهم قبل إتمام الدراسة على زيادة خبراتهم من خلال التدريب والتكوين.[4]

* إذا كانت بطالة إجبارية، فإنه يمكن علاجها والتقليل منها عن طريق تخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمال وذلك بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة على طلب واستخدام المزيد من الأيدي العاملة[5]

* تحفيز الاستثمار من خلال العديد من الإجراءات كالإعانات الضريبية للاستثمار والإعانات الضريبية على التوظيف .

* ومن جهة أخرى ، يتطلب الأمر تدخل السلطات من خلال إجراءات وصائية للتخفيف من حدة تدخل النقابات العمالية وتأثيرها على تزايد الأجور بما لايتناسب وإنتاجية العمال .[6]

* ويمكن علاج بطالة قصور الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة.

السياسة المالية تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، أو تخفيض معدلات الضرائب مما يزيد الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ينشط الإنتاج وتزداد فرص العمالة.

أما السياسة النقدية فتتمثل في إستخدام الأساليب المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي لزيادة الطلب وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة . ولكن يلاحظ أن السياسات التوسعية يجب أن يكون لها

---

[1] :نعمة الله نجيب إبراهيم . مرجع سابق . ص 235 .

[2] :مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد. مرجع سابق. ص 334 .

[3] :عبد الرحمان يسري.مرجع سابق . ص 221 .

[4] :David Begg et autre . op‹cit . p272 .

[5] :أحمد رمضان نعمة الله .عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف.مرجع سابق.ص 277 .

[6] : David Begg et autre . op‹cit . p271.

حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بإرتفاع الأسعار مما يخلق مشكلة جديدة وهي التضخم أو يزيد من حدته .[1]

- وجهة نظر الخبراء والمنظمات الدولية :

على الرغم من إختلاف وجهات النظر لعلاج أزمة البطالة فإنها تتزايد يوما بعد يوم ، الشيء الذي أدى ببعض السياسيين والخبراء وبعض المنظمات الدولية إلى اقتراح حلول عاجلة تتلخص فيما يلي :

- رفع معدلات النمو الاقتصادي:

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية ، إلى تبني سياسة إقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ، لما يترتب عنه من زيادة في حجم الإدخارات والتراكم ، لأن إرتفاع معدلات النمو يصحبه إرتفاع في الطلب على القوة العامل ة .[2] فكل زيادة في النمو تؤدي إلا انتعاش الحركة الاقتصادية ومنه زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل . والشيء الملاحظ في الواقع أنه بالرغم من إرتفاع هذا المعدل في بعض الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان ... إلخ . التي حققت النمو بدون إحداث فرص عمل جديدة وبالتالي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت.وعليه فإن مقولة أن النمو الاقتصادي في حد ذاته سيؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسين الأجور أصبح يعتريها شيء من الشك وعدم اليقين [3]

- خفض تكلفة العمل :

يرتبط هذا العنصر أساسا بتكاليف الإنتاج ،حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي منها . فخفض الأجور يعني تخفيض التكاليف ومنه إنخفاض الأسعار ، وبالتالي سوف يزداد الطلب على السلع والمنتجات مما يرفع من حجم وقيمة المبيعات . الشيء الذي يحفز المستثمرين والمنتجين من الزيادة في مشاريعهم وبالتالي الحاجة إلا المزيد من اليد العاملة. وللوصول إلى هذا ينبغي إعادة النظر في نظام الأجور وآلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال ، وكذلك إعادة النظر في الأجور الإجتماعية (مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي ، الشيخوخة .... إلخ ) من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الإستفادة من هذه المزايا من ناحية ، الشيء الذي يخفف كلفتها على كاهل المنتجين . والأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة يحصل عليها العامل في نهاية السنة على ضوء الإنتاجية المحققة مما يحفز العامل على زيادة إنتاجيتهم .[4]

والشيء الملاحظ أن هذا العنصر يتلائم مع البطالة الاختيارية فقط ، لكن في الواقع أن النسبة الكبيرة من البطالة هي إجبارية ، كما أن الأجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة ، إضافة إلى أنه يجب أن ينظروا إليها كمصدر للدخل لأغلب السكان وبالتالي المصدر الأساسي للطلب المحلي .

---

[1] : عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان أحمد مقلد. مرجع سابق. ص 251 .

[2] : رمزي زكي . مرجع سابق . ص 433 .

[3] : العايب عبد الرحمان . مرجع سابق . ص 166 .

[4] : رمزي زكي . مرجع سابق . ص 434 .

– تعديل ظروف سوق العمل :

يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة، ويقترحون في سبيل ذلك عددا من المقترحات أهمها:[1]

– إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور

– تعديل نظام إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الإجتماعي بالشكل الذي يجعل المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة على تحفيز ميول العمال نحو العمل .

– التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتعطلين ، لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتلائم مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة .

– تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير رسمي وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية حكومية .

– تشجيع المعاش المبكر وتطوير نظام المعلومات المتعلقة بأسواق العمل ، وتداولها بأقل تكلفة ممكنة .

ويظل الإقتراح الذي ينادي بفكرة تقسيم الأعمال Work-sharing أكثر انتشارا حيث يتم بموجبه توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال مما يؤدي إلى : احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم ، وإتاحة فرص تشغيل إضافية . ويتحقق هذا الاقتراح من خلال تخفيض ساعات العمل والأجور ، فعوض أن يعمل العمال خمسة أيام في الأسبوع ، فإنه سيخفض أسبوع العمل على أربعة أيام مقابل خفض الأجور وبالتالي يمكن تقاسم الأعمال المتاحة لمزيد من العمال .[2]

**خلاصة الفصل:**

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف البطالة و طريقة حساب معدلها و بينا اختلاف طرق حسابها من دولة إلى أخرى و هذا لتباين المعايير التي تدخل في حسابها مثل الفئة العمرية،الفترة الزمنية المحدد للبحث بالإضافة إلى الوزن النسبي للاقتصاد غير الرسمي وبرغم من هذا إلى انه يشكل معدل البطالة أحد أهم مؤشرات سوق العمل على الرغم من بساطته و عدم دقته .

---

[1] : نفس المرجع .ص 435 .

[2] : العايب عبد الرحمان . مرجع سابق . ص 168 .

كما تطرقنا لذكر بعض أنواع البطالة الأكثر انتشارا.الاحتكاكية،الهيكلية،الدورية،المقنعة..الخ و من خلال تعريفنا لهم نستنتج أن البطالة المقنعة و الإجبارية هي من أكثر أنواع البطالة انتشارا في الدول النامية.

تناولنا أيضا تحليل البطالة في بعض النظريات الاقتصادية التقليدية مثل كلاسيك،كينز...و الحديثة مثل نظرية البحث عن العمل و تقسيم السوق.هذا بالإضافة إلى ذكر بعض الآثار السلبية لها و الحلول المطروحة لمواجهتها.

ونلخص في الأخير أن تحليل البطالة الدول النامية يختلف عن الدول المتطورة التي تعتبر البطالة الاختيارية أكثر انتشارا بها على عكس الدول النامية التي تشكل البطالة الإجبارية أكثر أشكال التعطل و هذا ناتج على اختلال التوازنات الهيكلية الكلية، و بسبب هذه الاختلالات استوجب ضرورة اللجوء للإصلاح الاقتصادي ضمن برامج التعديل الهيكلي الذي تقترحه مؤسسات التمويل الدولية على الدول التي تلجأ لها.

**تمهيد:**

لقد تم التعرض من خلال الفصل السابق إلى مضمون الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم التوصل إلى أن برنامج الإصلاحات يؤثر بشكل سلبي على مستوى التشغيل حيث زاد معدل البطالة مع تطبيق التعديل الهيكلي، كونه يعتمد على سياسة تقشف تهتم بالتحكم في الطلب الكلي، مما يعني نقلص مستويات الاستثمار وتراجع الدولة عن دعم المؤسسات التي تعاني من اختلالات مالية، من خلال فسح المجال أمام القطاع الخاص وما سينتج عنه من تسريح لليد العاملة.

وتمتد جذور أزمة التشغيل في الحقيقة إلى ما قبل بداية التعديل الهيكلي على اعتبار أن مسار التشغيل يتغير من فترة لأخرى تبعا للوضعية الاقتصادية السائدة.

## المبحث الأول: وضعية البطالة بالجزائر قبل وبعد التعديل الهيكلي

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على وضعية البطالة والتشغيل في الجزائر قبل وبعد التعديل الهيكلي، على اعتبار أنه خلال هذه المرحلة تراجعت وتيرة خلق مناصب شغل جديدة في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة لفرص عمل إضافية بالنظر إلى النمو المتزايد في حجم القوة العاملة، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم أسباب ومميزات البطالة بالجزائر.

### المطلب الأول: تقييم وضعية البطالة بالجزائر.

قبل التعرض إلى أهم أسباب ومميزات البطالة بالجزائر يجب التطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها البطالة في الآونة الأخيرة وبذلك سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الظروف الاقتصادية التي سادت قبل وبعد التعديل الهيكلي ومدى انعكاسها على التشغيل والبطالة.

**الفرع الأول: حصيلة التشغيل 89 – 94.**

تميزت هذه الفترة باشتداد الأزمة الاقتصادية وهذا ما أثر سلبا على حجم التشغيل عندما انخفض حجم مناصب الشغل المعروضة حيث قدرت ب 459000 منصب خلال الفترة الممتدة بين 1988 – 1994، في حين زادت فيه الفئة النشيطة حيث انتقلت هذه الأخيرة من 5851000 في سنة 1989 إلى 6814000 في سنة 1994 أي بزيادة تقدر ب 963000 شخص.

و نوضح في الجدول التالي تطور حجم التشغيل.

**جدول رقم(07):** تطور الحجم الإجمالي للتشغيل للفترة 89 – 94

الوحدة:منصب شغل

| السنوات | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم التشغيل | 4432050 | 4516360 | 4538300 | 4577520 | 5042000 | 5154000 |

Source:ONS,Edition1999,p21, 22,23,24 et guide des indictours eco/soc.op.cit.p97

نتيجة لتقلص حجم الاستثمارات تراجع حجم التشغيل مقارنة بالفترات السابقة من حيث خلق مناصب الشغل الجديدة، خصوصا أن الأجور تلتهم قرابة 50% من القيمة المضافة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة إنشاء منصب العمل الواحد.

أما عن توزيع منصب الشغل فقد احتلت الإدارة النصيب الأكبر مع الإشارة إلى تحسين أوضاع الشغل في القطاع ألفلاحي خلال هذه الفترة بسبب الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع من خلال دعم الاستثمارات الفلاحية، استصلاح الأراضي، إنشاء التعاونيات امتياز القرض...الخ، وسوف نوضح حصيلة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات 1989، 1993 و1994 في الجدول التالي:

**جدول رقم (08):** تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 1989 – 1994

الوحدة:%

| السنوات / القطاعات | 1989 | 1993 | 1994 |
|---|---|---|---|
| الزراعة | 21.3 | 20.5 | 19.8 |
| الصناعة و ب.أ.العمومية | 26.0 | 23.6 | 23.2 |
| الخدمات | 17.5 | 17.4 | 17.4 |
| الإدارة | 22.9 | 23.2 | 23.5 |
| العمل المنزلي وأعمال أخرى | 12.3 | 15.3 | 16.1 |

Source: guide des indictours eco/soc . op.cit.p97

وإذا كان الحجم الإجمالي للتشغيل تراجع مقارنة بالسنوات السابقة، فان الشغل غير الرسمي [1] بدأ يظهر بشكل ملفت للنظر لتعويض النقص المسجل في مناصب العمل الرسمي *. ويندرج هذا المفهوم ضمن مصطلح القطاع غير الرسمي والذي يعني مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع والخدمات بهدف توفير مناصب شغل ومدا خي ل للأشخاص المعنيين به وتتميز هذه الوحدات بكونها مملوكة من طرف الأفراد بمستويات تنظيم ضعيفة، وتعرف بصغر حجمها ،وبكونها لا تحترم القواعد المحاسبية ولا تحمل ترخيص قانوني لممارسة أنشطتها. وبالتالي فإنها لا تخضع للضرائب ولا يستفيد من يعمل بها من الامتيازات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي. ولعل التفسير المنطقي لذلك هو نقص مناصب العمل في القطاعات الاقتصادية الرسمية، مما يدفع الأفراد للإقبال عليها كونها تؤمن لهم دخلا وان كان مؤقتا.

وان كان هذا القطاع غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية، فان وجوده يمكن أن يعالج بعض الآثار السلبية الناجمة عن البطالة مثل: ارتفاع معدل الإجرام، تعاطي المخدرات، الانحلال الخلقي...الخ، كونه يستوعب جزءا لا يمكن إهماله من الفئة النشيطة بنسبة 12.3% سنة 1989 لترتفع حوالي 17% سنة 1994، والمتوقع أن يتضاعف هذا العدد في السنوات القادمة: مما يعني تفاقم سوق العمل غير الرسمي[(2)].

أما عن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، فقد شهدت خلال هذه الفترة تطورا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة ويعود السبب الرئيسي في ذلك التوجه الاقتصادي الجديد الذي ميز السياسة المتبعة ببلادنا تزامنا مع بداية ظهور الأزمة الاقتصادية. حيث تم فتح مجالات عدة للاستثمار كانت في السابق حكرا للدولة. وهذا ما مكن من خلق مناصب شغل جديدة، ومن المتوقع أن تزداد مساهمته في توفير مناصب العمل بسبب إجراءات الخوصصة وما ينتج عنها من تسريح لليد العاملة، وبذلك تحول جزء من هذه الأخيرة إلى القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي. وتمتاز هذه الوظائف بأنها مؤقتة، إذ تنتهي هذه الوظائف

* يقصد به العمل في جميع الأنشطة غير المصرح بها في السجلات الرسمية و بالتالي لا تخضع لضرائب و لا يستفيد العاملون بها من تأمينات الاجتماعية.

[2]:العايب عبد الرحمن. مرجع سابق. ص128

بمجرد نهاية المشروع، وبذلك تعتبر هذه الوظائف حلا ظرفيا لأزمة البطالة، وسرعان ما تطرح من جديد مما يؤدي إلى زيادة فئة *($STR_1$) وبالتالي ارتفاع معدل البطالة. نلخص مما سبق ما يلي:

-عرفت وتيرة التشغيل تراجعا كبيرا منذ بداية منتصف الثمانينات بسبب تراجع عائدا الدولة من الموارد المالية والتي قلصت من حجم الاستثمارات الموجهة للأنشطة المنشأة لمناصب الشغل. حيث قدر عدد مناصب الشغل الجديدة بـ 50000 منصب فقط مع نهاية 1994، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 16.5% سنة 1985 إلى 27% سنة 1994[1].

-يمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة جل البطالين بنسبة تفوق 70% جلهم بدون مستويات تعليمية تؤهلهم إلى الاستلاء على مناصب شغل في سوق العمل، في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة، كما بجدر بنا الإشارة إلى ارتفاع نسبة الإناث ضمن قائمة البطالين ما يقارب 40%.[2]

-اختلال بين العرض والطلب على العمل حيث يميل الأول نحو الزيادة من سنة لأخرى إذ وصل ربع مليون يبحثون عن العمل لأول مرة *($STR_2$)، نتيجة لنمو الفئة النشيطة بـ 4% في المتوسط، في الوقت الذي سجل فيه تراجعا في طلب العمل بسبب الأداء السلبي لوحدات القطاع العام. مما أدى إلى تقلص عدد الوظائف الجديدة والتي كانت أغلبها مؤقتة.

**الفرع الثاني: تطور البطالة**

إن السنوات السابقة أنذرت بالخطر فيما يخص سوق الشغل، أما خلال هذه السنوات فقد ظهر الخطر فعلا عندما انطلقت الجزائر بإمضاء اتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية. لإعادة جدولة ديونها ومحاولة تحسين اقتصادها المتدهور. حيث تمثلت شروط صندوق النقد الدولي على الدول التي تطلب مساعدته في تطبيق برامج التعديل الهيكلي *(PAS). ويقضي هذا الأخير على تخفيض النفقات العمومية وخوصصة المؤسسات العمومية بالرغم مما له من آثار سلبية على البطالة[3].

عرف معدل البطالة في الجزائر زيادة متتالية منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 حيث كان يقدر بنسبة 24.3% ليصل إلى 28% سنة 1999.

انه الاتجاه العام لمعدلات البطالة الذي يبرز بشدة ويعود ذلك للمركبة الجديدة التي أضيفت إلى مركبات البطالة في هذه السنوات الأخيرة المتمثلة في تسريح العمال. حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدرت بحوالي 637188 منصب شغل. هذا بالإضافة إلى المركبة الأصلية

---

* أفراد يبحثون عن العمل وسبق لهم أن عملوا.

[1]:المرجع السابق.ص 129.

[2]:نفس المرجع السابق. ص 129.

* أفراد يبحثون عن العمل ولم يسبق لهم أن عملوا.

*Programme d'adaptation structural

[3] :أنظر الفصل السابق.

للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديمغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 ألف إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة في سوق الشغل[1] ومن هنا يمكننا كتابة معادلة البطالة كالتالي:

عدد البطالين = المخزون الحالي من البطالة + العمال المطرودين + الطلب الإضافي

إن الطلب الإضافي يصّعب عملية امتصاص البطالة، فحسب دراسة الأستاذ أجكون محمد لامتصاص مخزون البطالة الحالي الذي يتراوح بين 2 مليون و 2.5 مليون وطلب العمل الإضافي يستوجب معدلات نمو مهم جدا، ولكي تكون معقولة وفعالة يجب أن تدور بين 12 % و 15 % سنويا خلال مدة طويلة من 5 إلى 8 سنوات. أما للحفاظ على معدل البطالة في مستواه الحالي 28 % يفرض وجود نمو يقارب 8 % سنويا وهو ما يفترض خلق 300 ألف منصب شغل جديد كل سنة أو ما يعادل تطور الفئة النشيطة.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهننا هنا:هل هذه الفرصة ممكنة في ظل الظروف الحالية ؟

إن إنشاء 300 ألف منصب عمل سنويا حسب المعطيات الاقتصادية للجزائر يمكن القول بأنه هدف تحقيقه شبه مستحيل تقريبا في الأجل القصير و المتوسط، وذلك بسبب شروط الهيئات المالية الدولية و رغبة الحكومة في تحقيق التوازنات الكلية الاقتصادية،بالإضافة إلى التزايد المستمر في عدد طالبي العمل بسبب النمو الديمغرافي الذي زاد الأمر تعقيدا.

خلاصة القول أن الاقتصاد الجزائري أصبح غير قادر على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد كل سنة، واستقر معدل المناصب الجديدة بـ 40 ألف في الفترة الممتدة بين 1994 و1997. وبعد هذه الفترة استمر التدهور بشدة ليصل 27 ألف منصب عمل جديد ويعادل 10/1 من الطلب الإضافي على العمل، ويرجع هذا التدهور إلى تدهور الاقتصاد الوطني وآثار برنامج التعديل الهيكلي بالإضافة إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، الشيء الذي يقلل من الاستثمار المنتج وبالتالي عدم خلق مناصب شغل جديدة.

أما التشغيل في الفترة ما بعد التعديل الهيكلي يقع في صلب اهتمامين الأول متعلق بضرورة تدعيم التوازنات المالية الكلية المحققة في الفترة السابقة و الاهتمام الثاني ضرورة تخفيض ضغوط سوق العمل والتي كانت أوضاعه كما يلي :

- الفئة النشيطة: [2]

بلغت هذه الفئة 9.073 مليون شخص في 2001 منها 6.596 مليون عامل 2.477 مليون بطال. انتقل معدل الإجمالي لتشغيل من 27.9% في سنة 1998 إلى 29.3% في سنة 2001 إلا أنه يبقى ضعيف، وكان معدل التشغيل حسب الجنس لنفس السنة بـ 84.97% للرجال و 15.03% للنساء. ويلاحظ نمو حصة النساء في الفئة النشيطة من 1998 إلى 2001 بـ 5.3 % نقطة في كل مرة.

تتزايد الفئة النشيطة بشكل متواضع حيث قدرة الزيادة بمعدل سنوي 242000 شخص من 1999 إلى 2001 مقابل 300000 شخص خلال التسعينيات.

---

[1] مهدي كلو. مرجع سابق. ص 78.

[2] Cherif chacub annouar et tchouar kheir-eddine" chomage et politique de l’emploi en Algérie"

مداخلة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. 17-18 أفريل 2006 جامعة الشلف-الجزائر.

من خلال توزع مناصب العمل في 2001 يلاحظ أنه يرتكز في السن الوسطي بنسبة تقدر بـ 71% للفئة 25 إلى 59 سنة، وتبقى 2.57% للذين تتعدى أعمارهم 60 سنة والباقي (26.43%) للذين هم دون 25 سنة، ومن بينها 9% للذين هم من 15 إلى 19 سنة. والملاحظ أن تمديد فترة الدراسة والدخول إلى التكوين المهني، أدى إلى الحفاظ عليهم ولو مؤقتا من البطالة.

- تطور الشغل:[1]

بعد فترة طويلة من الركود يلاحظ بعض البوادر في تطوير والنهوض العملي بعد 1999 فان بعض نتائج الإحصائيات عن الشغل والبطالة عن ONS وعن مندوب التخطيط فان الشغل تعدى 6.073.000 في 1999 إلى 6.596.000 في 2001 أي بزيادة 532000 منصب إضافي وبذلك تراجع عدد البطالين من 2.516 مليون في 1999 إلى 2.477 مليون في 2001.

**الفرع الثالث: مسار التشغيل في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.**

عرف الاقتصاد الجزائري تدني لمستويات النمو الاقتصادي وهذا ما استدعى إصلاحا للتوازنات الهيكلية والتي أفرزت نتائج ايجابية للجانب الاقتصادي. إلا أن تكلفتها الاجتماعية كانت باهظة لاسيما الجانب المرتبط بسوق العمل الذي عرف تدهور في أوضاعه واتساع دائرة البطالة.

1 -تطور سوق العمل:

شهد سوق العمل اختلالا كبيرا خلال فترة بداية الإصلاح وذلك كان ناتجا لتراكمات سابقة ساهمت سياسة التعديل الهيكلي في تفاقمها وتعقيدها أكثر، إذ ازداد الطلب على العمل، وانخفضت مناصب العمل المعروضة وتضاءلت عدد الوظائف وان كانت أغلبها مؤقت.

**جدول رقم (09):** وضعية سوق العمل للفترة 1994-1997

| البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|
| طلبات العمل المسجلة: | 142.808 | 168.387 | 134.858 | 163.800 |
| منها: إناث | 20.635 | 25.155 | 22.488 | 21.944 |
| عروض العمل المسجلة: | 44.149 | 48.695 | 36.768 | 27.934 |
| - القطاع العام | 33.737 | 37.974 | 28.823 | 22.053 |
| - القطاع الخاص | 8.305 | 8.175 | 6.460 | 5.028 |
| - القطاع الأجنبي | 2.107 | 2.546 | 1.485 | 853 |
| الوظائف الفعلية: | 36.985 | 41.463 | 32.090 | 24.830 |
| - وظائف دائمة | 12.806 | 11.578 | 6.114 | 5.090 |
| - وظائف مؤقتة | 24.179 | 29.885 | 25.976 | 19.740 |

Source:www.ons.dz 22:00 20/04/2007

[1] Le meme source.p3

ونلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

– زيادة عدد طالبي العمل المسجلين لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، حيث تشكل نسبة الشباب الذي يقل سنهم عن 25 سنة أكثر من الثلث. كما يظهر من الجدول زيادة عدد الإناث الطالبات للعمل ويعود ذلك إلى تغير ذهنيات المجتمع الجزائري من حيث رؤيته لعمل المرأة، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للأسرة الجزائرية (انخفاض الدخل الحقيقي للأسرة).

– انخفاض عرض العمل، وكما يظهر من الجدول أن جل الوظائف المعروضة من القطاع العام، وكان هذا الانخفاض منتظر على اعتبار السنوات الأولى من الإصلاح ستشهد تراجعا كبيرا في عدد الوظائف المعروضة وذلك نتيجة للسياسة الانكماشية المنتهجة.

– أصبحت نوعية الوظائف تميل إلى صيغة التعاقد ذات المدة المحدودة أو المفتوحة. والتفسير المنطقي لهذا التوجه هو العبء المالي الذي قد ينتج عنه هذا النوع من التوظيف. حيث أن صيغة العمل محددة المدة يمكن أن تتيح للمؤسسات إمكانية فسخ العقد متى تطلب ذلك.

2 –خصائص الطلب على العمل:

وسنتناول خصائص الطلب على العمل من خلال توزيع طالبي العمل حسب السن، الجنس، المستوى التعليمي ودرجات التأهيل ...الخ وفقا لما يلي:

– أغلب طلبات العمل تخص الأفرا د الذين هم أقل من 39 سنة وذلك بنسبة تقدر 64.5% وهذا ما يطرح تحديات كبيرة لتوفير مناصب عمل لهم خاصة وأن ما يقارب 11% فقط سيحالون على التقاعد العادي بعد عشرات السنوات بالإضافة إلى الوافدين الجدد لسوق العمل[1].

– إن التمييز بين الذين سبق لهم العمل والذين لم يتسنى لهم ذلك يوضح الأشخاص الذين أحيلوا للبطالة الإجبارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث 33 % من طالبي العمل مسجلون لأول مرة و 65.7% كانوا يشغلون مناصب عمل والباقي يعملون ويتطلعون إلى فرص عمل أفضل تتلاءم مع قدراتهم الجسدية والفكرية[2].

– إن متطلبات سوق العمل خلال السنوات الأخيرة تتطلب مستويات و درجات تأهيل تتناسب مع سياسة الانفتاح الاقتصادي و هذا ما يستدعي يد عاملة مؤهلة ومدربة لافتكاك منصب عمل.

3–خصائص عرض العمل:

إذا كان الطلب على العمل يشكل الوجه الأول لاختلال سوق العمالة بسبب تعدد المحددات التي تحكمه خاصة الجانب الديمغرافي. فان عرضه يمثل الوجه الثاني بالنظر إلى انخفاض المناصب المتاحة. التي توفرها مختلف القطاعات الاقتصادية حيث يساهم وقطاع الخدمات بأكبر نسبة وتقدر بـ 37.83 % لسنة

[1] Rapport sur la situation économique et social. op, cit . p27.
[2] Le meme source.p27

2000يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 30 % و القطاع الصناعي بـ 13.15 % وتبقى مساهمة باقي القطاعات 28.42 % من الوظائف المعروضة لنفس السنة[1].

والجدير بالذكر أن معطيات الديوان الوطني للإحصاء تختلف عن المعطيات السابقة (مستقاة من الوكالة الوطنية للتشغيل) حيث يؤكد الديوان الوطني للإحصاء أن قطاع الخدمات يعرض 64% من الوظائف الإجمالية المعروضة، والباقي موزعة بين مختلف القطاعات الأخرى بشكل متكافئ تقريبا. والجدير بالذكر أن ارتفاع النسبة بالقطاع الزراعي كان نتيجة للاهتمام الذي حظي به خلال وبعد فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

**جدول رقم (10):** توزيع الفئة الشغلية حسب طبيعة الأنشطة لسنة 2005

الوحدة:ألف فرد

| البيان | ق.الزراعة | ق.الصناعة | الإدارة | ب.أ.عمومية | التجارة | الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد (بالآلاف) | 1683 | 527 | 1532 | 1039 | 2263 | 1441 |
| النسبة(%) | 19.83 | 6.21 | 18.05 | 12.26 | 26.67 | 16.02 |

Source:www.imf.org.- imf country Report N° 07/95. p18

إن احتياجات سوق العمل لا تتلاءم وطبيعة عرض العمل من حيث درجات التكوين والتأهيل، بالإضافة إلى أن جل الوظائف هي مؤقتة على عكس ما كان سائدا قبل التعديل الهيكلي.

## المطلب الثاني:أسباب و مميزات البطالة بالجزائر.

تعد مشكلة البطالة من إحدى أهم المشكلات التي تمس المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة و ترجع هذه المشكلة في الجزائر إلى الكثير من الأسباب يتعلق بعضها بهيكل سوق العمل و آلياته و يتعلق بعضها الأخر بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية...

وسنحاول في هذا المطلب ذكر بعض أهم أسباب و مميزات البطالة بالجزائر.

### الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر.

تتعدد الأسباب التي تودي إلى تفشي البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر على مؤهلاته ومستويات تعليمه وتكوينه. ويمكن أن يعزى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها في الجزائر إلى مجموعتين من الأسباب تتمثل الأولى في العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة والثانية العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة.

**1-العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:**

[1] www.imf.org

وهي مجموعة من العوامل التي لا تعد الحكومة مسئولة عنها مسؤولية مباشرة. وأدت هذه العوامل إلى إضعاف معدلات الاستثمار المحلي ومن ثمة ضالة خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي لمواجهة التدفقات المتتالية والمستمرة من القوة العاملة.

- انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية:[1]

تميزت المبادلات التجارية للجزائر منذ 1986 بالانهيار القوي لأسعار المحروقات ، كما يظهر في الجدول التالي:

**جدول رقم (11)** : تطور سعر برميل البترول.

الوحدة: دولار أمريكي

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|
| سعر البرميل | 27.60 | 23.12 | 24.36 |

Scource:www.ahram.org.eg

وهذا ما يبن لنا العشوائية لهذا المصدر من العملة الصعبة وما يمكن أن يحدثه من اختلالات خطيرة في الاقتصاد الجزائري، كذلك انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي وحدة معاملات الجزائر مع شركائها التجاريين مقارنة بالعملات الأخرى وبذلك خسارة مزدوجة يتضرر منها الاقتصاد الجزائري، بيع صادراتها بالدولار الأمريكي المتدهور في السوق المالي والاستيراد بالعملات الأخرى. وفي الحقيقة إن هاتين الميزتين هما قاعدة الأزمة النفطية التي حطمت الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع المحروقات كمصدر لتمويل القاعدة الصناعية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (12)** : تطور إيرادات الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها

الوحدة :مليار دولار أمريكي

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|
| مجموع الإرادات | 18.71 | 24.46 | 32.22 | 46.33 |
| إيرادات النفط | 18.11 | 23.99 | 31.55 | 45.59 |

Source:www.imf.org.- imf country Report N° 07/95. p33.

يوضح الجدول السابق تبعية الاقتصاد الجزائري المفرطة لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الرئيسي من العملة الصعبة .

استمر الوضع المالي للجزائر جيد إلى غاية 1985،أين قامة الدول الصناعية بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي أثناء اتفاقية بلازا ( PLAZA) ، لإضعاف الدول المصدرة لنفط و ظهرت مؤشرات هذه السياسة سنة 1986 وعوض أن تقوم الجزائر بتعديلات لاقتصادها فضلت الهروب إلى الأمام ، وتجسدت أثار هذا

[1] مهدي كلو. مرجع سابق. ص 90.91

الهروب في الأزمة النفطية لسنة 1986، وانطلاقا من هذه السنة دخلت الجزائر نفق الانحطاط والتدهور في كل المستويات خصوصا المستوى الاجتماعي الذي افرز أزمات اجتماعية حادة من بينها البطالة .

يمكن القول أن الأزمة النفطية هي احد الأسباب الظرفية الرئيسية للبطالة لكننا نتساءل، هل هي فعلا سبب ظرفي أم هيكلي ؟ لأنها إذا كانت سبب ظرفي فإنها لن تطول، لكن في الواقع هي تعدت 10 سنوات وبذلك هي سبب هيكلي. إن الأزمة البترولية ظاهريا هي سبب ظرفي ، أما الحقيقة هي سبب هيكلي يمس عمق الاقتصاد الجزائري والدليل على ذلك اعتماد الجزائر عليه إلى يومنا هذا في الحصول على العملة الصعبة .

- الوضع الأمني:

اثر الوضع الأمني على البطالة بطريقتين: الأولى مباشرة والثانية غير المباشرة. تتمثل الأولى في تفجير وحرق المصانع ، وبذلك أصبحت هذه الأخيرة منعدمة الإنتاج ومنه دخول عمالها عالم البطالة من بابه الواسع، مثال على ذلك ما حدث لمصنع الصناعات الكهرومنزلية في سيدي بالعباس الذي احرق في منتصف التسعينات وأصبح بذلك مئات العمال في حالة بطالة إجبارية موازاة مع الوضع الاقتصادي المتدهور الذي يعتبر فيه خلق مناصب عمل من معجزات الاقتصاد الجزائري .أما الطريقة غير المباشرة والتي كان أثارها اشد وقعا من الأولى تمثلت في:

- تغيير وجهة النفقات العمومية التي عوض أن تدفع عجلة النمو حولت لبناء وترميم المرافق المدمرة.
- لجوء السلطات إلى شراء تجهيزات لقوات الأمن للتحكم في الوضع الأمني كلفها الملايير من الدولارات، هذه الأموال التي كان من المفروض إنفاقها في خدمة الديون أو استثمارها في القطاعات الحيوية.
- تغيير وجهة التشغيل من العمل المنتج إلى العمل غير المنتج مثل الحرس البلدي وأعوان الأمن، نلاحظ أنه أصبح على كل باب إدارة أو مصنع العديد من أعوان الأمن بالإضافة إلى التجهيزات الأمنية التي كلفت الكثير من الأموال.
- التدمير الكلي للقطاع السياحي ثاني مصدر من العملة الصعبة بعد المحروقات.

كل هذا ساهم في اختلال سوق العمل، وجعل المستثمرين الأجانب يترددون في الدخول إلى الجزائر والاستثمار فيها –رغم التسهيلات القانونية والجبائية– هذا الاستثمار الذي كان بمقدوره امتصاص لو جزء من البطالة المتزايدة.

– الانفجار الديموغرافي: [1]

ظهرت هذه العبارة لأول مرة سنة 1980 عندما أصبح النمو الديموغرافي مشكلة حقيقية يجب مواجهتها. حيث وصل عدد السكان حوالي 18 مليون نسمة سنة 1979 بعدما كان 12 مليون سنة 1966، زيادة تقدر بـ 6 ملايين نسمة خلال 12 سنة، أي ما يعادل 500 ألف نسمة كل سنة.

[1]: مهدي كلو. مرجع سابق . ص 85

هذا الزيادة التي لن تدخل سوق العمل قبل سنة 1982 وبالتالي تظهر النتائج التي خطط لها في العهد الأول عهد هواري بومدين إبان العهد الثاني عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، هذا الأخير الذي كان يرى نظامه خطورة في العامل الديموغرافي على عمليات التنمية وبرامجه المسطرة. لذا وجب تيني سياسة سكانية تساعد على تحقيق التوازن بين النمو الاجتماعي والاقتصادي من جهة والنمو الديموغرافي من جهة أخرى. لكنها لم تجد صدى لدى السكان حيث بقي معدل الزيادة الطبيعية يقارب 3% حتى بعد إقرار برنامج تنظيم النسل سنة 1984. هذا البرنامج الذي ظهرت نتائجه في نهاية التسعينيات أين وصل معدل الزيادة الطبيعية حوالي 1.7% سنة 1996.

- ثقل المديونية:

تأخر ظهور تأثير أزمة المديونية على الجزائر إلى غاية 86، هذه السنة التي تم فيها اكتشاف الوجه الحقيقي للاقتصاد الجزائري. الذي كان أحادي القطاع، نتيجة لانهيار أسعار النفط إضافة إلى مدى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. بموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي والتي تتميز بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما يصاحبها من تسريح جزئي أو جماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني، وبذلك مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص ويرتفع معدل البطالة.

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية: [1]

وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات. وعدم مرونة التعاملات البنكية التي لا تشجع للادخار. وتجدر الإشارة إلى أن من بين أهداف التمويل المحدد من طرف ( FMI) في الجزائر لفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (98/95) رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات بـ 5.5% من الناتج المحلي الخام وهذا من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.

- الاتجاهات الانكماشية في الدول الصناعية:

ترتب على الاتجاهات الانكماشية بالدول الصناعية المتقدمة خلال عقد الثمانيات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها. ذلك أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 9.4% في عام 1980إلى 5.3% في عام 1983 ثم 3.3% عام 1986. [2] مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية بما فيها الجزائر وبذلك انخفاض صادراتها خارج قطاع المحروقات وما كان له من آثار انكماشية في كل من مستويي الدخل والعمالة.

**2-العوامل الداخلة في نطاق الحكومة:**

وهي مجموعة العوامل التي تعتبر الحكومة مسئولة عنها مسؤولية مباشرة

---

[1] العايب عبد الرحمان. مرجع سابق . ص 172

[2] :علي عبد الوهاب النجا . مرجع سابق . ص 144

-عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق:

هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس و مراكز التكوين، المعاهد و الجامعات، دون أن يقابلها طلب مكافئ على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التعليمية . و هكذا ابتعدت عن عدم الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب و يرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

و لعل الاتصال بالجامعات و المعاهد المتخصصة هو الشكل المناسب و الأمثل بالنسبة للمؤسسات التي تطلب اليد العاملة المتخصصة من اجل تدارك النقص في بعض التخصصات ، مع إتاحة الفرصة لهؤلاء المتكونين لأداء بعض الأعمال أو التربصات التطبيقية للمؤسسات من اجل محاولة ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية مثلما هو مطبق بالمؤسسات اليابانية . [1] حيث يكون اتصال مباشر و مستمر بين الطلبة و المؤسسات خلال السنوات الأخيرة من التكوين ، مما يتيح لها إمكانية الاختيار حسب احتياجاتها و طاقات الاستيعاب بها.

وان مسؤولية عدم التوافق بين التكوين وسوق العمل في الجزائر ترجع إلى الجهاز التربوي وسوق العمل. الأول كان دوما عبارة عن مصنع بشري وهذا دون الاهتمام بوضعه وتحسين مردوده وحتى تطوير نفسه أو الاهتمام بمتطلبات سوق العمل، لأن مخرجاته ستلتحق بسوق العمل ولن تبقى في الجهاز التربوي للأبد. أما الثاني فليست له المعلومات الكافية حول متطلباته من العمال في مختلف المستويات و التأهيلات.

-البعد المكاني للسياسة السكانية:

مما لاشك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية بها وذلك نتيجة للنزوح الريفي إلى المدينة. وهذا ما يخلق ضغط على المؤسسات بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.

-العوامل المباشرة للبطالة:

تتمثل هذه العوامل في ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إذ لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم خاصة في قطاع الإدارة و الخدمات و ظهرت هذه الصيغ ببلادنا مع الإصلاحات الهيكلية بشكل عقود العمل محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية والعقود السابقة للتشغيل. كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسيلمها يشكل أيضا أهم هذه العوامل، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها مما يفضي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما سينتج عنها من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال، كل هذه العوامل تؤدي إلى بطالة إجبارية وتبقى البطالة الاختيارية في شكل حالات الاستقالة التي يقدمها العامل.

---

[1] :ناصر دادي عدون .اقتصاد المؤسسة . دار المهدية العامة. الجزائر الطبعة الأولى 1998. ص 310

بإجراء مقارنة بين الأسباب التي تقف وراء البطالة في الجزائر قبل وأثناء برنامج التعديل الهيكلي يتضح أنها لم تتغير في مجملها كثيرا وان كان التعديل الهيكلي قد ساهم في تفاقمها من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (13):** أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990 و1997

الوحدة: %

| أسباب البطالة | نهاية الأشغال | نهاية عقد العمل | التسريح الفردي | التسريح الجماعي | نهاية نشاط المؤسسة | حالات الاستقالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 20.05 | 15.74 | 14.82 | 4.89 | 12.10 | 32.4 |
| 1997 | 14.8 | 23.3 | 14.2 | 10.6 | 21.3 | 15.5 |

Source:ONS Rapport sur la situation économique et social, 1998, p48

يلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الكبيرة من البطالة في سنة 1990 هي غير إرادية بنسبة 67.6 % بالنظر إلى الأسباب المشار إليها سابقا.

أما في سنة 1997 بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد ظلت البطالة الإجبارية هي الأكثر انتشارا نتيجة لطبيعة التوجه الانكماشي والحد من التوظيف، نتيجة لعمليات الحل والتصفية التي عرفتها المؤسسات العمومية المفلسة وإحالة جزء منها إلى القطاع الخاص.

كما تشير معطيات الجدول أن 84.5 % هم في حالة بطالة إجبارية.

- الاختلالات الهيكلية:

إن مشكلة التشغيل والبطالة تعود إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات وما قبلها وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة ويمكن تصنيف الاختلالات الهيكلية إلى عدة عناصر وهي: [1]

- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا أو حرفيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.
- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات، فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت ندرة رؤوس الأموال أحد العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.

[1] العايب عبد الرحمن . مرجع سابق . ص 174

- عدم وجود التكامل بين التكوين والتشغيل.
- الفساد و سوء التسيير.

نلخص مما سبق أن انتشار البطالة وتفاقمها يعود إلى مجموعة من الأسباب منها ما هو راجع إلى عدم وجود تكامل في إستراتيجية التنمية بالنسبة للجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهو يدخل في نطاق مسئولية الدولة المسيرة. ونجد منها أيضا ما هو مرتبط بعوامل لا تتحمل فيها الدولة مسئولية كبيرة.

إلا أن تعدد الأسباب لا يعني استحالة معالجتها فهي ليست قدرا محتوما علينا.

**الفرع الثاني:خصائص البطالة في الجزائر.**

توصل باحثوا المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي إلى نتائج متشعبة حول ظاهرة البطالة، أهم هذه النتائج هي الخصائص البطالة في المجتمع الجزائر في الآونة الأخيرة، نذكر منها ما يلي:

– إن أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الجزائر هي نوعية الأشخاص العاطلي ن عن العمل، حيث سجل معدلا مرتفعا الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة يقدر بـ 80%، 46 % من طالبي العمل هم اقل من 25 سنة [1]، ولكن ما يتبادر إلى الذهن هنا هو التساؤل التالي : هل هذه الظاهرة ( بطالة الشباب ) تخص الفترة أو الآونة الأخيرة فقط أم هي ظاهرة قديمة للمجتمع الجزائري ؟

والحقيقة نجد أن هذه الظاهرة كانت موجودة من قبل، ففي سنة 1966 كان معدل البطالة للشباب الذين يقل عمرهم عن 30 سنة يقارب 64 % وهذا راجع أساسا إلى غياب الجهاز الإنتاجي آنذاك وفي سنة 1985 عرف الاقتصاد الجزائري استثمارات ضخمة لكنها لم تستطع تقليص حجم بطالة الشباب التي وصلت إلى 85% آنذاك، رغم أنها قلصت حجم البطالة الكلية التي وصلت إلى 16 % وهي أدنى نسبة عرفها الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا .

ويمكن إرجاع عدم تقليص بطالة الشباب أساسا لارتفاع هذه الفئة مقارنة بالحجم الكلي للسكان.

– ثلثي (3/2) من مجموع البطالين هم طالبين جدد للشغل أي طالبوا عمل لأول مرة، معناه دون أية خبرة مهنية، وهذا ما يفسر بطالة الشباب هو أن هذا الأخير يجد نفسه أمام تناقص صارخ يفرضه نظام السوق الجزائري في غياب سياسة فاعلة ،ألا وهو الحصول على خبرة مع العلم أن الشباب كي يحصل على خبرة يجب أن يعمل و لكي يعمل يشرط أن يكون له خبرة ، وبتالي يجد الشباب نفسه في حلقة مفرغة . [2]كما أن الخبرة المطلوبة عادة لا تقل عن 5 سنوات ،ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو ما سبب طلب هذه الخبرة بالنسبة للإفراد المؤهلين؟ وهل يعود هذا إلى ضعف تأهيلهم أو سوء التسيير و الفساد ؟

تمس البطالة خاصة الأفراد الذين لا يملكون تأهيل ،حيث تقدر نسبة البطالين الذين ليس لديهم أي تأهيل بـ73%[3]،هنا نتساءل أين دور المؤسسات التعليم ومراكز التكوين المهني ؟ يوضح الجدول التالي نسبة البطالين حسب مستويات تعليمهم .

---

[1] سعدون بوكوس .مرجع سابق. ص 267.

[2] مهدي كلو.مرجع سابق.. ص 95.

[3] www.sarnabite.com 15.30 2007/02/09

**الجدول رقم (14):** توزيع نسب البطالين حسب المستوى التعليمي لسنة 1995.

الوحدة:%

| المستوى | الابتدائي | المتوسط | الثانوي | التكوين المهني | التعليم العالي | دون تكوين | دون تصريح | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 25.8 | 29.9 | 20.3 | 11.3 | 4.4 | 7.3 | 0.6 | 100 |

Source: ONS 1996 .P4

– بطالة حاملة شهادات التعليم العالي في ارتفاع، حي ث قدرت بـ 80 آلف شخص سنة 1996.وتعتبر ظاهرة بطالة حاملي الشهادات ظاهرة متأخرة بالمقارنة مع البطالة الكلاسيكية ،حيث اعتبر التعليم العالي ،ولمدة طويلة بمثابة الضامن للحصول على عمل لائق وهو ما يفسر الإقبال على التعليم العالي في الجزائر ،في مرحلة ما بعد الاستقلال [1] ولكن هذه الميزة التي قدمها التعليم العالي في السابق ( الحصول على وظيفة ) أصبح اليوم غير قادر على تقديمها .

– الاتجاه إلى البطالة طويلة الأمد، حيث أصبحت البطالة تتسم بأنها بطالة طويلة الأجل نجد أن مدة البحث عن العمل انتقلت من 23 شهرا سنة 1987 إلى 24 شهر لسنة 1989 لتصل إلى 27 شهرا 1996 وأصبحت 30 شهرا 1998 ،ولدينا أكثر من 55% من البطالين يبحثون عن العمل منذ أكثر من سنة و 35 % منذ أكثر من سنتين. [2]

**الجدول رقم (15):**توزيع العاطلين حسب الفترة الزمنية للتعطل والجنس سنة 1995.

الوحدة %

| طول فترة التعطل | رجال | نساء |
|---|---|---|
| اقل من 6 أشهر | 22.90 | 19.00 |
| 6 حتى 12 شهرا | 18.90 | 23.00 |
| 13 إلى 24 شهرا | 17.20 | 21.70 |
| 25–28 شهرا | 21.20 | 20.80 |
| أكثر من 48 شهرا | 19.20 | 15.00 |

Source: ONS.1996.p4

– ثلث (3/1 ) من مجموع البطالين يعرفون بطالة إعادة إدماج وتتجه هذه النسبة نحو الزيادة مع ظاهرة فقدان مناصب الشغل التي أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري في سنوات التعديل الهيكلي[3] وذلك لما صاحبها

---

1 www.al-mounadhil-a.inf /article.php3id-article= 138

2 www.sarnabite.com 15.30 2007/02/09

3: مهدي كلو. مرجع سابق ، ص 95

من عمليات الخوصصة وما انجر عنها من تسريح للعمال بالإضافة إلى العمليات الإرهابية التي تسببت في تحطيم العديد من المصانع وبذلك تسريح عمال هذه المصانع ...

- ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث حيث بلغت 38 % سنة 1998

- تمس البطالة الطبقات الاجتماعية المحرومة بنسبة مرتفعة تصل إلى 44% عند الفقراء وهي ميزة منطقية ومقبولة في بلدنا، أين تكثر الطرق غير الرسمية لإيجاد منصب شغل خصوصا في المرحلة المتدهورة لسوق الشغل.

- بفعل برنامج التعديل الهيكلي انتقلت البطالة إلى المدن بعد أن كانت تمس سابقا فئات محرومة في الريف.

نوضح ذلك في الجدول الآتي:

**جدول رقم(16)**:توزيع العاطلين حسب الجنس و المنطقة في فيفري 2002

| | الحضر | | الريف | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | نسبة % | العدد | نسبة % |
| رجال | 1250727 | 84.11 | 881995 | 6.25 |
| نساء | 236261 | 15.88 | 58743 | 38.75 |
| المجموع البطالين | 1486988 | 61.25 | 940738 | 38.74 |

Source: www.ons.dz

حيث أصبحت أعلى نسبة البطالة في المدن ويرجع ذلك لظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري المتسم بعوامل غير متوازنة ، فان التحديات والرهانات الاجتماعية (تراجع التشغيل،زيادة البطالة) كانت من اخطر ما يواجه الاقتصاد الوطني من عوائق على المستوى الداخلي [1] .

## المبحث الثاني: الحلول والتدابير المنتهجة لمراجعة البطالة بالجزائر.

سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المنتهجة إلى تحقيق هدف التنمية الشاملة للوطن ،ويأتي عامل التشغيل على رأس هذه الأولويات للحد من ظاهرة البطالة ، فقد عرفت مرحلة المخططات التنموية قصيرة أو طويلة المدى نتائج ايجابية بسبب التركيز على عنصر الاستثمار المولد لفرص العمل، إلا أن إغفال المعايير الاقتصادية لأساليب التسيير حال دون استمرار هذه النتائج.و ما زاد الأمر تأزما الأزمة الاقتصادية التي مست في جوانبها بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، كونها تعتمد بنسبة كبيرة على السلع الإنتاجية والموارد الأولوية المستوردة من الخارج في ظل تراجع عائدات الصادرات ،ففي بداية الإصلاحات الاقتصادية عرفت الجزائر تراجعا كبير لحصيلة التشغيل مع بداية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بسبب القيود التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية وما صاحبها من حل و خوصصة اغلب مؤسسات القطاع العام وفي ظل هذه المتغيرات عملت الجزائر على تبني جملة من الإجراءات للحد من البطالة وما يتبعه ا من آثار سلبية تؤثر على الفرد و المجتمع.

2 Cherif Chakib Annouar et Techouar Kheir–eddine.op.cit. p4

وسنتناول في هذا المبحث واقع الإجراءات التشريعية لعلاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي والحلول والتدابير المنتهجة لمواجهة البطالة وآفاق التشغيل بالجزائر .

## المطلب الأول :واقع الإجراءات التشريعية لعلاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي .

يرتبط الجانب التشريعي لعلاقات العمل ارتبطا وثيقا بمجال التشغيل ، ذلك انه بمثابة احد الوسائل الضرورية المتاحة في يد الدولة لتنظيم شكل العلاقة التي تربط المؤسسة المستخدمة بعمالها ، إذ يتم تحديد الشروط التي تبدأ عندها العلاقة من حيث تنظيمها ومعاير انتهائها .

ويمكن إيجاز أهم الإجراءات التشريعية من حيث تنظيم علاقات العمل في نقطتين الإجراءات المعتمدة في للتشغيل والنتائج المحققة منها .

### الفرع الأول : الإجراءات المعتمدة للتشغيل خلال التعديل الهيكلي

ترتكز الإجراءات المعتمدة للتخفيف من الآثار السلبية للبرنامج التعديل الهيكلي بالنسبة للتشغيل ، حول ثلاثة نقاط أساسية ، تتمثل الأولى في تعديل مدة الخدمة ، وتهتم الثانية بإعادة النظر في المدة القانونية للعمل، أما الثالثة فتدور حول إجراءات الحماية الاجتماعية من خلال نظام التامين على البطالة .

1 - تعديل نظام التقاعد :

ارتبط نظام التقاعد المعمول به قبل الدخول في سياسة التعديل الهيكلي بالمدة الزمنية التي يقضيها العامل طيلة حياته المهنية ، وكانت تصل إلى 60 سنة ،إلا انه باختلاف المتغيرات الاقتصادية التي أصبحت تسود اليوم (عرض العمل لم يعد بالحجم الذي عرفته المؤسسات الوطنية في الفترات السابقة، بالإضافة إلى تزايد حجم الفئة النشيطة سنويا، الشيء الذي بات يطرح إشكالية التشغيل و ضرورة التعديل أكثر من أي وقت مضى)

إن تقليص مدة الخدمة من شانه أن يتيح فرص عمل للوافدين الجدد لسوق العمل و عليه فقد تم تطبيق نظام التقاعد المسبق من اجل ضمان دخل بديل إلى غاية الاستفاد ة من التقاعد الفعلي، وهذا ما يتيح للشباب إمكانية الدخول في الحياة المهنية .

إذ أن مدة الاستفادة منها: 50 سنة للرجال و 45 سنة للنساء، على أن تدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة 20سنة كحد أدنى [1].

وبذلك عرف تشريع العمل بالجزائر تدابير جديدة فيما يتعلق بسن التقاعد، الذي أصبح يحدد بالمدة الفعلية الذي يساهم بها العمال في الاشتراك الاجتماعي فقد سجل إيداع و قبول 32.124 ملفا للتقاعد بمختلف صيغه مع نهاية 1997 موزعون كما يلي:[2]

20.425 ملفا يتعلق بالتقاعد المسبق.

8.258 ملفا يتعلق بالتقاعد بدون شرط السن.

---

[1]: العايب عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 150.

[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العاشرة، ص 49.

3.441 ملفا يتعلق بالتقاعد النسبي.

وقد استمر هذا الإجراء بالرغم من انتهاء فترة البرنامج ، إذ سجل تسوية 15.073 ملفا لسنة 1999 ، ضمن إجراء التقاعد المسبق ، تشكل فيه المؤسسات الاقتصادية العمومية الجانب الأكبر ب 11.575 ملفا، تليها المؤسسات العمومية المحلية ب 3.467 ملفا، أما القطاع الخاص فكانت مساهمته ضئيلة جدا ب 31 ملفا فقط.

أما من حيث توزيعهم وفقا للقطاعات التي ينشطون بها فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي ب 49 % يليه البناء و التشغيل العمومي ب 27.4 % أما قطاع الخدمات ب 18.5 % وأخيرا القطاع الزراعي ب 1.6 % فقط .

وبالتالي فان تعديل مدة الخدمة سيسمح بخلق وظائف جديدة ويساعد في نفس الوقت على التخطيط الأمثل لليد العاملة ، إذ تقوم كل مؤسسة بإعداد قائمة للعمال المعنيين بالتقاعد لفترات زمنية لاحقة ، ومن ثم يمكن حصر وتحديد احتياجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة بالنظر إلى المؤهلات التي تحددها خصوصية وطبيعة منصب العمل الذي سوف يكون شاغرا نتيجة تقاعد صاحبه .

2-تقليص المدة القانونية للعمل :

يعد تقليص مدة العمل أهم الأدوات المعتمدة لمكافحة ومعالجة البطالة، إذ يمكن رفع مستويات التشغيل من خلال فكرة تقسيم العمل بين الأفراد المشتغلين والعاطلين.

وبذلك تبدو الفكرة الأساسية بسيطة في مفهومها ، حيث أن التحليل الكلي يعتمد على المبدأ التالي : " إن إنتاج كمية معينة يفترض تشغيل عدد معين من العمال " ، فإذ كان نمو الإنتاج محدودا ، فان عدد الوظائف سوف لن يتناسب مع الفئة النشيطة المتزايدة بفعل النمو الديمغرافي . وبتالي للخروج من هذا المشكل يستدعي توفير مناصب شغل إضافية ، ويمكن توفير هذه الأخيرة من خلال تقسيم مدة العمل بين المشتغلين والعاطلين ، إذ أن تقليص المدة القانونية للعمل من شانه أن يؤدي إلى تدارك الفارق بين الطلب الإضافي على العمل ومناصب الشغل التي توفرها القطاعات الاقتصادية ، وذلك من خلال تخصيص هذه المدة إلى توظيف عمال جدد ولو لمدة زمنية مؤقتة .

2 -نظام التامين على البطالة :

لقد أصبح من الضروري الشروع في تطبيق نظام يضمن الحماية الكافية لفئة البطالين، قصد إرساء مبدأ التضامن والعدالة الاجتماعية من جهة وإيجاد السبل الكفيلة لتشغيل مختلف الأسواق بما فيها سوق العمال من جهة أخرى . ولتحقيق هذا فقد تم الاعتماد على نظامي التامين والمساعدات الاجتماعية حيث يشترط الأول مساهمة الأفراد المعنيين به عن طريق اقتطاعات مالية إثناء مدة الخدمة تتناسب مع الأجر المرجعي لفترة زمنية معينة ،أما الثاني فانه يهدف إلى توفير موارد ومدا خي ل مالية للفئة التي هي في حاجة إليها ، تمكنه من الاستهلاك وتجنبهم الانقياد وراء الانحرافات .

و لقد مس هذا الإجراء للمؤسسة الإجراء 80.703 حالة لسنة 1999 منها 41.2 % للمؤسسة العمومية الوطنية و58.6% للمؤسسة العمومية المحلية، في حين أن مساهمة القطاع الخاص تكاد تكون معدومة بـ 0.2% .أما من حيث طبيعة النشاط يساهم قطاع البناء بنسبة 57.6 %، ثم الخدمات بـ 27.04 % ، الصناعة بنسبة 12.8% وأخيرا قطاع الفلاحة بـ2.5 % [1] . الشيء الذي يبين أن جل العمال المستفيدين من التامين أو بالأحرى المسرحين لأسباب اقتصادية ينشطون في قطاعي البناء والخدمات .

والملفت للانتباه عند الحديث عن نظام التامين ضد البطالة هو التساؤل عن تأثير هذه التعويضات المالية على المستوى العام لتشغيل ؟

يسعى الجهاز المكلف بتخصيص وتوزيع هذه التعويضات إلى تغطية خطر معين قد يمس الفئة النشيطة، إلا أن تأثيرها يختلف باختلاف طبيعة التحليل جزئيا كان أو كليا.

- الآثار على المستوى الجزئي :

يتأثر نظام التعويضات بسلوك الأعوان الاقتصاديين على مستوى سوق العمل ،حيث انه بإمكانه التأثير على سلوك المؤسسات والمشاريع الاقتصادية من حيث طبيعة تسيير اليد العاملة ، إذ تعمل الهيئات المستخدمة على توفير وظائف جديدة غير قارة ، أو اللجوء إلى التسريح دون البحث عن حلول بديلة، بل أكثر من ذلك فان مساهمة العمال في تمويل هذا النظام يعني إعدادهم من الناحية القانونية والمعنوية لتقبل فقدان وظائفهم . وعلى اعتبار أن البطالة إرادية من وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية ،فان هذا النظام من شانه أن يبقى على مستوى البطالة أو يزيد منها ،كما انه سيؤدي إلى تمديد المدة المتوسطة للبطالة، خصوصا إذا كان مستوى الأجر السائد في سوق العمل يقارب قيمة التعويض . وبذلك يفضل البطال البقاء دون عمل إلى غاية الحصول على وظيفة اجرها يتلاءم بمستوى احتياجاته وطموحاته.

- الآثار على المستوى الكلي :

إذا كان التحليل الجزئي يركز على سوق العمل ،فان اثر التعويضات قد يكون ايجابيا على مستوى الطلب الكلي للاقتصاد ،إذ من شانها أن تساعد على زيادة استهلاك الأسر الذي سيضمن بدوره استمرارية نشاط المؤسسات ومن ثم توفير مناصب عمل ،أما إذا تراجع النمو الاقتصادي فان عدد البطالين سيرتفع ، مما يعني أن نظام التامين ضد البطالة يمكن أن يعوض خسارة العائلات ومنه تدعيم الطلب الكلي لديهم.[2]

لكن على الرغم من ايجابية هذا النظام و هو التخفيف من اثر البطالة، إلى انه يفترض أن يتسم بمرونة أكثر وتسير أنجع خصوصا وان المتغيرات الاقتصادية السائدة اليوم تختلف على ما كانت عليه قبل استحداثه حيث أن البطالة في تزايد مستمر وأصبحت هيكلية في اغلب الأحيان بعد ما كانت ظرفية ،مما يستوجب إعادة النظر في دوره وأهدافه مما يتفق والواقع الجديد ،والذي يتميز باتساع جيوب الفقر والشعور بالإقصاء

---

[1]: نفس المرجع .ص153.

[2]: نفس المرجع .ص154.

واليأس لدى العاطلين عن العمل ،وبذلك فانه من الضروري ربط النظام بسياسة التشغيل من اجل المساهمة بشكل فعال سعيا وراء التخفيف من الآثار الناجمة عن البطالة .

فقد تزامن هذا النظام مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي بالجزائر إذ يتعين على كل عامل أو رب عمل ،المساهمة في الاشتراك فيه بشكل إلزامي باستثناء ذوي المهن الحرة أو الذين تربطهم علاقات عمل محدودة المدة كما يستفيد منه كل من فقد منصب عمله لأسباب اقتصادية أو نتيجة لتوقف نشاط المؤسس ة بطريقة قانونية ،وبالتالي فإنهم سيحالون إلى البطالة التقنية ،إذا ما استوفوا حقوق الاشتراك بما لا يقل على ثلاثة سنوات في الضمان الاجتماعي وستة أشهر على الأقل في نظام التامين ضد البطالة .

منذ 1995 عرفت الأحكام التي تضع العمال المصرحين ضمن قائمة التامين على البطالة أو التقاعد المسبق تطبيقا واسعا بسب زيادة عددهم، في الوقت الذي تسجل فيه ندرة مناصب الشغل خاصة الدائمة منها.

وبتالي فانه يتعين على الدولة إيجاد السبيل الكفيل للتكفل بهؤلاء العمال، خاصة وان جلهم ينتمون للقطاع العام الذي تشهد بدوره تجميد التوظيف وعدم شغل المناصب المحررة نتيجة للإحالة على التقاعد، الاستقال ة أو الوفاة.

إذا كانت هذه الصيغ هي أهم البدائل التي اعتمدتها الدولة لمواجهة آثار التسريح من الناحية النظرية فانه من المفيد التأكد على ما تم تحقيقه من انجازات فعلية في هذا المجال .من خلال بعض المعطيات والإحصاءات التي توفرها الجهات المعنية بذلك

**الفرع الثاني: النتائج المحققة من التشريع في إطار التعديل الهيكلي.**

من بين أهم النتائج التي تم تحقيقها في المجال التشريعي لعلاقات العمل بموجب برنامج التعديل الهيكلي تلك الإجراءات المتعلقة بحماية الإجراء من المخاطر التسريح الإجباري وتشجيع العمال لذهاب الإرادي لذا سوف نقوم بعرضهما من خلال ثلاثة عناصر التالية :

-البطالة التقنية: [1]

لقد مست البطالة التقنية 95.260 عاملا مع نهاية 1997 كصيغة بديلة للحفاظ على مناصب الشغل، ينتم ي اغلبهم إلى القطاع العام بالنسبة 88.24% بالنسبة للمؤسسات العمومية المحلية ، وكانت مساهمة القطاع الخاص بـ 11.76% من مجموع 110 مؤسسة مستخدمة، ولقد مست هذه العملية العمال الذين ينتمون لقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي.

-التقاعد المسبق والتامين ضد البطالة:

كان من المنتظر أن تتزايد عدد الحالات المعنية بذلك، خصوصا وان الفترة بداية الإصلاح عرفت تزايد كبيرا في العمال الذين تم الاستغناء على خدماتهم بلغ عددهم 410.517 عاملا منهم 91.377 أحيلوا على التقاعد والباقي استفادوا من إجراء التامين ، كما نجد أن وتيرة هذين الاجرائين قد ارتفعت مع نهاية تطبيق برامج

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . الدورة العاشرة.مرجع سابق. ص 65

التعديل الهيكلي ،إذا سجلت في بداية سنة 1998 لوحدها 43.5 % من مجموع المسجل طيلة فترة البرامج [1].

**جدول رقم (17)** : عدد العمال المتكفلة بهم من طرف CNAC .

الوحدة:عامل واحد

| السنوات | المستفيدون من التامين ضد البطالة | المحالون على التقاعد المسبق |
|---|---|---|
| 1994 | 11.460 | 1.017 |
| 1995 | 24.755 | 11.813 |
| 1996 | 12.045 | 7.685 |
| 1997 | 128.366 | 34.500 |
| فيفري 1998 | 142.514 | 36.362 |
| المجموع | 319.140 | 91.377 |

المصدر: تقرير CNES ، مرجع سابق.1998. ص 57

-صيغة الذهاب الإرادي:

إضافة إلى مجموعة التسريحات التي تشهدها المؤسسات الجزائرية في إطار الخوصصة ،تم اللجوء إلى صيغ أخرى لتقليص عدد العمال ، لكن يكون هذا بحمض إرادتهم ، وذلك من خلال رغبتهم في الحصول على تعويضات مالية مغرية في بعض الأحيان . الشيء الذي شجع بعضهم على قبولها قصد تمويل أنشطتهم الخاصة التي يرون فيها حرية أكثر وامتيازات مادية أفضل . وقد بلغ عدد العمال الذين اختاروا هذا النوع من التسريح 41.816 عاملا للفترة 1993-1997 منهم55 % لسنة 1997 لوحدها ،كما يوضح الجدول التالي :

**الجدول رقم (18)** : عدد العمال الذين فضلوا الذهاب الإرادي للفترة 1993-1997

الوحدة:عامل واحد

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العمال | 6110 | 1.341 | 3.571 | 7.138 | 23.656 | 41.816 |

المصدر: نفس المصدر السابق.ص 57

مع العلم أن هؤلاء العمال لن يستفيدوا من نظام التامين ضد البطالة أو التقاعد المسبق. مما يعني أنهم في تعداد البطالين .الشيء الذي يزيد من حدة البطالة.

أما من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي . فقد عرفت مؤسسات القطاع الصناعي أعلى نسب لتسريح الإرادي يقدر 18.707 عاملا يليه قطاع البناء بما يقارب بـ 3.422 عاملا .أما الخدمات فسجل بها 1.388 عاملا .أما القطاع الزراعي فسجل سوى 139 عاملا.

[1] نفس المرجع. ص 67.66

**المطلب الثاني:الوسائل المجهزة لمواجهة البطالة في الجزائر.**

نظرا لظروف السائدة في سوق العمل و تدني مستويات التشغيل أصبح من الضروري قيام السلطات المسؤولة بإجراءات من شأنها مواجهة ارتفاع البطالة وذلك من خلال إنشاء أجهزة بديلة لإدماج الشباب مهنيا بالإضافة إلى أجهزة دعم العمال الذين فقدوا مناصبهم.

**الفرع الأول: الأجهزة التي تسير من طرف الوزارة المكلفة بالعمل.**

1 -برنامج تشغيل الشباب:

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة ، تنظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص ،إذا أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية ،وتمول الدولة هذه البرامج من خلال صندوق إعانة تشغيل الشباب ، ونظرا لوجود بعض النقائص مثل :

-أشكال الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة والتي تؤجر في إطار الأجر الوطني الأدنى

-مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب

وبعد هذا التقييم تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1996 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب.

**2** -جهاز الإدماج المهني:

نتيجة لاتساع بطالة الشباب تبنت الحكومة برنامج خاصا للتخفيف من حدتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف هذا الجهاز على تركيز الشراكة المحلية حول مشكلة التكفل بالإدماج المهني للشباب وتتمثل الأهداف الاساسية لهذا الجهاز في تشجيع الشباب لإنشاء نشاطات لحسابهم الخاص وقد اشتمل هذا الجهاز على :

- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية : وهي مناصب عمل مؤقتة انشائتها الجماعات المحلية مدتها حوالي 12 شهر، ويستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة .

-التعاونيات بنسبة 30 % كحد أقصى، فـي حين تم تخصيص جزء 70 % الباقية على شكل قروض مصرفية والجزء الباقي من الأموال الخاصة ومساهمات المرشحين لكنها غالبا ما تكون محدودة.

-ويمكن تقديم حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب كما يلي:

* الإدماج عبر الوظائف الموجودة بمبادرة محلية:

خلال الفترة 90- 94 استفاد قرابة 332,000 شاب من منصب عمل بمدة متوسطة تصل إلى 6 أشهر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والإداري[1] ، وتجدر الإشارة إلى انه وصل عدد الوظائف شبه الدائمة إلى 160000 منها 11000 دائمة .[1] وكانت مناصب العمل موزعة في القطاعات كما يلي :

---

[1]:Rapport du CNES :evaluation des dispositifsd emploi,2002 p48

- الإدارة وقطاعات الاجتماعية والتربوية 54 % - البناء والأشغال العمومية 34.6 %
- الفلاحة ( أساسا في الغابات ) 17.7% - الصناعة ( المؤسسات المحلية ) 2.7 %

أما الفترة 1997-2001 تميزت بوجود ثلاث توجهات أساسية:

-انخفاض عمليات الادماج بنسبة 9.8 % سنويا

- ارتفاع حصة العنصر النسوي في إجمالي عمليات الإدماج التي انتقلت من 29.9 % سنة1997 إلى 41 %سنة 1999 ثم 37.8 % سنة 2001

- انخفاض مستوى التمويل من 2.6 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى مليار دينار جزائري سنة 2000 ثم 2.4 مليار دح سنة 2001.

ويظهر توزيع الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية كما يلي :

- الخدمات بنسبة 52%:إن هيمنة هذا القطاع هي انعكاس عن الحصة التي يحتلها السكان الحضريين الذين تزايد عددهم.

- الإدارة بنسبة 23 %: ويفسر ذلك بلجوء البلديات والدوائر والولايات للوظائف المؤجرة، بمبادرة محلية لتعويض العجز في المناصب المالية.

- البناء والأشغال العمومية والسكن بنسبة 22% ويفسر ذلك بطبيعة الأشغال المعتمدة وصيانة الهياكل الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة

-الفلاحة بنسبة 6 % والصناعة بنسبة 2 % التي ليست من اولويات الجماعات المحلية .

* الإدماج بالتكوين:

نلخص عمليات الإدماج بالتكوين في الجدول التالي:

**الجدول رقم (19):** نظرة عامة على عمليات الإدماج التي أنجزها جهاز الإدماج المهني للشباب 90-94 ( بالتكوين ) الوحدة:شاب

| | 91-90 | 92 | 93 | 94 | 94-90 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإدماج بتكوين | 6550 | 7339 | 2291 | 2462 | 18642 |
| إنشاء النشاطات | 4145 | 790 | 1342 | 1363 | 7640 |
| باقي التكوين | 2405 | 6549 | 949 | 1099 | 11002 |

[1] :بوحفص حاكمي .التشغيل و البطالة في الجزائر بين تحدي الإصلاح وآفاق المستقبل .مجلة المراقب العربي. www.al-morakeb.com.lbيوم 2006/04/12

المصدر :تقرير وزارة العمل و الحماية الاجتماعية.جانفي 2000.

لقد شرع الجهاز بسلسة من نشاطات التكوين التي بلغت عددا متراكما من الشباب يقدر ب 18642 أي 3728 شاب سنويا خلال الفترة 1990- 1994.

*الإدماج بإنشاء النشاطات:

يمكن قراءة الحصيلة في الجدول الموالي في الفترة 90-97

**الجدول رقم (20):** توزيع إنشاء النشاطات وعمليات الإدماج المطابقة حسب قطاع النشاط .

| | الفلاحة | | البناء والأشغال العمومية | | الحرف/ الخدمات | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | |
| 1-إنشاء النشاطات | 3390 | 17.83 | 2114 | 11.12 | 13506 | 71.05 | 19010 |
| 1-1- النشاطات الجماعية | 2628 | 21.06 | 2038 | 16.34 | 7810 | 62.60 | 12476 |
| 1-2-النشاطات الفردية | 762 | 11.66 | 76 | 1.16 | 5696 | 87.17 | 6534 |
| 2- إجمالي عمليات الإدماج بإنشاء النشاط | 10295 | 20.05 | 6607 | 12.87 | 34432 | 67.08 | 51334 |
| 2-1- بما فيها الإدماج بإنشاء النشاط الجماعي | 9533 | 21.23 | 6631 | 14.77 | 28736 | 64 | 44800 |
| 3-إجمالي الإدماج ( الجنس النسوي ) | 48 | 0.64 | 74 | 1 | 7338 | 98.36 | - |

المصدر :نفس المرجع السابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن لقطاع الخدمات ،الحرف الصدارة في إنشاء النشاطات و عمليات الإدماج بإنشاء النشاط و قدرت النسب على التوالي 71.05 %، 67.08 %. تاليه قطاع الفلاحة ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية.

**الفرع الثاني: الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية**

1 - التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة :

يتعامل هذا الفرع من الشبكة الاجتماعية مع الأشخاص الذين في سن العمل وليس لديهم دخل، يدف ع لهم تعويض مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية. [1]ولا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حل مؤقتة وشكل من أشكال التضامن.

تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة ويعطى حق الاستفادة من اجر تبلغ قيمته 3000 د ج شهريا. [(2)] ويحق للمستفيدين من التعويض مقابل نشاطا ت ذات منفعة عامة وذوي الحقوق الاستفادة من خدمات الضمان اجتماعي.

ويمكن تلخيص هذا البرنامج بصورة أرقام كما يبينه الجدول التالي :

**الجدول رقم (21):** تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل النشاطات ذات منفعة عامة

| السنوات | عدد الأفراد المستفيدين | عدد الو رشات | المبالغ ( دج ) |
|---|---|---|---|
| 1995 | 588200 | 31500 | – |
| 1996 | 383100 | 17200 | – |
| 1997 | 114000 | 8500 | 3820325000 |
| 1998 | 129680 | – | 437840000 |
| 1999 | 134000 | – | 4527794000 |
| 2000 | 130021 | – | 4384334000 |
| 2001 | 136000 | – | 4924000000 |

المصدر: تقرير cnes 2002.ومعطيات وكالة التنمية الاجتماعية فيفري 2002

إن 43 % من المستفيدين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة وان 53 % منهم لهم مستويات تعليمية ابتدائية و 44 % بمستويات التعليم المتوسط والثانوي و3 % فقط بمستويات جامعية. [(3)]

نلاحظ من الجدول أعلاه تراجع عدد المستفيدين منذ 1995 من 588200 إلى 383100 سنة 1996 وتواصل هذا التراجع ليصل إلى 13600 سنة 2001 وهذا بسبب انخفاض عدد الورشا ت المفتوحة وتصفية القوائم التي تضمنت عدد كبير من المستفيدين غير القانونيين بسبب غموض الأهداف، والتحديد الذاتي للتصريحات وغياب مراقبة ومتابعة المتدخلين.

أما متوسط القيمة المالية لهذا التعويض قدرت ب: 4.4 مليار دح سنويا أي ما يعادل 3400 دح لفرد الواحد.

وقد سمح جهاز التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، في ظل ظرف اجتماعي واقتصادي صعب بتخفيف و لو بصفة ضئيلة من أثار البطالة والفقر وتوفير مدا خي ل للعيش وضمن تغطية اجتماعية لفئة السكان المحرومة.

---

[1] : بن سمينة عزيزة . مرجع سابق.ص17.

[2] Rappore du CNES : évaluation des dispositifs d'emploi 2002 . p 82

[3] Le meme source. p 57.58

2 - الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة : [1]

انشأ هذا الجهاز سنة 1997 ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية للفئات المجتمع المحرومة و /أو الضعيفة .

ويتميز هذا الجهاز بناشطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية ولا معدات ضخمة ، ويبقى عامل اليد أهم عامل ، ويأخذ التقسيم الجغرافي بعين الاعتبار (المناطق التي تكون فيها البطالة مرتفعة) حيث يشترط أن تمثل كتلة الأجور 60% من مجموع تكلفة المشروع .

وتم تطبيق برامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين :

* المرحلة الأولى 1997 إلى 2000: حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار لـ:3846 ورشة، وتخص مشاريع الميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة:

-الأشغال العمومية ( الطرقات ): 24 % - الزراعة: 30 %

- منشات الري الصغرى: 24.3 % - العمران وأشغال التهيئة 3.5 %

وخلال هذه المرحلة أدى هذا الجهاز إلى تشغيل 140000 شخص ( حوالي 36 شخص لكل ورشة ) حيث تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم .

* المرحلة الثانية 2001 إلى 2004 : وفي هذا الصدد استفادة وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره:9 مليار د ج لإنشاء حوالي 22.000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج ،واهم مميزات الأشخاص الذين تم إدراجهم في هذا الجهاز هي :

- ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم مابين 18 و 30 سنة وان مستوى التعليم لديهم جيد(ثانوي، جامعي)

- 60 % من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة ( سبق وان دخلو ا سوق العمل )، أما الباقي فهم يبحثون عن عمل لأول مرة و40 %منهم يبحثون عن العمل منذ أكثر من سنتين.

-70 %من عمال الورشات لا يتجاوز سنهم 40 سنة.

3- عقود ما قبل التشغيل:

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب ،وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز ،ويتبع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية فيما يخص التسيي ر في إطار خاص بموجب اتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المبرم في 21 / 1998/06 المحدد لشروط استعمال الموارد الموجودة ، ويخص برنامج

[1] : فريدة بختي .مرجع سابق .ص 123

مكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب عمل لأول مرة .

ويتم تمويل عقود ما قبل التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص الذي يكرس تشغيل الشباب (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب )، ويغطي قيمة الأجور الخام المحدد كما يلي:

- يتقاض الحائزون على شهادة جامعية 6000 د ج شهريا بنسبة إلى 12 شهرا الأولى و 4500د.ج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر.
- يتقاض التقنيون الساميون 4500 دح شهريا خلال 12 شهر الأولى و 3000 دح عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر

وتنقسم الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل إلى قسمين: [1]

- بالنسبة للشباب البطال :
- محاولة إدماج خرجي الجامعات للتكوين قصير وطويل المدى في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية
- تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم.
- زيادة إمكانية توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل.

بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:

- تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا
- خفض حجم التكاليف ،من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض الضرائب والأعباء الاجتماعية .
- توطيد العلاقة المفقودة بين التكوين والتعليم والشغل .

و منذ انطلاق عملية السداسي الثاني منذ سنة 1998 والى غاية 2001/12/31 سجلت الوكالة المحلية 143695 طلبا، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم(22):** تطور المرشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل (السداسي الثاني من 1998 إلى ديسمبر 2001 )

الوحدة:فرد واحد

| السنوات | السداسي الثاني لـ | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|

[1]:تقرير وزارة العمل والحماية الاجتماعية. إدماج المهني لحاملي الشهادات . افريل 1998 .ص 8

| | 1998 | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| عدد المسجلين | 45228 | 31.5 | 25606 | 17.8 | 32323 | 22.5 | 40538 | 28.2 |

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية للتشغيل. فيفري 2002.

قدر عدد المناصب المفتوحة للفترة98- 2001ب: 39373 حسب وكالة التنمية الاجتماعية تتوزع كما يلي :

-الإدارة: 21276 منصب أي 54.03 %

-القطاع الاقتصادي: 18097 منصب أي 45.97 %

-المستوى الجامعي: 26407 أي 67.06 %

-مستوى تقني سامي 12966 منصب أي 33.94 %

وتقدر قيمة الغلاف المالي لكل مستفيد بـ 75000 دج وبالنظر إلى هذه النتائج سجل تشغيل 31085 شخص ( 79% ) خلال الفترة 1998 إلى 2001 . إن حصيلة تطبيق البرنامج جزئية في ظل غياب أهم العناصر الخاصة بطبيعة ونوعية مناصب الشغل والتكلفة الحقيقية للتوظيفات وتوزيعها الإقليمي[1].

4-التنمية الجماعية :

اعد هذا البرنامج منذ سنة 1998 لإنشاء مناصب شغل وتحسين ظروف المعيشة للسكان القاطنين في مناطق غير مجهزة من خلال ترقية مشاريع صغيرة للمنشات القاعدية.ويتم انجاز هذه المشاريع بتعاون المستفيدين في إطار منضم يدعى (جماعة ) تقوم البلدية بتأطيرها .وفي هذا الصدد يشارك المستفيدين من النشاط الجماعي بطريقة فعلية في اختيار المشاريع من حيث الفرض والاتساع و الأولويات و الإدراج و أشغال الانجاز . ويساهم المستفيدين أيضا في تمويل المشاريع المبرمجة بنسبة 20% إلى 25 % من التكلفة الإجمالية في شكل إعانات مالية شخصية، مواد البناء واليد العاملة.

ويمكن تلخيص نتائج تطبيق برنامج التنمية الجماعية في جدول الأتي:

**الجدول رقم (23):** تطبيق برامج التنمية الاجتماعية

الوحدة:دج

[1] تقرير وكالة التنمية الاجتماعية .مرجع سابق

المصدر :تقرير وكالة التنمية الاجتماعية فيفري 2002

إن التطبيق الحديث للبرامج يظهر اهتمام الجماعات المستفيدة، غير انه لوحظت بعض النقائص المتعلقة بـ:

- ضعف القدرات التساهمية لسكان المعينين بسب غياب الحركة الجمعوية على المستوى المحلي أو عدم

| | عدد المشاريع | القيمة الجمالية المضافة | | | تكلفة المشروع | عدد مناصب الشغل المنشاة | تكلفة المنصب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | حصة وكالة التنمية الاجتماعية | حصة المستفيدين | المجموع | | | |
| المرحلة:1 98-2000 | 116 | 174946585 | 28057887 | 203004472 | 175039 | 790 | 256968 |
| المرحلة:2 2001/07 | 91 | 285225000 | 88775000 | 374000000 | 4109890 | 2600 | 1438462 |
| المجموع: | 207 | 460171585 | 116832887 | 577004472 | 4284929 | 3390 | 1695430 |

نجاعتها.

- الصعوبات التي يواجهها المتدخلون في التحكيم في الجوانب التقنية وإجراءات تسير المشاريع.

**5**- القروض المصغرة:

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999، ويعتبر أدات لمكافحة البطالة والفقر، ويخ ص هذا الجهاز الأشخاص مهما كان سنهم الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة.أما أهداف جهاز القروض المصغرة فهي تتلخص فيما يلي :

-هدف اقتصادي :من خلال إنشاء نشاطات وإنتاج ثروات ومن ثم عوائد

-هدف اجتماعي : من خلال تحسين العوائد وشروط معيشية لفئات الأكثر حرمانا والعاطلين عن العمل

وتقوم وكالة التنمي ة الاجتماعية بتيسير القروض المصغرة وترتكز في ذلك على مديرية تشغيل الشباب والصندوق الوطني لمكافحة البطالة ومديرية الشؤون الاجتماعية والوكالا ت المحلية للوكالة الوطنية للشغل والبنوك وتتدخل هذه الهيئات وفق المخطط التالي :

- وكالة التنمية الاجتماعية : تنسيق البرامج ، ضبط الإجراءات ، تدعيم وتقيم المشاريع ،منح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك، الوساطة بين الخزينة العمومية والبنوك.
- مدرية تشغيل الشباب : استقبال المترشحين ، مساعدة المترشحين لتكوين الملف ، الوساطة بين المترشح ووكالة التنمية الاجتماعية للحصول على قرار المطابقة ، تسير المعلومات ( المترشحين والمشاريع والقروض )
- الوكالة الوطنية للشغل : استقبال المترشحين وتوجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب .

- مديرية الشؤون الاجتماعية ( وزارة العمل والضمان الاجتماعي ) : تحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من قروض مصغرة .
- البنوك: منح القروض.
- الصندوق الوطني لمكافحة البطالة : تسير صندوق التامين من الأخطار الناتجة عن القروض المصغرة، منح ضمانات.

ويخضع المستفيدون من القروض المصغرة إلى إلزامية دفع حصة شخصية نسبتها 10% من تكلفة المشروع ودفع 1 % من تكلفة المشروع كحق الانضمام إلى صندوق التامين من الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتامين من البطالة. يمنح الجهاز لكل شخص قادر على توفير شغل لنفسه (أو أكثر) قرضا مابين 50000 دح و 350000 دح بنسب فوائد مخفضة. ويدفع المستفيد من القرض المصغر نسبة فائدة قدرها 2 % وتقوم الخزينة العمومية بدفع الفارق حسب نسب السوق.

يعتبر تطبيق برنامج القروض المصغرة حديث العهد، وفي ظل غياب عناصر الحصيلة الخاصة بالمشاري ع المنجزة وقيد الانجاز، سيكون تقيم هذا البرنامج جزئي ويظهر

ما يلي :

- سجل شغف كبير لدى الشباب في إنشاء مناصب ذاتية.
- ضعف مساهمة القطاع المصرفي.
- ضعف الدعم والمتابعة لفائدة أصحاب المشاريع .
- غياب الهيئات المختصة في ترقية القروض المصغرة .

وحسب وكالة التنمية الاجتماعية يمكن للجهاز إن يساهم في إنشاء 15000 إلى 20000 مؤسسة صغيرة.

**الفرع الثالث:أجهزة حماية العمال والمساعدة التي يسبرها الصندوق الوطني للتامين على البطالة.**

رغم عدم إدراجها ضمن أجهزة الشغل، تتمحور نشاطاتها في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بنسب للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عملية تسريح العمال، أو تبعا لتوقف القانوني لنشاطات المستخدم. تتمحور حول مجموعتين من الإجراءات وهي:

-الإجراءات الفعلية : وتضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين من البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة 23 شهرا .

-الإجراءات غير الفعلية : وتضم هذه الإجراءات نشاطات المساعدة والدعم للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات ،ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر، التي انطلق نشاطها في سنة 1998 ويبلغ عددها حاليا 22 و 20 على التوالي.

- مراكز البحث عن العمل : إن إنشاء مراكز البحث عن العمل هو إجراء يهدف إلى مساعدة الشباب الذي يبحث عن عمل مأجور ، وتهدف هذه المراكز إلى ضمان حرية المترشحين ، يوضع تحت تصرفهم فريق من المستشارين المختصين في التشغيل، تكون مهامهم تأطير الشباب الباحثين عن العمل.

- مراكز دعم العمل الحر: يهدف إنشاء مركز دعم العمل الحر المشتركين الذين يودون إنشاء عمل بأنفسهم، وتمنحهم هذه المراكز خدمات فريق المستشارين المنشطين المتخصصين، في العديد من المجالات، يساعدونهم على تكوين مشاريعهم أو بناء مشروع أو تقديم دراسة تقنية واقتصادية وبلوغ الأهداف المسطرة حيث إن النتائج المحصل عليها، بالنسبة إلى مراكز البحث عن العمل وصلت إلى 5500 زبون استفاد من تكوين تراوحت نسبة الإدماج بعد ذلك من 20% إلى 25% حسب المناطق، أما بالنسبة لمراكز دعم العمل الحر، استفاد أزيد من 1500 مودع للمشاريع من الخدمات التي يقترحها الصندوق الوطني للتامين من البطالة، منها 1441 مشروع يسيره المستثمرون، 160 منهم في نشاط، 270 مشروع ستنطلق أشغاله و1099 مسجل في إطار القروض المصغرة.[1]

أما الصعوبات المواجهة فتخص تمويل البنوك لهذه المشاريع الصغيرة، خاصة تلك المتعلقة بالزراعة وأيضا عدم الدراية بالنشاطات التي تتيح أفضل الفرص لنجاح المؤسسات الصغيرة.

**الفرع الرابع: جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب).**

تم الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997 تسيره الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هدفه تنمية روح المبادرة لدى الشباب ودفعهم إلى إنشاء مؤسسات مصغرة تتماشى وأهداف الانتقال إلى اقتصاد السوق[2]. ويقوم الجهاز على ثلاثة نقاط أساسية:

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة وهذا الجهاز يغطي نوعين من النشاط:

-المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.

-التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

ومن جهة أخرى، فعلى المتعاهد الجديد أن يحقق إسهام شخصي معتبر، وفقا لأهمية المشروع الذي ينوي انجازه بالرأس المال و/ أو بالأصول (المحل، التجهيزات، الأرض...).

إن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لها مهام محددة بوضوح بحيث عليها أن:

-تدعم وتنصح وترافق المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم.

-مساعدة المقاول الجديد في خطواته أمام المؤسسات والمنظمات المعنية بتحقيق الاستثمار.

-تأمين متابعة الاستثمارات بالسهر على احترام الالتزامات التي تربط المقاول الجديد.

كما أن هذه الفئات من المقاولين الجدد يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

-أن تتراوح أعمارهم ما بين 19- 35 سنة.

---

[1]: فريد بختي.مرجع سابق. ص 128.

[2]: البشير عبد الكريم وضيف أحمد."الاستثمار في المؤسسات المصغرة و انعكاسه على التشغيل" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17-18أفريل 2006 .جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.الجزائر.ص303

-أن يكون الشخص مؤهلا وذو كفاءة مهنية ضرورية لممارسة النشاط المختار.

-أن يكون بطالا.

-مساهمة (المقاول) الشخصية في تمويل المشروع نسبة معينة حسب مبلغ المشروع.

تشير حصيلة إنشاء المؤسسات المصغرة بتاريخ 2001/09/30 إلى استلام 145600 ملف من بينهم 130309 (89.5%) تحصلوا على شهادة أهلية التمويل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يقدر الحجم المحتمل للتشغيل المتناسب مع المشاريع المعتمدة بـ 364685 شخص أي بمعدل ثلاث مناصب شغل للمشروع الواحد.

ويوضح الجدول الموالي تقييم المشاريع المؤهلة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادي.

**الجدول رقم (24):** تقييم المشاريع المؤهلة بتاريخ 2005.

| النشاطات | عدد المشاريع المؤهلة | النسبة % |
|---|---|---|
| نقل المسافرين | 23522 | 8.48 |
| نقل السلع | 19248 | 6.94 |
| نقل المبردات | 11842 | 4.27 |
| الفلاحة | 68127 | 24.57 |
| الخدمات | 76171 | 27.47 |
| الصناعة التقليدية | 31943 | 11.52 |
| الصناعة | 24318 | 8.77 |
| البناء والمصالح التابعة له | 14170 | 5.11 |
| المهن الحرة | 3389 | 1.22 |
| الصيانة | 3156 | 1.14 |
| الصيد البحري | 971 | 0.35 |
| المياه | 474 | 0.17 |
| المجموع | 277331 | 100.00 |

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. 2005.

أما التوزيع الجغرافي للمشاريع نقدمه في الملحق رقم(03).

حسب الدراسات الاجتماعية عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إن 37754 مشروع ممول في طور الانجاز و/ أو ينبغي الشروع فيه سينشأ 106954 منصب عمل.

إن حجم مناصب العمل المدرجة ناتجة عن قطاع النقل 19.69 % وعن قطاع الخدمات والصناعة التقليدية قدرها 11.52 % وعن قطاع الفلاحة بنسبة 24.57 %.

ويمكن تلخيص حالة المؤسسة المصغرة الممولة إلى غاية 2005 في الجدول أدناه.

**الجدول رقم (25):** حالة المؤسسات المصغرة 2005.

| قطاعات النشاط | عدد | النسبة | تكلفة | عدد المناصب | متوسطة | متوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | المشاريع | % | الاستثمار مليار دج | المرتقبة للشغل | عدد مناصب الشغل | تكلفة منصب شغل دج |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نقل المسافرين | 12002 | 17.24 | 21.054 | 30048 | 3 | 700678 |
| نقل السلع | 10293 | 14.78 | 20.369 | 21173 | 2 | 962027 |
| الخدمات | 19214 | 27.59 | 32.075 | 53546 | 3 | 599017 |
| الفلاحة | 8893 | 12.77 | 16.360 | 22818 | 3 | 716977 |
| الصناعة التقليدية | 10199 | 14.65 | 19.464 | 36816 | 4 | 528683 |
| الصناعة | 3516 | 5.05 | 9.242 | 12957 | 4 | 713282 |
| البناء والأشغال العمومية | 2563 | 3.68 | 5.992 | 10451 | 5 | 573342 |
| المهن الحرة | 1659 | 2.38 | 2.088 | 4161 | 3 | 501802 |
| الصيانة | 968 | 1.39 | 1.391 | 2707 | 3 | 513852 |
| الري | 164 | 0.24 | 0.737 | 705 | 4 | 1045390 |
| الصيد البحري | 162 | 0.23 | 0.568 | 741 | 5 | 568778 |
| المجموع | 69633 | 100.00 | 129.331 | 169123 | – | 764715 |

المصدر :تقرير الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. 2005.

بما أن هدف السلطات هو التخفيف من البطالة فيجب عليها أن تدعم قطاعات كثيفة العمالة ومن خلال الجدول أعلاه نجد قطاعات كثيفة العمالة هي البناء و الأشغال العمومية و الصيد البحري في المرتبة الأولى و الصناعة التقليدية ،الصناعة و الري في المرتبة الثانية تليهم باقي القطاعات وبذلك يتوجب على السلطات تنشيط وتدعيم هذه النشاطات أكثر من غيرها لكي تضمن توفر مناصب أكثر لليد العاملة.

في الأخير نحاول توضيح بعض النقاط الإيجابية و السلبية لهذا الجهاز.

النقاط الايجابية:

-إدخال المنطق الاقتصادي في الخدمة العمومية للتشغيل.

-إنعاش إنشاء المؤسسة في فترة التراجع الاقتصادي.

-المساهمة في إبراز وتطوير روح المؤسسة.

-تشكيل غلاف مالي هام لمشاريع المؤسسات المصغرة.

أما النقاط السلبية:

-إجراءات تقنية وإدارية لإنشاء مؤسسات مصغرة طويلة ومكلفة، إضافة إلى ذلك لم يتم التحكم فيها بما فيه الكفاية.

-تجعل هذه العراقيل مرحلة ما قبل انجاز المشروع المقدر بين 08-18 شهرا أطول وتنعكس في رفض البنوك اغلب المشاريع.

-ضعف المساعدة التقنية للمتعاهدين فيما يخص الإعلام والموافقة.

-غياب دعم المشاريع في مرحلة الانجاز والاستثمار مما يسمح بدراسة المعطيات حول الإنشاء الفعلي للمشاريع ومناصب العمل المندرجة.

**الفرع الخامس: أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات.**

**1** -جهاز صيانة التشغيل:

تمثل إنشاء صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وقد وضعت الخزينة تحت تصرف هذه المؤسسات التي هي في حالة عجز هيكلي وسائل مالية هائلة مقدرة بما يقارب 20 مليار دولار أمريكي في تلك الفترة، شرط أن تنعش تطور نشاطاتها وأن تحافظ على مناصب الشغل الموجودة في إطار مخطط تعديل لعدة السنوات، ونظرا للنتائج المتحصل عليها، لم تتوصل مخططات التعديل إلى الأهداف المتوقعة بل استعملت أكثر من حجة لتسريح العمال ومن ثمة تخفيض عددهم كوسيلة لتنشيط المؤسسات.

وما بين سنتي 1995 ونهاية 1998، لجأت أكثر من 1300 مؤسسة إلى هذا الجهاز من بينها 800 مؤسسة تم حلها.

**2** -ترقية الاستثمارات:

دفعت سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة، منذ بداية التسعينيات السلطات العمومية إلى إصدار نصوص قانونية وتنظيمية والى تحديد إجراءات كترك للمؤسسة العمومية المبادرة الكبرى في الإبداع وتعطي حرية عمل أكبر للمبادرة الخاصة. ومن المقبول عامة من طرف السياسات النشيطة لمكافحة البطالة دعم الاستثمار والمساعدة على إنشاء المؤسسات وتم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه تهدف إلى تحسين محيط المؤسسة وترقية الاستثمار الخاصة.

وللقيام بترقية، أصدرت السلطات العمومية في سنة 2001 الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الذي ينص على تنمية الاستثمار وقانون التوجه في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا فعالا للشغل وخلق القيمة المضافة كما تعتبر أداة فعالة في التنمية المحلية والتوازن الجهوي واستقرار السكان من خلال ما تبينه بعض الدراسات حيث تبين أنها تساعد على توفير مناصب عمل اكبر بخمس مرات من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأس مال مستثمرة.

وحسب ما يظهره القانون الحديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تهدف إلى تغطية الحاجيات الوطنية حيث قرر إنشاء 600.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المدى المتوسط في مختلف القطاعات مما يسمح بإنشاء 6 ملايين منصب عمل على مدى 10 سنوات. [1]

إن هذا الهدف يبقى مقرونا بتوفير عدد من العوامل غير متوفر معظمها. وبهذا الصدد بدأ حاليا برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل تأهيل وتحسين روح المنافسة لهذه المؤسسات وبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترمي الأهداف الخاصة بهذا البرنامج إلى:[2]

-تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استعدادا لمواجهة اقتصاد السوق.

-البحث عن سبيل أفضل للاحتياجات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تحسين الاستفادة من الإعلام المهني.

-تحسين ودعم محيط المقاولين من خلال دعم المنشآت والهيئات المعينة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الاستثمار الذي تم في إطار وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) خلال الفترة الممتدة بين 13-11-93 و 31-12-2000، يقدر بأكثر من 3344 مليار دح التزام باستثماره حيث يوافق هذا المبلغ 43213 مشروع استثمار من شأنه إنشاء أكثر من 1605000 منصب عمل ويمكن قراءة هذه الأرقام في الجدول أدناه:

**الجدول قم (26):** تطور مشاريع الاستثمار المصرحة.

الوحدة: المبالغ بملايير الدينارات.

| السنوات | المشاريع | | التشغيل | | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % | العدد | النسبة % |
| 94/93 | 694 | 1.50 | 59606 | 4 | 114 | 3.40 |
| 1995 | 834 | 1.80 | 73818 | 5 | 219 | 6.54 |
| 1996 | 5075 | 10.98 | 127849 | 7 | 178 | 5.32 |
| 1997 | 4989 | 10.79 | 266761 | 17 | 438 | 13.09 |
| 1998 | 9144 | 19.78 | 388702 | 24 | 912 | 27.27 |

[1] :تقرير CNES .2001.التقرير الوطني حول التنمية البشرية .الدورة العامة.ص19

[2] :بسمة عولمي.ثلايجة نوة"دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. 18/17 أفريل 2006 . جامعة حسيبة بن بو على- الجزائر.ص600

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1999 | 12372 | 26.80 | 351986 | 22 | 685 | 20.48 |
| 2000 | 13105 | 28.35 | 336169 | 21 | 798 | 23.90 |
| المجموع | 46213 | 100 | 1604891 | 100 | 3344 | 100 |

المصدر: تقرير وكالة الترقية ودعم الاستثمار. 2000.

يقدر متوسط التشغيل لكل مشروع على المستوى الوطني بـ: 28 منصب لكل مشروع.

نلاحظ من الجدول تراجع طفيف في نسبة التشغيل منذ 1999 من22% إلى 21 % و تراجعت أيضا قيمة المبالغ من 20.48 % إلى 23.90 % أما نسبة المشاريع ارتفعت من 26.80 % إلى 28.35% و هذا ما يفسر أن هذه الزيادة في المشاريع كانت لمشاريع ليست كثيفة العمالة.

## المطلب الثاني:آفاق بالجزائر

كان و لايزال التشغيل إشكالية تواجه اغلب اقتصاديات العالم ،و ذلك نتيجة لقصور الأنشطة الاقتصادية على استعاب الفئة النشيطة المتزايدة ،كما أن الجزائر لا تختلف من حيث مشكل التشغيل و ارتفاع البطالة عن الدول النامية ،ففي إطار تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية ،انخفض عدد الوظائف الجديدة في الوقت الذي تزايدت فيه الفئة النشيطة .فبعدما كان المتوسط السنوي لعدد الوظائف الجديدة يقارب 148.000 وظيفة للفترة 1987-1994 أصبح يتراوح بين 50.000 إلى 70.000 للفترة 1995-1998، في الوقت الذي تتزايد فيه الفئة النشيطة بمعدل 4 % .[1]

وفي هذا المطلب سنتعرض إلى تصور التشغيل في الجزائر في السنوات القادمة في ضل المتغيرات الاقتصادية الراهنة و المستقبلية.

**الفرع الأول: فرضيات التنبؤ.**

تختلف فرضيات التنبؤ باختلاف الأطراف المكلفة بذلك، سواء تعلق الأمر بالحكومة من خلال أجهزتها للتخطيط أو الهيئات المستقلة عنها. مثل: مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي وخبراء البنك العالمي. إلا أن هذا الاختلاف لا يتنافى مع إجماعها واشتراكها لمجموعة من العناصر، من أجل الوصول إلى نفس الهدف، والمتمثل في تقدير العمالة المستقبلية وما يفترض أن يتحقق من نتائج اقتصادية لاستيعاب جزء كبير منها أو كلها. وتتدرج الفرضيات المعتمدة ضمن ما يلي:

1 +<u>الإطار العام</u>:

يتضمن الإطار العام مجموعة من الفرضيات التي لا يختلف أحدا على ضرورة اعتمادها لتحديد الآفاق المستقبلية للتشغيل قصد الحد من زيادة البطالة ويمكن أن نختصر هذا الإطار في الخمس عناصر التالية:[2]

- تطوير الإنتاج الداخلي الخام بوتيرة بطيئة على المدى المتوسط وتبدأ في التسارع على المدى الطويل.

-أن يكون معدل الإنتاج الداخلي الخام أكبر من معدل تطور الفئة النشيطة والذي يصل إلى 4% سنويا في المتوسط.

---

[1]:العايب عبد الرحمان .مرجع سابق .ص208

[2]:الجريدة الرسمية. العدد 30. 1998. ص61

– الوصول إلى استقرار اقتصادي وان يتطور بطريقة تسمح برفع حجم الاستثمارات المنتجة التي من شأنها رفع مستويات الإنتاج وضمان دورة اقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين قصد خلق مناصب شغل جديدة.

– الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية الضرورية لتغطية تكلفة إنشاء مناصب العمل من خلال ترشيد النفقات العمومية، وتخصيص نسبة مئوية منها لخلق فرص عمل تتزايد من سنة لأخرى لتغطية الطلب الإضافي على العمل وكذلك أولئك الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية.

– ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص والمشاريع الفردية القادرة على استحداث مناصب شغل جديدة دون أن يكلف خزينة الدولة أموالا يمكن أن تخصص لنشاطات أخرى تساهم هي الأخرى في ترقية عالم الشغل.

**2**–الفرضيات المعتمدة:

تتمثل الفرضيات المعتمدة في ثلاثة جوانب أساسية وهي:

- تتوقع الوزارة المنتدبة للتخطيط في المدى المتوسط إلى إمكانية رفع نسبة النمو السنوي للتشغيل بوتيرة 3% مما يسمح بتثبيت البطالة عند مستواها الحالي في انتظار إنعاش الاستثمارات الوطنية العمومية والخاصة محلية كانت أو أجنبية لإعطاء ديناميكية أكثر في مجال التشغيل.
- يقودنا الحديث عن آفاق التشغيل في الجزائر إلى الفرضيات التي وضعها المخطط الوطني لمكافحة البطالة للوصول بمعدلها إلى 14% خلال سنة 2010 وقد اعتمد في ذلك على ما يلي:[1]

– زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل سنوي 4%.

– تطور العمل الرسمي خارج الإدارة بنفس وتيرة العمل الرسمي أي 2.8% سنويا.

– استمرار الشغل غير الرسمي في احتواء 31% من السكان.

–أن يظل معدل تطور السكان القادرين على العمل بوتيرة 4%.

–أن تظل مرونة العمل الرسمي خارج الإدارة بالناتج الداخلي الخام المقدر 0.7%.

–الأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات اعتمادا على أسعار سنة 1996 وفقا لما يلي:

- قطاع الزراعة: 4000.000 دح
- قطاع الصناعة: 7000.000 دح.
- قطاع البناء والأشغال العمومية: 5000.000دج.
- قطاع الإدارة: 1500.000 دح
- قطاع الخدمات: 1000.000 دج.

يربط بعض الخبراء الدوليين تقديرات التنبؤ فيما يتعلق بتوسيع دائرة التشغيل والتخفيض من معدلات البطالة بمدى تطور معدل النمو الاقتصادي من جهة، وبشرط استقرار الأجور الحقيقية من جهة أخرى ضرورة رفع

[1] :المرجع السابق. ص61

معدل النمو مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الأجور الحقيقية عند مستوى متوسط 9400 دج إلى 10 % سنويا للفترة 2001-2005 من أجل تخفيض معدل البطالة إلى 20% وفي حالة نمو سلبي أو أقل من النمو الطبيعي فان معدل البطالة سيصل إلى 45% سنة 2010، بالمقابل يأمل الخبراء في أن تحقق الجزائر معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 7% و8% كحد أدنى وبين 9% إلى 10% كحد مرتقب.[1]

**2-مناصب الشغل المفترضة:**

إن التطور المستقبلي للشغل في ظل الفرضيات السابقة غير مشجع على المدى الطويل، إذ ينتظر أن تصل نسبة البطالة إلى 33.3% في آفاق 2010 أما في حالة التشغيل شبه الكامل ينتظر أن ينشأ الاقتصاد عددا كافيا من مناصب الشغل لتخفيف البطالة إلى 14%.[2]

وإذا كانت التوقعات المستقبلية للتشغيل والبطالة مرتبطة بتطور عدد السكان القادرين على العمل الذين هم في تزايد من سنة لأخرى فان عددهم لآفاق سنة 2010 سيقدر: 12693000 يشتغل منهم 6916000 شخص وهو ما يعادل حجما صافيا لمناصب الشغل المستحدثة بـ 5290000 منها 4186000 منصب عمل جديد للفترة 2000-2010.

وفي هذا السياق يسطر البرنامج تقديرات إنشاء 1105700 منصب شغل من سنة إلى خمس سنوات بتكلفة 137.22 مليار دينار حيث يقدر مناصب الشغل السنوية 502539 منصب بتكلفة سنوية 64.12 مليار دينار جزائري ، فإذا كانت نسبة إنشاء مناصب الشغل المتوقعة في حدود معدل سنوي 3.5% فان قطاع البناء والأشغال العمومية والري سيسمح بخلق 1237000 منصب عمل في سنة 2010، 820000 منصب لقطاع الإدارة و958000 منصب في الصناعة ثم 728000 للقطاع الزراعي، كما يتطلب تطوير القطاعات: التجارة، الخدمات، النقل والاتصال حجما قدره 1247000 منصب لذات الفترة.[3]

فإذا كانت هذه الفرضيات ستؤدي إلى الوصول إلى مناصب العمل المشار إليها حسب التوقعات النظرية، فان تحقيقها على أرض الواقع صعب تحقيقه، خاصة وأن الغلاف المالي للبرنامج قد يصل إلى 47 مليار دولار أمريكي، على الرغم من الرخاء المالي الذي تعرفه الخزينة في السنوات الأخيرة، نتيجة الزيادة الكبيرة في رصيد احتياطي الصرف.

على الرغم أيضا أن المعدل المتوسط لسعر النفط هو 28.7 دولار أمريكي للبرميل إلا أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 2.6%، وهو معدل بعيد عن 4% المعتمد في الفرضيات السابقة، كذلك أن عدد البطالين قد ارتفع من 2.31 مليون شخص إلى 2.54 مليون شخص أي بمعدل زيادة سنوية 3.25% للفترة الممتدة من 1997-2000.

---

[1] Abderrahmane MEBTOUL. L'Algérie face aux défis de la mondialisation. réformes économiques et privatisation. . Tome2. Office des publications universitaires..2002.p120

[2] :الجريدة الرسمية. مرجع سابق. ص 60

[3] :المرجع السابق. ص61

وبالموازاة مع ذلك فقد سجل فقدان 260109 منصب عمل في سنة 2000 بزيادة 20% عن سنة 1999.[1] فانه في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسة الحالية يصعب تحقيق أهداف المخطط الوطني للبطالة، من حيث توفر شروط انطلاق التنمية الاقتصادية الطموحة التي تعتمد على الاستقرار السياسي لتوفير مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي والذي من شأنه أن يوفر الغلاف المالي القادر على تغطية تكاليف البرامج، شريطة إخضاع أساليب تسيير القطاعات الاقتصادية إلى صرامة أكثر، مع اعتماد المعايير الاقتصادية، والمحاسبية بها.

وبالموازاة مع ذلك فانه من الضروري تفعيل دور سياسة التشغيل في الجزائر والتي ظلت غائبة في أغلب الأحيان، حيث اعتمدت على تسيير أزمة البطالة بتبني طرق وقائية ظرفية عن طريق إجراءات وقرارات غير ثابتة وتتغير بتغير الحكومات والأشخاص القائمين عليها.

وتراهن الجزائر في المستقبل على مشروع المؤسسات المتوسطة والصغيرة إذ يشير القانون الجديد لهذه المؤسسات، أن تغطية الطلب الوطني من اليد العاملة يتطلب إنشاء 600.000 مؤسسة على المدى المتوسط والتي بإمكانها استحداث قرابة 6000.000 منصب شغل على مدى عشرة سنوات القادمة.[2]

كذلك فان تسهيل تمويل مشاريع الشباب العاطل عن العمل، في إطار برنامج "القرض المصغر" الذي تشرف عليه مندوبية تشغيل الشباب عبر الولايات وفي هذا المجال فقد تم اقتراح إنشاء بنك تعاون لفائدة صغار المقاولين والمسرحين عن العمل على مدى عشرة سنوات القادمة مع الاتفاق مع خبراء البنك العالمي والاتحاد الأوربي على تموين القروض المصغرة من خلال اشتراك الحركة الجهوية في تنشيط البرامج وهذا الإجراء من شأنه تحريك وتيرة التنمية لفتح 700.000 منصب شغل في قطاع الغابات والصيد البحري والشغال العمومية كما أن برنامج الأشغال العامة بكثافة عالية لليد العاملة والذي تم الشروع فيه سنة 1996 قد أدى إلى خلق 237.000 منصب عمل في قطاع الفلاحة والأشغال العمومية، وينتظر أن يساهم هذا البرنامج في تقليص معدل البطالة من 29% إلى 18% على مدى عشرة سنوات القادمة.[3]

كما أن برنامج ترقية الشباب وإدماجهم في عالم الشغل دور في امتصاص اليد العاملة نسبيا في المستقبل حيث انه للفترة 1990-1994 قد مكن من إنشاء 25248 تعاونية سمحت باستحداث 64.000 منصب عمل بغلاف مالي 14.9 مليار سنتيم ،وبالرغم من ذلك يبقى هذا المشروع بعيدا عن الطموحات والتطلعات المنتظرة منه للتخفيف من شدة البطالة ولعل الأسباب في ذلك تعود إلى:

- سوء التأطير الذي تواجهه التعاونيات الشبابية.
- انعدام التجربة لدى الشباب الذين استفادوا منها.
- التوجه نحو المشاريع الغير الإنتاجية (الخدمية) سعيا وراء تحقيق الربح في أسرع وقت وتقليل التكاليف التي قد تفرزها المشاريع الإنتاجية.

---

[1] :المرجع سابق . ص61

[2] :تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. السداسي الثاني. لسنة 2001. مرجع سابق. ص17.

[3] :العايب عبد الرحمان . مرجع سابق .ص 212

**الفرع الثاني: إمكانية استحداث وظائف جديدة**

ما يلاحظ في السنوات الأخيرة هو قلة العرض لمناصب العمل الدائمة إذ اعتمدت المؤسسات الوطنية على نظام العقود ذات المدة المحددة أو المفتوحة في وقت يعرف فيه سوق العمل اختلالا كبيرا في توازناته من حيث الطلب والعرض، وإذا كان القطاع العام المستوعب الأكبر لليد العاملة في الجزائر خلال السنين الماضية أصبح اليوم يعاني من مجموعة من المشاكل تتمركز أساسا حول مصادر التمويل، وانخفاض مردودية عوامل الإنتاج في ظل غياب المعايير العلمية والتقنية في الأساليب التسيير،إذ أن 55 مؤسسة عمومية ذات ثقل اقتصادي واجتماعي معتبر، محكوم عليها بالتصفية.

فإذا كان عدد العمال في جميع القطاعات الاقتصادية يقرب 6.000.000 عامل، فان القطاع الصناعي العمومي يساهم بـ 220.000 وظيفة في 10 ماي 2001، وهو ما يعني أن جل الوظائف التابعة لهذا القطاع تتواجد في قطاعي الإدارة والشغال العمومية. وإذا كان التطهير المالي للمؤسسات العمومية قد كلف الدولة 1200 مليار دج للفترة 1991-2000. [1] فقد وجدت هذه المؤسسات نفسها في نقطة البداية وكأن الدولة لم تنفق شيئا وهذا الغلاف المالي كان بإمكانه خلق قرابة 500.000 وظيفة جديدة من شأنها أن تخفف حدة الضغط الاجتماعي الذي تعرفه الجزائر.

بالمقابل فقد تجاوزت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة 52% لسنة 1998، وتعادل الوظائف التي وفرها ضعف ما هو موجود في القطاع العام و دون أن يكلف ذلك خزينة الدولة شيئا على الرغم من أنه لم يحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، فمثلا سجل نحو 40.000 ملف استثمار لدى مصالح (APSI) رصد لها مبلغ إجمالي 40 مليار دج من شأنها أن تفتح 1.5 مليون منصب شغل جديد لكن 10 منها فقط دخلت مرحلة النشاط، والباقي مازال في الانتظار بسبب البيروقراطية.[2]

وبالتالي يميل توجه الدولة الحالي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص لتفعيل دوره من خلال إعادة تأهيل المنشآت القاعدية.

وعلى هذا الأساس، فان آفاق التشغيل ببلادنا تبقى غامضة وغير محددة في ظل التوجه الاقتصادي الذي ركز على التوازنات الاقتصادية الكلية، وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على الصعيد الاجتماعي. فعلى الرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكبرى، إلا أن الوضعية الاجتماعية تتفاقم من سنة لأخرى لاسيما إشكالية التشغيل، التي باتت تتعقد سنة تلوى الأخرى خاصة بعد الدخول إلى حتمية التعديل الهيكلي، وما تبعه من خوصصة المؤسسات العمومية. الشيء الذي أدى إلى فقدان مناصب العمل، التي شكلت عبئا إضافيا على عالم الشغل، في ظل تزايد الفئة النشيطة، على الرغم من انخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان إلى 1.7 % سنويا في المتوسط.

---

[1] : Abderrahmane MEBTOUL. Op.cit. p115.

[2]: العايب عبد الرحمن . مرجع سابق. ص 213.

إن هذه المعطيات تبين بوضوح المستقبل الغامض للشباب البطال، في ظل ندرة عرض مناصب العمل خاصة الدائمة منها. وبالنظر إلى المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، فان مستقبل التشغيل في بلادنا يطرح تحديا كبيرا للقائمين على بناء السياسة الاقتصادية، إذ يتوجب تحقيق معدل نمو اقتصادي يعادل ثلاثة مرات ما هو عليه الحال في السنوات الأخيرة.

إذ كانت الجزائر قد حققت نسبة نمو 5% سنة 1995 وتمكنت من إنشاء 10.000 منصب عمل جديد، لذلك يتوجب عليها بلوغ نمو اقتصادي يتراوح بين 7% إلى 8% سنويا.

كما أن خلق بنك خاص بتمويل مشاريع العاطلين قصد تسهيل تمويل مشاريع الشباب العاطل عن العمل في إطار برنامج القرض المصغر ،ويشمل أيضا العمال المسرحين من العمل وذلك في سياق تصنيف البرنامج ألاستعجالي الذي خصص منه 16 مليار دج لمواجهة ضغوطات الحماية الاجتماعية بعدما تم الاتفاق مع خبراء من البنك العالمي والاتحاد الأوربي على كيفية تمويل هذه البرامج وطرق تنفيذه في ظل جمود البنوك والإجراءات الإدارية الثقيلة والمعرقلة في بعض الأحيان .وفي السياق تحضير إستراتيجية الحماية الاجتماعية على مدى عشرة سنوات القادمة يرى الممثلون الأوربيون ضرورة إشراك الجمعيات قصد تحريك وتيرة التنمية والتي من شانها خلق 700.000 منصب شغل في قطاع الغابات والصيد البحري والأشغال العمومية. [1]

وتجدر الإشارة إن القطاع غير الرسمي يحتوي على أكثر من مليون شخص، أي ما يعادل 17 % من الفئة النشطة خارج قطاع الزراعة.وبالتالي فإن سوق العمل غير الرسمي هو بمثابة صمام أمان في بعض الأحيان باعتباره يمتص جزء من البطالة ومن المنتظر أن يصل عدد الذين يعملون خار ج الأطر القانونية 2.420.000 لفترة الممتدة بين 1997 –2010 [2]

يعتبر تطوير الهيئات التي تهتم بالتشغيل ضمن الأدوات الرئيسية لبناء سياسة ناجح ة في هذا المجال من خلال مجموعة من الإجراءات يمكن إيجازها وفقا لأهدافها من خلال العمل على التخفيف من المعاناة طالبي العمل عن طريق توجيههم إلى خيار التكوين أو إشراكهم في نظام التامين على البطالة وعلى اعتبار أن هذه المنشاة هي المنظمة لسوق العمل ، وعليه فان المهام المسندة إليها تنحصر فيما يلي :

-العمل على إيجاد وظائف لطالبي العمل تتلاءم وقدرتهم ومؤهلاتهم دائمة كانت أو مؤقتة .

-تقديم المعلومات الضرورية للشباب أو لكل طالب للعمل في مجال البحث عن العمل .

-العمل على توجيه العاطلين مهنيا من خلال تقديم العروض التي يتلقونها من المؤسسات المستخدمة.

ضرورة انجاز برامج تساعد على الحركية والتنقل من مكان لأخر، لان التشغيل لا تحكمه حدود جغرافية داخل البلد الواحد، مع إعطاء الأولوية لسكان المنطقة في حالة توفر فرص العمل .

-إنتاج المعطيات الأساسية للإعلام حول سوق العمل وخصائصها ومرونتها...الخ وتعتمد سياسة التشغيل على مجموعة منها ما يتعلق بتقليص مدة العمل ومنها ما هو متعلق بإجراء التعويضات، ومنها ماله علاقة

---

[1] :الجريدة الرسمية.مرجع سابق.ص61

[2] :المرجع سابق .ص 61

بإحالة على المعاش المسبق بمعنى تقليص مدة الخدمة لإتاحة الفرص للبطالين ليشغلوا مناصب عمل الذين أحيلوا على التقاعد، كما تتضمن تنمية العمل الذاتي من خلال تقديم الإمكانيات المالية والمادية لبناء مشروع فردي أو مؤسسات مصغر ة لرفع حجم الاستثمار ومنه زيادة فرص العمل، كما يمكن دمج سياسة إدماج الشباب وإعادة تأهيل وتكوين العمال المسرحين لأسباب اقتصادية في سوق العمل من خلال برامج التشغيل المسبق أو تشغيل الشباب والاستفادة من مزايا الشبكة الاجتماعية، فالجزائر قد سلكت كل هذه السبل قصد تخفيض حدة البطالة لكن الإشكالية في مدى دقة ومصداقية تنفيذها، وهل إن الأموال التي تخصصها الدولة لهذا الغرض تصرف في مواضعها وهل القائمين عليها لهم ما يلزم من التكوين والخبرة والنزاهة لتحقيق هذا الغرض وهل توجد أجهزة مراقبة مستقلة تراقب تنفيذ هذه الإجراءات ؟

والإجابة على هذه التساؤلات هي التي تمكننا من تبين سياسة تشغيل واعدة بإمكانها أن توسع أدوات التدخل لتنظيم سوق العمل وتسيره بشكل يسمح بالاقتراب من حالة التوازن به قدر الإمكان مثل :الإعفاءات من الاشتراكات الاجتماعية ،عقود التأهيل ، تربصات أولية لحياة المهنية الشروع في الأشغال ذات المنفعة العامة في قطاع العمومي أو الجمعيات، تدعيم ركائز التكوين المهني في مراكز التكوين المهني خارج وداخل المؤسسات بتقديم مساعدات لكل مؤسسة تحدث منصب عمل جديدة من خلال إجراءات جبائية تحفيزية ، او عن طريق التخفيف او الإعفاء من الضرائب .

اعتمادا على ما سبق فان أفاق التشغيل في الجزائر تراهن في المقام الأول على القطاع الخاص الذي بإمكانه فتح مناصب شغل جديدة غير مكلفة بالنسبة لدولة و التي تعمل على توجيهه ومساعدته ولأداء مهامه من خلال تسهيلات منح القروض والامتيازات الضريبية ..الخ

فإذا كانت الخوصصة خطوة لابد منها ، يتعين وضع إستراتيجية بعيدة المدى تضمن توظيف العمال المسرحين والذين اكتسبوا خبرة مهنية أنفقت عليها الدولة مبالغ كبيرة بقصد الاستفادة منها تحت غطاء القطاع الخاص عوض القطاع العام الذي يؤدي المهام المنوطة به والأهداف المرجوة منه لسبب أو لآخر. كما يفترض أن تتبنى الدولة سياسة تشغيل جادة وهادفة إلى إحداث فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها بالنظر إلى الإمكانات والقدرات المتاحة داخل البلد وذلك قصد تصحيح الاختلالات التي تبرز في سوق العمل .

**خلاصة الفصل:**

تناولنا من خلال هذا الفصل عرض وصفي لوضعية البطالة في الجزائر قبل و بعد التعديل الهيكلي. الذي كان له أثر سلبي واضح على وتيرة التشغيل و رفع معدلات البطالة .

بالإضافة إلى ذكر بعض أهم الأسباب التي تقف وراء البطالة من خلال مجموعتين من العوامل الأولى خارجة عن سيطرة الحكومة أي الأسباب التي لا تعتبر الحكومة مسؤلة عنها مسؤولية مباشرة و المجموعة الثانية داخلة في نطاق سيطرة الحكومة أي الأسباب التي تعتبر الحكومة مسؤولة عنها مسؤوليۃ مباشرة. كما اشرنا أيضا إلى ذكر أهم مميزات البطالة في الجزائر و المتمثلة في نوعية الأشخاص العاطلين اغلبهم شباب و طالبي عمل لأول مرة.

كما قدمنا مجموعة الاجرءات و التدابير المعتمدة لمعالجة البطالة أو التخفيف م ن آثارها. من خلال دعم الاستثمار الخاص و تقرير رؤوس الأموال.و نميز بين نوعين من الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة الأولى مرتبطة بالحماية الاجتماعية لفئات المتضررة من جراء تطبيق التعديل الهيكلي من خلال دعم وتحسين المستوى المعيشي لها عن طريق مجموعة برامج، و الثانية تتمثل في إيجاد بدائل جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية مثل عقود ما قبل التشغيل الموجهة لخريجي الجامعات قصد إكسابهم الخبرة المطلوبة.

و في الأخير نجد أن تصور مستقبل التشغيل بالجزائر مرتبط بمدى نجاعة الاجرءات و البرامج المسطرة لمواجهة البطالة خاصة التي تخص الشباب.

## المبحث الأول: مدخل نظري للاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعا من فروع علم الاقتصاد و يهتم بالقياس و التقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية. حيث أن كل العلاقات الاقتصادية تهتم بالقياس إذا أننا نقيس عادة الإنتاج الوطني الخام ، حجم البطالة ، التوظيف...

يمثل الاقتصاد القياسي أداة توفيقي ة مابين النظرية الاقتصادية ،الرياضيات الاقتصادية و الإحصاء.لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع .

### المطلب الأول:مفاهيم عامة حول النمذجة و الاقتصاد القياسي

#### الفرع الأول:مفهوم الاقتصاد القياسي والنموذج الاقتصادي

**1-تعريف بالاقتصاد القياسي:**

استخدمت عبارة الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Ranger Frich[1] ويعتبر الاقتصاد القياسي احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية.

يتكون الاقتصاد القياسي من كلمتين أصلهما إغريقي هما : Economy اقتصاد ، Metrics قياسات، ويتبين من هذا التعريف أن الاقتصاد القياسي هو مزيج من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء من اجل الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية[2].

- ويهدف الاقتصاد القياسي إلى :[3]

- تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة ولا يمكن أن تكون النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوثق قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

- رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيمة عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعدني في اتخاذ القرارات الحالية.

- التنبؤ بقيمة المتغيرات الاقتصادية في المستقبل وهذا يساعد رجال الأعمال والحكومات في وضع سياسات من خلال توفير القيمة العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا. ومثل هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسات والقرارات من تنظيم الحياة الاقتصادية.

**2-مفهوم النموذج الاقتصادي:**

إن أول مشكلة تواجه باحث الاقتصاد القياسي هي تشكيل نموذج القياس الاقتصادي، ومنه يعرف النموذج على أنه تمثيل مبسط لعدة علاقات اقتصادية مبسطة.[1]

---

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية. الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق.الدار الجامعية . الطبعة الثانية 2000. الإسكندرية- مصر. ص 3.

[2] : مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد. الاقتصاد القياسي .دار وائل للنشر. طبعة الأولى 1998 عمان الأردن.ص 23.

[3] : نفس المرجع. ص 23.

أو بعبارة أخرى هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج اقتصادي لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ التي تستخدم لتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدمها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

ويستخدم النموذج الاقتصادي الرموز الرياضية ويتكون من معادلة واحدة مثل معادلة الطلب أو من مجموعة من المعادلات تسمى بالمعادلات الآنية وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناؤه.

هناك عدة خصائص مرغوب فيها لأي نموذج اقتصادي منها:[2]

- مطابقته للنظرية الاقتصادية، بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.
- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية، بحيث يكون متناسقا مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- دقته في تقدير المعلومات، أن هذه التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعلومات الحقيقية، وتأتي هذه الدقة من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز وكفاءتها.
- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة.
- خاصية البساطة، إذ أن النموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط أعتبر النموذج الاقتصادي أفضل من غيره شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

**الفرع الثاني: مكونات ومتغيرات النموذج الاقتصادي**

***1. مكونات وبناء النموذج الاقتصادي:***

يتكون النموذج الاقتصادي في ضوء النظرية الاقتصادية من مجموعة من العلاقات الاقتصادية، وتسمى هذه المعادلات التي يتضمنها النموذج بالمعادلات الهيكلية، وذلك لكونها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناؤه ، كأن يكون نموذجا لمشروع معين أو قطاع معين أو هيكل الاقتصاد القومي ، وان عدد المعادلات التي تستخدم في هذا النموذج تعتمد على هدف وطبيعة النموذج المراد البحث فيه، والمعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي تتكون مما يلي :

-المعادلات التعريفية: [3]

إن المعادلات التعريفية هي المعادلات التي تعرف متغيرا ما باستعمال المتغيرات الأخرى، مثلا يعرف الطلب الكلي (y) بأنه مجموع الاستهلاك (c) والادخار (s):

---

[1] : تومي صالح. مدخل لنظرية القياس الاقتصادي. ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى. 1999. بن عكنون الجزائر. الجزء الأول.ص2.

[2] : مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد. مرجع سابق.ص39.

[3] : عمر صخري. مرجع سابق. ص 11.

$$y = c + s$$

هذه المعادلة تسمى بالمعادلة التعريفية أي أنها صحيحة بالتعريف، غير انه يجب أن ينوه إلى شيء هام يتعين أخذه بعين الاعتبار وهو أن المعادلة التعريفية يجب أن لا تفسر أبدا كمعادلة هيكلية ( سلوكية ).

-المعادلات السلوكية:[1]

هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذ ج، أكثر مما تعبر عن كونها متطابقات، ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة. فالمعادلة التي تبين أن الاستهلاك دالة في الدخل هي معادلة سلوكية ذات متغير مستقل واحد، أي أن:

$$c = \beta_0 + \beta_1 y$$

والدالة التي تبين بان الاستهلاك دالة للدخل وسعر الفائدة والعادات والتقاليد هي دالة سلوكية ذات متغيرات مستقلة متعددة.

-المعادلات الفنية: [2]

تهتم المعادلات الفنية بتوضيح طبيعة العلاقة بين مستوى الإنتاج من سلعة معينة وبين مدخلات الإنتاج المتمثلة في عصري الإنتاج العمل ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاجية،

مثال ذلك دالة كوب –دوكلس ، والتي تأخذ الشكل التالي : $Y = AL^{\beta_1} K^{\beta_2}$

حيث أن Y تعبر عن الناتج وهو دالة في عوامل الإنتاج، L عمل ، K رأس المال الداخلة في عملية الإنتاج، وهذه العلاقة هي علاقة فنية توضح الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها الناتج (Y) باستخدام عناصر الإنتاج، وتأسيسا على ما سبق فان بناء أو تكوين النموذج يتكون من المتغيرات والمعلمات، وتسمى بالمؤشرات التي يتوقف عددها على طبيعة البحث المراد دراسته.

**2.متغيرات النموذج الاقتصادي :**

يمكن تصنيف متغيرات النموذج إلى عدة أنواع نذكر منها:

- المتغيرات الداخلية:[3]

هي تلك المتغيرات التي تحدد قيمتها داخل النموذج و يفترض فيها بأنها تأثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تأثر فيها.

- المتغيرات الخارجية : [4] هي المتغيرات التي لا تحدد قيمتها عن طريق النموذج، وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وتأثر المتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية، ولكنها لا تتأثر بها.

والمتغيرات الخارجية لها مسميات مختلفة كالمتغيرات المستقلة أو المتغيرات التفسيرية.

---

[1] : مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد مرجع سابق. ص40

[2] : المرجع السابق. ص41

[3] : عمر صخري. مرجع سابق. ص 10

[4] :المرجع السابق. ص 10

- المتغيرات المختلفة زمنيا[1]: وهي المتغيرات التي تنتمي إلى فترة زمنية سابقة، ومثال على ذلك: الإنفاق الاستهلاكي الشخصي قد لا يعتمد على الدخل الشخصي المتاح للإنفاق في هذه السنة والسنوات السابقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$C = \alpha + \beta_1 \gamma_t + \beta_2 \gamma_{t-1} + \beta_3 \gamma_{t-2}$$

حيث أن: C يمثل الإنفاق الاستهلاكي الشخصي.

$y_t$ : الدخل المستحق المتاح للإنفاق.

$\alpha$ : معامل ثابت.

t : السنة الحالية.

$t_{-1}$ : السنة السابقة.

$t_{-2}$ : السنة قبل السابقة.

ويطلق على هذه المعادلة نموذج فترات الإبطاء الموزعة. وفي هذا النموذج تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع C على المجموع المرجح للقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة ( $y_t$ و $y_{t-1}$ و$y_{t-2}$ ) وعلى حد الخطأ.

ويلاحظ أن أثر الزيادة في الدخل الشخصي المتاح للإنفاق على الإنفاق الاستهلاكي الشخصي يتم توزيعه عبر عدد من السنوات.

-المتغيرات العشوائية: [2]

وهي المتغيرات التي تولد قيمتها بفعل عملية عشوائية، وبالتالي يحكمها قانون إجمالي.

و يمكن أن تأخذ المتغيرات العشوائية عددا من القيم بدرجات احتمالية مختلفة وتكون المتغيرات العشوائية منفصلة أو متصلة.

## المطلب الثاني:مراحل البحث في الاقتصاد القياسي

### الفرع الأول: تعيين النموذج

تتطلب المرحلة الأولى في البحث صياغة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة رياضيا، حيث أن الخطوة الأولى في فهم طريقة أداء نظام ما يتطلب بناء نموذج رياضي يتضمن الخصائص الأساسية للنظام محل الدراسة.

**1.تحديد متغيرات النموذج [1]:**

[1] : مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد.مرجع سابق . ص 43

[2] : نعمة الله نجيب إبراهيم. مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي .مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية.مصر. طبعة 2002. ص68.

أي تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو التفسيرية والتي تؤثر في المتغير التابع, وتساعدنا النظرية الاقتصادية في تحديد هذه المتغيرات لكل حالة على حدا, بالإضافة إلى المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في المجال الذي يبحث فيه بوجه عام, والمعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خا ص ولا يمكن بوجه عام إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل البحث, وذالك لصعوبات كثيرة أهمها:

صعوبات القياس، ولذالك عادة ما يتم الاقتصار فقط على عدد منها وهي المتغيرات الأكثر أهمية, أما تأثير المتغيرات الأقل أهمية فانه يؤخذ في الاعتبار عن طريق إدخال متغير عشوائي في النموذج.

**2. صياغة الشكل الرياضي للنموذج:**

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوى عليها ودرجة خطية النموذج ودرجة تجانس كل معادلة وتقدم النظرية الاقتصادية بعض المعلومات التي تفيد في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج.

ولاشك أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء جسيمة فيما يتعلق بقياس وتفسير العلاقة محل البحث, ولعل هذا يرجع إلى أن نتائج القياس تعتمد بدرجة كبيرة على صيغة الشكل الرياضي التي يختارها الباحث لتفسير الظاهرة.

ونظرا لان النظرية الاقتصادية لا تقدم في كثير من الحالات ما لا يوضح الشكل الرياضي الملائم للنموذج, فان الباحثين يلجئون لبعض الوسائل التي تعينهم على ذلك, ومن الأساليب التي تتبع في هذا الصدد أن يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتوى عليها النموذج, ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور، وأحد المتغيرات المستقلة على المحور الآخر، ومن خلال معاينة تشكل الانتشار يمكن الحكم مبدئيا على نوع العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل، هل هي خطية أم غير خطية، وبذلك يمكن للباحث اختيار الشكل الملائم للنموذج، ولكن تعتبر مقدرة هذا الأسلوب محدودة بمتغيرين، ولذا فانه حتى ولو كانت العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدا خطية، فان هذا لا يضمن أن تظل هذه العلاقة خطية عندما تأخذ كل المتغيرات دفعة واحدة.

ولهذا السبب فان الباحثين يقومون بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة عند القياس في حالة وجود علاقات متعددة، ثم يختارون الصيغة التي تعطي نتائج أكثر معقولية من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية.

ويستعين الباحثون بعدد من العوامل عند تحديدهم لعدد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج من أهمها:[2]

---

[1] : نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص16

[2]: فريد بختي. مرجع سابق. ص 137

- درجة تعقيد الظاهرة : فكلما كانت الظاهرة معقدة ، وكانت المتغيرات التي تأثر فيها كثيرة ويؤثر بعضها في بعض، كلما كان من الأفضل استخدا م نموذج ذو معادلات متعددة حتى يأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- الهدف من تقدير النموذج: يعتبر احد العوامل التي تحدد حجم النموذج، فهناك بعض المتغيرات التي يمكن إسقاطها من النموذج نظرا لعدم أهميتها بالنسبة للأهداف.
- مدى توافر البيانات: قد يضطر الباحث إلى إسقاط بعض العلاقات من النموذج نظرا لعدم توافر بيانات عنها أو نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

وتعد هذه المرحلة ( مرحلة تعيين النموذج ) أهم وأصعب مراحل القياس.

**3. تحديد التوقعات القبلية** : يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس، وتعتبر التوقعات القبلية هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

**الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج**

نحاول في هذه المرحلة الحصول على التقديرات للقيمة العددية لمعاملات (معلمات) النموذج، وهذه المرحلة تتطلب الإلمام بطرق الاقتصاد القياسي وافتراضاتها والمضامين الاقتصادية لمعلمات المقدرة. وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية : [1]

**1. تجميع البيانات التي تستخدم لتقدير معلمات النموذج:** وهذه البيانات متعددة، فقد تكون:

– سلاسل زمنية تعطي قيمة المتغيرات في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي.

– بيانات قطاعية وتعطي معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة. مثال ذلك البيانا ت الخاصة بميزاني ة الأسرة والتي توضح الإنفاقات على مختلف السلع والخدمات لعدد من الأسر عن نفس الفترة الزمنية.

– البيانات الهندسية.

– بيانات مرفقيه و هي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة.

– بيانات أخرى، تقابلنا في بعض الدراسات بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر ف ي المتغير التابع للدالة موضوع التقدير، وهذه المتغيرات لا يمكن قياسها كميا ولذا يتم إدخالها في النموذج بعد تكميمها أي بعد إعطائها قيمة عددية عادة ما تكون صفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو الصماء.

**2. اختبار شرط التعرف الخاص بالدالة:**التعرف هو الإجراء الذي نحاول من خلاله التأكيد من أن المعلمات التي نقوم بتقديرها هي المعلمات التي تخص الدالة التي نقوم بتقديرها فعلا. ففي بعض الحالات يمكن الحصول على تقديرات لا ندري إلى أي دالة تنتمي، هل للدالة التي ندرسها فعلا أم لدالة أخرى قد يكون لها

[1] : نعمة الله نجيب إبراهيم.مرجع سابق.ص 23

نفس الصياغة الرياضية والإحصائية أي أن هناك متغير تابع آخر يمكن أن يعتمد على نفس المتغيرات المستقلة للدالة موضع الدراسة، فمثلا إذا كان هدفنا تقدير دالة الطلب على سلعة ما خلال فترة زمنية محددة نستطيع فيها افتراض ثبات الدخل والعوامل الأخرى عدا سعر السلعة نفسها، هنا تعتمد كلا من الكميات المطلوبة والمعروضة على سعر السلعة.

فإذا اعتمدنا على البيانات توضح الكميات المتبادلة عند مستويات سعريه مختلفة وعلما بان الكميات المشتراة هي نفسها الكميات المباعة، فهل المعلمات التي سنقوم بتقديرها اعتمادا على تلك البيانات ستخص دالة الطلب أم دالة العرض ؟

**3.التعامل مع مشاكل التجميع الخاصة بمتغيرات بعض الدوال** :المتغيرات المجمعة يمكن أن تشمل على:- التجميع على مستوى الأفراد – التجميع على مستوى السلع فنتحدث عن فصائل مختلفة من السلع كالسلع المعمرة مثلا والسلع الغذائية وهكذا... – التجميع المكاني(الجغرافي) فمثلا نتحدث عن سكان المدن والقرى أو أقاليم معينة.

ولعملية التجميع مشاكل وقد يتطلب الأمر ضرورة القيام بعملية تكييف لبعض البيانات المجمعة قبل إجراء عملية التقدير كلما كان ذلك ممكنا، وهذه المشكلة سنتطرق إليها فيما بعد عندما نناقش التحليل الإحصائي للطلب.

**4.اختبار درجة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية ( المستقلة )** :تتغير اغلب المتغيرات الاقتصادية آنيا مع بعضها البعض خلال المراحل المختلفة للنشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى وجود درجة من الارتباط فيما بينها فمثلا الصادرات والواردات، مستويات التوظيف، الاستهلاك، الاستثمار الاستهلاك كلها تتجه نحو الارتفاع خلال فترات الرواج و إلى الانخفاض خلال فترات الكساد، ومن ثم يتواجد نوع من الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المستقلة وتعرف هذه بمشكلة التعدد الخطي، وعندما تتزايد درجة هذا الارتباط فإنها يمكن أن تفسد بدرجة كبيرة القياسات الاقتصادية التي نتوصل إليها مؤدية إلى نتائج مظللة حيث لا يمكن فصل اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عن بعضها البعض. مثال ذلك إذا كان الطلب على سلعة ما دالة في كل من الدخل الإجمالي والضريبة، هنا لا توجد العلاقة فقط بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين، ولكنها تمتد أيضا لتوجد بين المتغيرين الأخيرين، فإذا زاد الدخل الإجمالي زاد الطلب على السلعة ولكن زيادة الدخل يترتب عليها من ناحية أخرى زيادة الضرائب, والتي تؤدى بدورها إلى نقص طلب على السلعة, وعلى ذلك نجد أن الزيادة في طلب السلعة الذي ترتب على زيادة الدخل استبعد منها جزء نتيجة إدخال الضريبة في الحسبان, وعلى ذلك يجب أن تكون المتغيرات التفسيرية مستقلة عن بعضها البعض في نفس الوقت, أي لا يوجد بينها أي ارتباط, أو على الأقل يكون بأضعف صورة ممكنة.

5. **اختيار الأسلوب المناسب لعملية القياس** : وذلك لأنه يتوفر أكثر م ن أسلوب لتقدير معلما ت العلاقات الاقتصادية محل الدراسة, ولكننا ننبه في هذه المرحلة, إلى أن تفضل أسلوب على آخر يعتمد على طبيعة العلاقة محل الدراسة, بحيث نصل إلى مقدرات جيدة تستوفي خصائص معينة وهى عدم التحيز والكفاءة....

**الفرع الثالث: تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج**

بعد أن ينتهي الباحث من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية, فانه يشرع في تقييم المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية, وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية, ويوجد هناك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

1.**المعايير الاقتصادية:**

تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات، وهي تعتمد في ذلك على منطق معين، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فان هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدرة، ما لم يوجد هناك من المبررات المنطقية القوية ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية، وفي مثل هذه الحالة يجب عرض هذه المبررات بوضوح. وبالرغم من ذلك فانه في بعض الحالات يأتي اختلاف المعلمات المقدرة عما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا نتيجة لقصور في المعطيات المستخدمة في تقدير النموذج، أو نتيجة لكون بعض فروض الطريقة القياسية المستخدمة في القياس غير صحيحة.

**2.المعايير الإحصائية: (اختبارات الرتبة الأولى):**

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

**3.المعايير القياسية: (اختبارات الرتبة الثانية):**

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوافرة في الواقع فان هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة، أهمها عدم التحيز والاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فان هذا يؤدي إلى فقدان المعلمات المقدرة بعض الصفات السابقة، بل ويؤدي أصلا إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدمة. وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، ولذا فهي تسمى اختبارات الرتبة الثانية، ومن بين هذه المعايير معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

**الفرع الرابع: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ**

إن من أهم أهداف الاقتصاد القياسي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة ولكن لا يكون صالحا للتنبؤ قائما على أساس افتراض أن المستقبل القريب امتداد للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع، فان النموذج القياسي ربما لا يكون قادرا على التنبؤ بهده المتغيرات، ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

وخلاصة القول أن هناك مجموعة من الخصائص يجب أن تتوفر في النموذج القياسي حتى نطمئن لجودة التقديرات التي حصلنا عليها ومن ثمة يمكن الاعتماد عليها، وفيما يلي نذكر تلك الخصائص بإيجاز وهي:[1]

-يجب أن يكون النموذج متماشيا مع قواعد وافتراضات النظرية الاقتصادية، فيجب أن يصف بدقة الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

-يجب أن يكون النموذج قادرا على تفسير الظواهر التي تحدث في الواقع، فيجب أن يوضع السلوك الاقتصادي للمتغيرات التي تهدف إلى تحديد العلاقات الكمية فيما بينها.

-يجب أن تكون تقديرات المعاملات دقيقة، بمعنى أنها يجب أن تمثل أفضل تقريب للقيم الحقيقية للمعلمات، فبالإضافة إلى ضرورة استيفائه ا للمعايير الاقتصادية والإحصائية، يجب أن تكون المقدرات غير متحيزة ومتسقة وكفئة.

-يجب أن يكون النموذج قادرا على تقديم توقعات أو تنبؤات دقيقة عن القيم المستقبلية لمتغيراته التابعة والداخلية.

-يجب أن يقدم النموذج العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بأبسط طريقة ممكنة.

## المبحث الثاني: النماذج الانحدارية

[1] : نعمة الله نجيب إبراهيم. مرجع سابق.ص 29

يعتبر تحليل الانحدار الأداة المشتركة و المستعملة في أبحاث القياس الاقتصادي. ويهتم تحليل الانحدار بتحديد و تقييم العلاقة الموجودة بين متغير معطى (عادة ما يسمى بالمتغير التابع أو المتغير المشروح) و متغير أو متغيرات أخرى (عادة ما تسمى بالمتغيرات المفسرة أو المتغيرات المستقلة ).

## المطلب الأول: دراسة نموذج الانحدار البسيط

يعتبر الانحدار الخطي البسيط من أبسط أنواع نماذج الانحدار, و يمكننا من قياس العديد من العلاقات الاقتصادية مثل علاقة الاستثمار بسعر الفائدة و علاقة الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المتاح و معدل التضخم بالكمية النقود...

### الفرع الأول: تحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط

ينصب الاهتمام على وصف وتحديد النموذج الخطي البسيط الذي يوضح العلاقة بين متغيرين فقط احدهما متغير تابع ومتغير مستقل واحد.لتوضيح ذلك نفترض وجود علاقة بين الإنفاق الاستهلاكي العام $(y_i)$ ومستوى الدخل العام $(x_i)$ ، بحيث يمكن وضع العلاقة في صورتاها العامة على النحو التالي:

$$Y = f(x)$$

حيث أن:

$y_i$ : مستوى الإنفاق الاستهلاكي العام.

$x_i$ : مستوى الدخل العام.

وتشير المعادلة إلى وجود علاقة بين الاستهلاك والدخل، بحيث يكون الاستهلاك هو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل في هذه العلاقة.

و تنص النظرية الاقتصادية إلى أن هذه العلاقة هي علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، بمعنى كلما زاد الدخل يترتب عليه زيادة في الاستهلاك. وبذلك تفترض النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة مضبوطة.

وقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية. ويمكن وضع هذه العلاقة الخطية في الصورة التالية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i$$

ولا تعبر هذه المعادلة عن حقيقة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وذلك بسبب وجود انحرافات في العلاقة الحقيقية عن العلاقة أعلاه. لذا يستعين الاقتصاد القياسي بمتغير آخر هو المتغير العشوائي أو الخطأ أو معامل الإزعاج وذلك لإزعاج العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل والذي يرمز له عادة بالرمز $\varepsilon_i$ كما في النموذج التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i$$

حيث أن: i = 1,2……n

n : عدد المشاهدات

$y$ : القيمة الفعلية للمتغير التابع

$x$ : القيمة الفعلية للمتغير المستقل.

$\beta_1$ و $\beta_0$ : القيم الفعلية لمعاملات الانحدار.

$\varepsilon_i$ : حد الخطأ.

وعليه يمكن تقسيم العلاقة في المعادلة الأخيرة إلى جزأين هما:

- الجزء الأول يتمثل في الخط ( $\beta x_i +$ i ) والذي يعرف بالمتغير التوضيحي (أو المفسر) أما

- الجزء الثاني فيتمثل بالتأثير العشوائي ( $\varepsilon_i$ ) الذي يمثل المتغيرات غير الموضحة، وهي في الواقع انحراف القيم التقديرية عن القيم الحقيقية للمتغير التابع. لذلك يرتبط( $\varepsilon_i$ ) بعبارة ثبات العوامل الأخرى المستخدمة في النظرية الاقتصادية. ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي:

**شكل رقم(06):** الخط المستقيم المقدر والبواقي

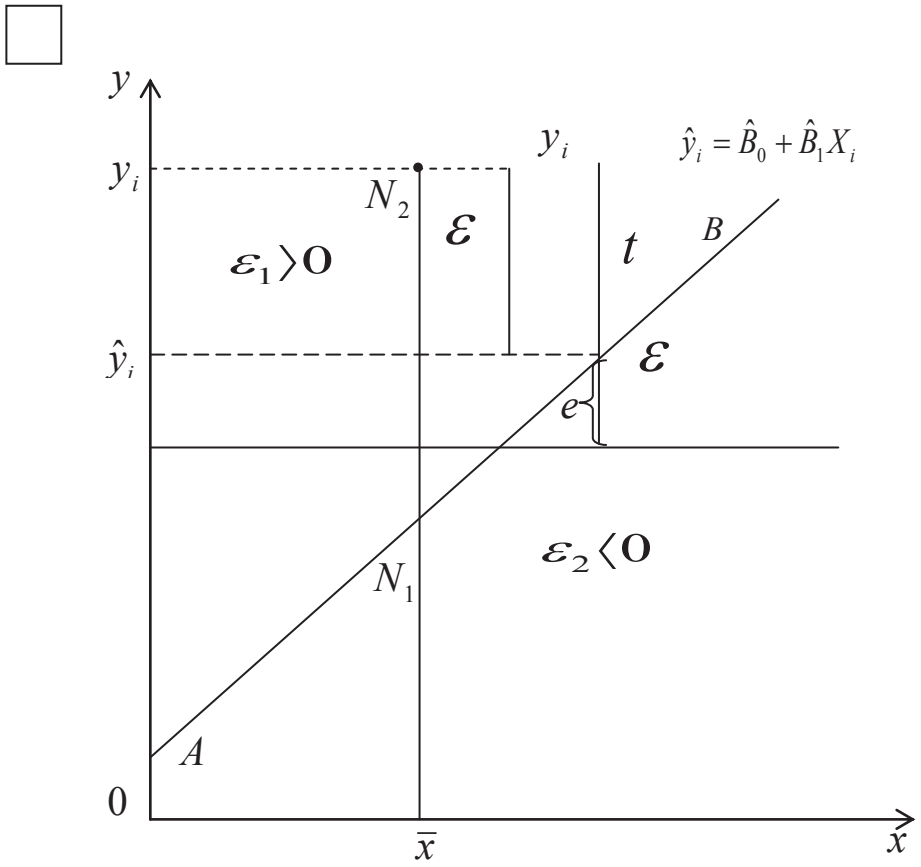


يلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

$t = y_i - \bar{y}$

$\hat{\varepsilon} = \hat{y}_i - \bar{y}$

$\varepsilon = y_i - \hat{y}_i$

- ويمكن تعريف المتغير التوضيحي الكلي $\sum (y_i - \bar{y})^2 = (t)$

Total Sum of square (TSS)

- المتغير التوضيحي $\hat{\varepsilon}$ $\sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2 =$

Explained Sum of square (ESS)

-المتغيرات غير الموضحة ($\varepsilon$) $\sum (y_i - \hat{y}_i)^2 =$

Unexplained Sum of square (USS) أو مجموع مربعات البواقي.

ويوضح الشكل (1)، أن الخط (AB) يمثل العلاقة النمطية للاستهلاك ويعطي قيمة الاستهلاك في المتوسط نتيجة لتغير الدخل. وعندما يكون مستوى الدخل ( x) يكون مستوى الاستهلاك ( y) ولكن يلاحظ أن ( y) تختلف عن الاستهلاك الحقيقي، فعندما يكون الدخل( x) يمكن أن يكون الاستهلاك الحقيقي عند النقطة ($N_1$) ويمكن أن يكون الاستهلاك الحقيقي عند النقطة ( $N_2$) وبذلك يكون الانحراف $\varepsilon_2$ موجبا أي ( $0 < \varepsilon_2$ ) و الانحراف سالبا أي ($\varepsilon_1 < 0$ ).[1]

**الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط**

**1. معادلة الانحدار الخطي البسيط:**

العلاقة الموجودة بين المتغير المفسر Y و المتغيرة المفسرة X بواسطة عينة n من الملاحظات تكتب من الشكل:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i \qquad i = 1.....n$$

كما نستطيع كتابتها بالشكل الشعاعي (1)..... $Y = \beta_0 + \beta_1 X + \varepsilon$

حيث :

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ . \\ Y_n \end{bmatrix}, X = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ X_n \end{bmatrix}, \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

أين Xهو المتغير المستقل، و Y هو المتغير التابع أما $\varepsilon$ :يمثل الخطأ في التفسير Y، و منه يمكن كتابته انطلاقا من العلاقة (1):

[1] : مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد.مرجع سابق. ص 105

$$\varepsilon = Y - [\beta_0 + \beta_1 X]$$
$$\varepsilon_i = Y_i - [\beta_0 + \beta_1 X_i]$$

ويرجع وجود حد الخطأ لعدة أسباب منها : [1]

- إهمال (حذف) بعض المتغيرات من الدالة .
- السلوك العشوائي لجنس البشري: حيث لا يتصرف الأفراد بنفس الطريقة، فالتصرفات الإنسانية و ردود أفعال لا تختلف باختلاف الأفراد.
- الصيغة الرياضية غير السليمة لنموذج
- أخطاء التجميع أو القياس

* يكون المتغير التابع دالة خطية في المتغير المستقل مضافا إليه حد الخطأ فمثلا إذا كان نموذج الانحدار المراد تقديره يأخذ الصيغة الآسية التالية:

$$Y_i = X_i^{\beta} \hat{\varepsilon}^{\varepsilon_i} \qquad i = 1.....n$$

فانه لكي نحصل على تقدير جيد لهذه المعادلة يجب تحويل نموذج الانحدار من الشكل :

$$LnY_i = \beta LnX_i + \varepsilon_i$$

يترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل فيما يلي:

- تحديد خاطئ للمتغيرات المستقلة: و يتمثل ذلك في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة .
- تغير معاملات الانحدار: إن معاملات الانحدار قد لا تبقى ثابتة أثناء لفترة الزمنية التي تجمع بيانات عنها
- العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع و المستقل قد تكون غير خطية

**2- فروض نموذج الانحدار الخطي البسيط :**[2]

-الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم: $E(\varepsilon) = 0$ وتعني هذه الفرضية إن الأخطاء $\varepsilon$ لا تدخل في تفسير Y، إذا أنها تعبر على حدود عشوائية . لا يمكن قياسها و تحديدها بدقة.

و نشير هنا إلى انه يمكننا أن نكتب: $E(\varepsilon_i) = 0, \forall_i = 1,2,.....n$

و ذلك عندما يتعلق الأمر بعينة عدد عناصرها n و هي الحالة العامة، أين نكتب النموذج في هذه الحالة:

$$Y_i = \beta_0 - \beta_1 X_i + \varepsilon_i \qquad ، \quad i = \overline{1}, n$$

$$\varepsilon_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i \qquad \text{ويكون بذلك}$$

-الفرضية الثانية: تتعلق بافتراض ثابتة الأخطاء أو تشتيتها، و هو ما يعني أن تبعثرها حول المتوسط الثابتة، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة:

---

[1] : مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد.مرجع سابق.ص 109 .

[2] : فرخي جمال.نظرية الاقتصاد القياسي.ديوان المطبوعات الجامعية. طبعة 1992. بن عكنون الجزائر. ص 1.

$$E(\varepsilon_i^2)=\sigma^2,\forall_i=1,2....n$$

-الفرضية الثالث : لا يوجد ارتباط بين الأخطاء المرتكبة على المشاهدات و مختلف مكونات (عناصر) العينة وتعبر رياضيا عن هذه الفرضية كمايلي :

$$E(\varepsilon_i\varepsilon_j)=0,\forall_{i=j},i,j=1,2....n$$

-الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل $X_i$، و في أن المعطيات التي جمعت في هذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغيير المتغير التابع $Y_i$، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم. أي مهما يكون حجم العينة n: يكون المقدار $(1/n)\sum_{i=1}^{n}(X_i-\bar{X})^2\neq 0$ أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن Xi:

$$Cov(X_i,\varepsilon_i)=E(X_i\varepsilon_j)=X_iE(\varepsilon_j)=0,\forall_i=1,2....n$$

إن المتغير العشوائي $(\varepsilon_i)$ موزع توزيعا طبيعيا أي إن التوزيع $(\varepsilon_i)$ حول متوسطها المساوي لصفر يكون متمثلا وذلك عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل (Xi) أي بشكل جرس [1]

و يمكن وضع الفروض بشكل مختصر وتمثيلها بيانيا كما يلي :

$$\varepsilon_i \qquad N(0,\sigma_\varepsilon^2)$$

**الفرع الثالث: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط**

عند سحب عينة مكونة منn ثنائية: $(Y_1,X_1)$ . . . $(Y_n,X_n)$ ويكون التساؤل حول الخط الذي يعبر بكيفية جيدة عن العلامة: $Y_i=\beta_0+\beta_1X_i+\varepsilon_i$

لذلك يجب تقدير المعلمين $\beta_0$ ، $\beta_1$فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يظهر لنا تشتت هذه المشاهدات شكل رقم (07) و يكون هدفنا هو البحث عن تعديل يعبر تعبيرا جيدا عن العلاقة أعلاه. و هنالك العديد من الطرق نقترح منها طريقة المربعات الصغرى لأحسنها من باقي الطرق .

*** طريقة المربعات الصغرى :**

تحاول هذه الطريقة أثناء إيجاد أحسن تعديل بتدنئة مربعات الأخطاء (بين المشاهدات الفعلية و المقدرة) في مجموعها $\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_i=Y_i-\hat{Y}_i$ ($\hat{Y}$ هي القيمة المقدرة ل $Y$)

**الشكل رقم (07):** الهدف من طريقة المربعات الصغرى

[1] :مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد. مرجع سابق. ص 111

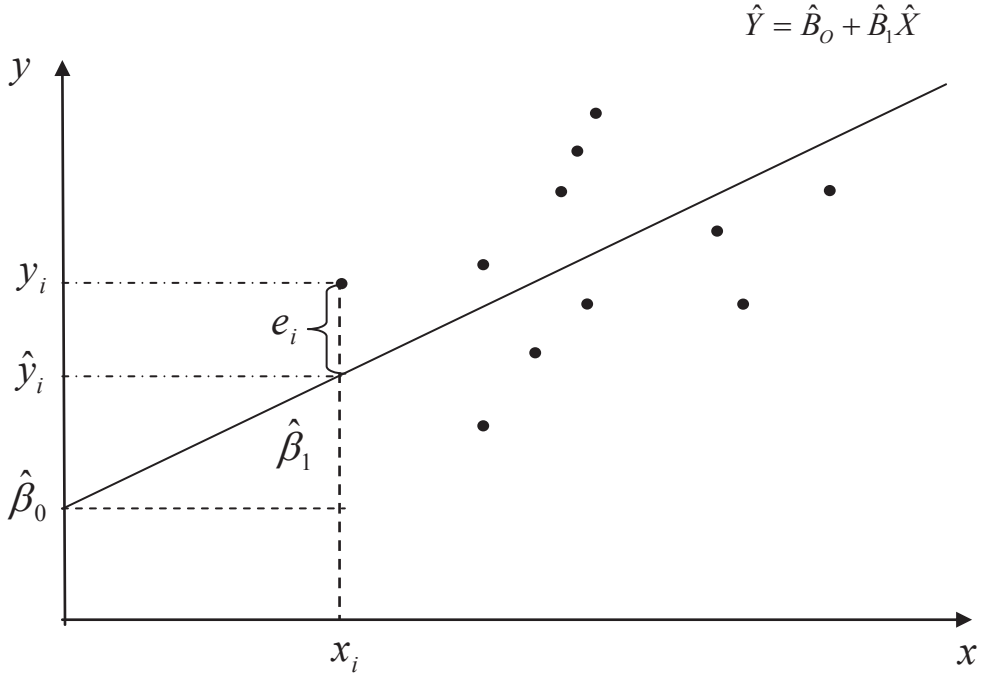


المصدر: سلفادور دومينك .الإحصاء و الاقتصاد القياسي.ديوان المطبوعات الجزائرية الطبعة الثانية.بن عكنون الجزائر .ص 143

و هذا ما يمكن كتابته رياضيا ب :

$$Min\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2 = Min\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 \Rightarrow \hat{\beta}_0 = ?, \hat{\beta}_1 = ?$$

و الشرط اللازم لتدنئة هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة إلى $\beta_0$ ، $\beta_1$ معدومة أي:

$$\begin{cases} \dfrac{\partial}{\partial\hat{\beta}_0} = \sum_i \left(Y_i - \hat{\beta} -_0 \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 = 0 \\ \dfrac{\partial}{\partial\hat{\beta}_1} = \sum_i \left(Yi - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقة نحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \dfrac{n\sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n\sum_i X_i^2 - \left(\sum_i X_i\right)^2} \quad \text{.....(1)} \\ \hat{\beta}_0 = \overline{Y} - \hat{\beta}_1 \overline{X} \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$ :

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum X_i Y_i}{\sum X_i^2}$$

حيث $x_i = X_i - \overline{X}$ ، $y_i = Y_i - \overline{Y}$ وتكون معادلة الانحدار المربعات الصغرى المقدرة (OLS)

$$\hat{y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i \quad \text{..... (2)}$$

و الآن بعد تقدير معاملات النموذج نتساءل عن نجاعتها هل هي تقديرات خطية و هل هي تقديرات غير متحيزة ؟

**-خصائص مقدرات المربعات الصغرى :** [1]

-خاصية عدم التحيز : التحيز هو ذالك الفرق بين مقدرة ما و وسط توزيعها فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه مقدر متحيز أما إذا كان مساوي لصفر فإننا نقول عن ذلك بأنه مقدر غير متحيز و إذا عدنا لمقدرتي المربعات الصغرى $\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ .

و بما أن مقدرتي المربعات الصغرى هي $E(\hat{\beta}_0)=\beta_0$ ، $E(\hat{\beta}_1)=\beta_1$ ونقول أن $\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ هما مقدرتين غير متحيزتين ل $\beta_0$ و $\beta_1$ على التوالي.

- أفضل مقدرة خطي غير متحيز BLUE: تنطلق هذه الفكرة من نظريةGauss- Markov و التي تقول من بين المقدرات الخطية و غير المتحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ أفضل مقدرتين خطيتين غير متحيزتين حيث أن لها اصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية و غير المتحيزة الأخرى .

-خاصية الاتساق: و إذا وجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X عبارة عن متغير تابع و متأخر بفترة زمنية ما و نقول عن $\hat{\beta}$ مثلا بأنه مقدر متسق ل $\beta$ إذ: كلما $n \to \infty$ فان توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}$ تقترب من القيمة الحقيقية $\beta$ ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدرة $\hat{\beta}$ هي $\beta$و تكتب :

$$\underset{n\to\infty}{PLim}(\hat{\beta}) = \beta$$

و لكن هذا الشرط غير كافي للحصول على مقدر متسق بل يجب أن تكون قيمتي التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة n من ما لانهاية أي:

---

[1] : تومي صالح.مرجع سابق.ص 40.

1) $\underset{n\to\infty}{Lim}^{E}(\hat{\beta})=\underset{n\to\infty}{PLim}(\hat{\beta})=\beta$

2) $\underset{n\to\infty}{Lim}^{Var}(\hat{\beta})=\underset{n\to\infty}{PLim}^{Var}(\hat{\beta})=0$

و بتحقيق هذين الشرطين نقول عن المقدرة $\hat{\beta}$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية $\beta$ أن المقدرات المحصل عليها لكل من $\beta_0$ ، $\beta_1$ ، $\sigma^2$ سوءا بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية و لكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار ولذلك يجب أن نبني مجال لهذه المقدرات و ذلك بقبول مستوى ثقة معين هو ما نسميه بالتقدير ألمجالي لهذه المعالم .

**الفرع الرابع: الاختبارات الإحصائية حول معنوية المعالم** [1]

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ يمكن تكوين مجالات ثقة و إجراء اختبار الفرضيات و الموضوعة حول معالم الانحدار $\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ على التوالي. نقترح مجالات الثقة مجالا للقيم التي يمكن أن تحتوي عليها معالم الانحدار الحقيقية. مع كل مجال ثقة نضع مستوى إحصائي للمعنوية ، فيوجد مستوى المعنوي. تكون هذه المجالات، حيث أن احتمال احتواء المجال المذكور على معلمة الانحدار الحقيقية يكون واحد (1) مطروحا منه مستوى المعنوية أي $(1-\lambda)$، تستعمل مجالات الثقة على الخصوص على اعتبار الفرضيات الإحصائية حول معنوية معالم الانحدار المقدرة.

الاختبارات الشائعة جدا هو فرضية العدم $H_0$ و تقترح على العموم، فرضية العدم بأنه لا يوجد اثر على النموذج من قبل متغير مستقل ما.ونظرا إلى أن الباحثين يتمنون قبول النموذج ، فان فرضية العدم توضع عادة لإثبات رفضه إذ أمكن ذلك ، فمثلا بأخذ دالة الاستهلاك (Y) المشروحة بدلالة الدخل (X) و ننتظر من الدخل و الاستهلاك أن يكونا مرتبطين ايجابيا . و بالتالي يكون $\beta$ موجبا (لأن الميل الحدي للاستهلاك يكون $(0<\beta<1)$).و للاختبار صحة هذه العلاقة نضع : $H_0$: $\beta=0$

و نأمل رفض $H_0$ بإيجاد القيمة التقديرية $\hat{\beta}$و التي تكون اكبر من الصفر . حتى نقبل النموذج . إن احد أهدافنا الأولية في القياس الاقتصادي هو تحليل البيانات.و المقارنة الآنية لعدة نماذج تعتبر عمليا صعبة . فتختبر النماذج عادة بالتسلسل من اجل الوصول إلى تقيم كل نموذج. هذا يعني أن يخصص في شكل قابل للاختبار الفرضيات ميدانيا. إن كانت البيانات غير متسقة مع النماذج، يكون هذا الأخير مرفوضا و نقبل النموذج البديل، لهذا فان اختبار الفرضيات يناسب نموذج واحد. و تدل نتائج هذه الاختبارات أما على القبول النموذج أو على رفضه إن اختبار مستوى المعنوية $\lambda$ يكون عادة عشوائيا. و يعتمد على نوع النهاية التي نريد الوصول إليها من النموذج.

إن مستوى المعنوية الضروري لقبول نموذج ما، يتغير واقعيا فيما بين الباحثين و كذلك بين أنواع النماذج المدروسة.فمثلا إن النموذج المقدر بعدد كبير من الملاحظات يمكن أن يسمح لنا برفض فرضيات العدم $H_0$

[1]: تومي صالح.مرجع سابق .ص 48

لعدة معالم تمثل المتغيرات المستقلة. ولهذا يمكن أن نختار مستوى معنوية منخفضا حتى نجعل رفض فرضية العدم $H_0$ أكثر صعوبة.

**-اختبار القوة التفسيرية (جودة التوفيق) بواسطة $R^2$** [1]

تساعدنا البواقي في معادلة خط الانحدار على قياس مدى تمثيل المعادلة المفروضة (في النموذج ) لمشاهدات العينة . حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني بان التمثيل يكون غير جيد و القيمة الصغيرة لهذه البواقي تعني تمثيلا جيدا للنموذج .إن مشكلة في استعمال البواقي كمقياس لجودة التوفيق هو أن قيمة البواقي تعتمد على المتغيرة التابع Y. و لهذا نقوم بتعريف تغير Y حول وسطها كمايلي: $Y_i = \hat{Y}_i - \hat{\varepsilon}_i$

و بتربيع طرفي المعادلة و جمعها بالنسبة لكل i نجد : $Y_i - \overline{Y} = \hat{Y}_i - \overline{Y} + \hat{\varepsilon}_i$

$$\sum (Y_i - \overline{Y})^2 = \sum (\hat{Y}_i - \overline{Y})^2 + \sum \hat{\varepsilon}_i^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

إن المقدار $\sum (Y_i - \overline{Y})^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير Y ، أي $(TSS)$ Total Sum of Squares أما المقدار $\sum (\hat{Y}_i - \overline{Y})^2$ فهو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة أو الموضحة $(ESS)$ Explained Sum of Squares أما $\sum \hat{\varepsilon}_i^2$ هو مجموع مربعات البواقي $(RSS)$ Residual Sum of Squares .و منه نعيد صياغة المعادلة (3)

على الشكل : $TSS = ESS + RSS \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$

و بتقسيم كل الأطراف على الانحرافات الكلية $(TSS)$ نجد : $1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$

ومنه نعرف $R^2$ r$^2$ =ّ[*]معامل التحديد كمايلي :

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

هو معامل التحديد الذي يقيس و يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y، و المشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل $X_i$. ومادام $(RSS)$ محصورة مابين الصفر (قانون المربعات الصغرى) و القيمة $(TSS)$ فان $R^2$ يكون معروفا وينتمي إلى المجال التالي $0 \le R^2 \le 1$ لما يكون $RSS = 0$ هذا معناه أن $R^2$ يأخذ اكبر قيمة له و هي الواحد . أي عندما تقع كل نقاط الملاحظات $(X_i , Y_i)$ على الخط المقدر $\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$ و يكون التوفيق أحسن ما يمكن .أما لما $ESS = 0$ (أي $TSS = RSS$) فان $R^2$ يأخذ اصغر قيمة له وهي الصفر (أي لا توجد علاقة خطية بين المتغير المستقل $X_i$ و المتغير التابع $Y_i$) و هذا معناه أن $X_i$ لا تشرح $Y_i$ و يمكن إيجاد العلاقة بين $R^2$ و $\hat{\beta}_1$ كمايلي :

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = \frac{\hat{\beta}_i^2 \sum X_i^2}{\sum Y_i^2} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum X_i Y_i}{\sum Y_i^2}$$

**-توزيع المعاينة لمقدرات المربعات الصغرى و أخطائها المعيارية:**

---

[1] : تومي صالح.مرجع سابق.ص 49

[*] : بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط يكون معامل التحديد هو نفسه مربع معامل الارتباط مابين متغيرين. أما بالنسبة للنموذج الانحدار المتعدد يصبح هذا التعريف غير صحيح مثلما سنرى فيما بعد.

إن توزيع المتغير العشوائي (كما سبق افترضنا) هو توزيع معتدل و من ثم يمكن القول بان توزيعات المعاينة للمقدرات ($\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$) لها هي الأخرى توزيعات طبيعية و يتوزع كل منها و يقترب من التوزيع الطبيعي المعتدل له الوسط و التباين كمايلي :[1]

$$\hat{\beta}_0 \quad N\left(\beta_0, \sqrt{\sigma_\varepsilon^2 \frac{\sum_i X_i^2}{n\sum_i X_i^2}}\right) \quad ، \quad \hat{\beta}_1 \quad N\left(\beta_1, \sqrt{\sigma_\varepsilon^2 \frac{1}{\sum_i X_i^2}}\right)$$

حيث $\sigma_\varepsilon^2$ غير معلومة فان تباين البواقي $S^2$ يستخدم كتقدير غير متحيز لتباين الأخطاء $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ :

$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = S^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-k}$ و لان الهدف الأساسي من تقدير معادلة الانحدار هو استخدامها في التنبؤ بقيم المتغير التابع و نظرا لما ذلك من أهمية لابد من التأكد من دقة هذه القيم المتنبأ بها و ذلك باستعمال مقياس يحدد درجة اختلاف هذه القيم عن القيم الفعلية و يعرف هذا المقياس إحصائيا بالخطأ المعياري للمعادلة الانحدار الذي يقدر بالعلاقة التالية : $\sqrt{\frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{n-k}}$

ولما نعرف قيمة $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ يمكننا تغيير تباينات المجتمع $Vâr(\hat{\beta}_1)$ و $Vâr(\hat{\beta}_0)$ إلى تباينات العينة أو المقدرات التباينات المعادلات التالية تعطي تقديرات غير متحيزة $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ :

$$\begin{cases} Vâr(\hat{\beta}_0) = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \frac{\sum X_i^2}{n\sum X_i^2} = \frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{n-k} \frac{\sum X_i^2}{n\sum X_i^2} \\ Vâr(\hat{\beta}_1) = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \frac{1}{\sum X_i^2} = \frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{n-k} \frac{\sum X_i^2}{\sum X_i^2} \end{cases}$$

و بناءا على هذا التعريف تكون الانحرافات المعيارية هي الجذور التربيعية لبيانات المقدرات، الأخطاء المعيارية فهي الجذور التربيعية للمقدرات الانحرافات المعيارية أي :

$$SE(\hat{\beta}_0) = \sqrt{Vâr(\hat{\beta}_0)} = \hat{\sigma}_\varepsilon \sqrt{\frac{\sum X_i^2}{n\sum X_i^2}} = \sqrt{\frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{n-k} \frac{\sum X_i^2}{n\sum X_i^2}}$$

$$SE(\hat{\beta}_1) = \sqrt{Vâr(\hat{\beta}_1)} = \hat{\sigma}_\varepsilon \frac{1}{\sqrt{\sum X_i^2}} = \sqrt{\frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{n-k} \frac{\sum X_i^2}{\sum X_i^2}}$$

[1] :نعمة الله نجيب إبراهيم. مرج ع سابق.ص148

ثم نقارن هذه الانحرافات (الأخطاء المعيارية ) مع القيم العددية لمقدرات المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ فإذا كانت الأخطاء المعيارية اقل من نصف القيمة العددية لمقدرات المعالم $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ مثلا $\left(SE(\hat{\beta}_1) < \frac{\hat{\beta}_1}{2}\right)$ نستنتج بان تلك المقدرة مقبولة إحصائيا و هذا معناه رفض الفرضية القائلة بان $\hat{\beta}_1 = 0$ أما إذا كانت قيمة الأخطاء المعيارية اكبر من نصف قيمة المقدرة فنقول عن تلك المقدرة بأنها جيدا إحصائيا .

**-مجال الثقة لمعالم الانحدار :**

أن رفض فرضية العدم ليس معناه أن المقدرة $\hat{\beta}_0$ (أو $\hat{\beta}_1$ ) هي المقدرة الحقيقية لمعلمة المجتمع $\beta_0$ (أو $\beta_1$ ) و إنما تعني بان مقدرتنا حصلنا عليها من عينة مسحوبة من المجتمع الذي تكون معلمته تختلف عن الصفر و لهذا نستعين بمجالات الثقة لأي معلمة لتكوين مجال الثقة من التوزيع t بالنسبة للمعلمة مثلا $\beta_0$

ونكتب القانون الخاص لهذه المعلمة : $t_{n-2} = \frac{\hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_0}{SE(\hat{\beta}_0)}$

عند مستو معنوي $\lambda\%$ يكون مجال الثقة $(1-\lambda)\%$ ونجد من جدول التوزيع t القيمة المحسوبة $\pm t_{n-2,\frac{\lambda}{2}}$ معناه أن احتمال و جود الإحصائية t مابين $\pm t_{n-2,\frac{\lambda}{2}}$ يكتب على الشكل :

$$\Pr\left[-t_{n-2,\frac{\lambda}{2}} \le \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{SE(\hat{\beta}_0)} \le +t_{n-2,\frac{\lambda}{2}}\right] = 1-\lambda$$

**الشكل رقم (08):** توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}$ ثنائي الطرف

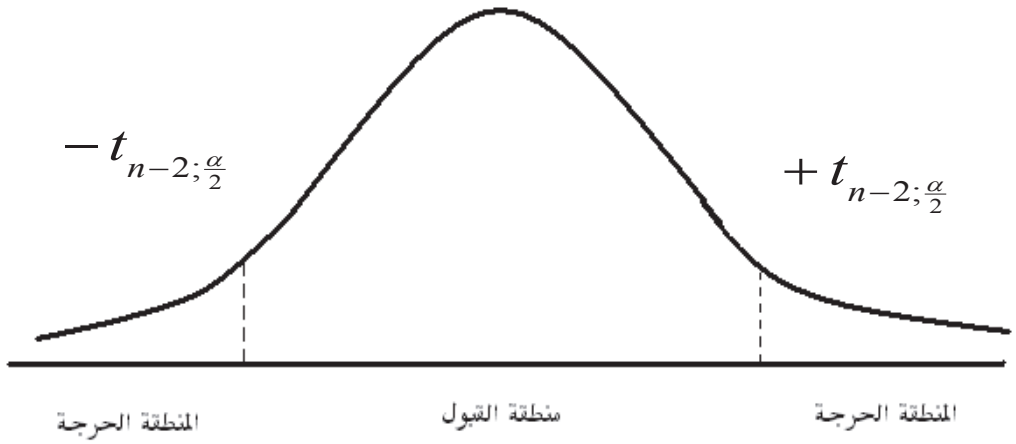


المصدر : تومي صالح. مرجع سابق. ص55

و إذا ضربنا (داخل الاحتمال ) كل الأطراف بواسطة $SE(\hat{\beta}_0)$ و أضفنا $\beta_0$ لأطراف المتراجحة نجد:

$$\Pr\left[\hat{\beta}_0 - SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\lambda}{2}} \le \beta_0 \le \hat{\beta}_0 + SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\lambda}{2}}\right] = 1-\lambda$$

لنجد في الأخير مجال الثقة ل $\beta_0$ مثلا : $\beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\lambda}{2}}, \hat{\beta}_0 + SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\lambda}{2}}\right]$

و كلما كان مجال الثقة ضيقا كان المقدار أحسن لأن الأخطاء المعيارية $SE(.)$ تكون أصغر.

**اختبار الفرضيات:**

-اختبار التوزيع t:

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيح أو غير صحيح و تثبت صحته من خلال اختباره و يتم ذلك من خلال فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد أخر و تسمى فرضية العدم $H_0$ ، و مادمت العلاقة بين Y و X قائمة على أساس النموذج الخطي ،فان انعدام هذه العلاقة يعني بان خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي ،أي ( $H_0: \beta_1 = 0$ ) و بما أن الافتراض $H_0$ خاضع للاختبار ، فانه لا يكون بالضرورة صحيحا ،الأمر الذي يتطلب منا و ضع فرض بديل $H_1: \beta_1 = 0$ و في حالة معرفة إشارة $\beta_1$ مسبقا من النظرية الاقتصادية فان الافتراض البديل يكون $H_1: \beta_1 > 0$ ( أو $\beta_1 < 0$ : $H_1$ ) و إذا طلب منا اختبار الفرضية:

فرضية العدم $H_0 : \beta_1 = 0$

ضد فرضية العدم $H_0 : \beta_1 \neq 0$

نكتب : $t_c = \dfrac{(\hat{\beta}_1 - \beta_1)}{SE\left(\hat{\beta}_1\right)}$ و هي القيمة المحسوبة. $t_{n-2}$

ومادمنا نختبر فرضية العدم ،نكتب : $t_c = \dfrac{\hat{\beta}_1}{SE(\hat{\beta}_1)}$ حيث نرفض $H_0$ بمستوى معنوية ( $\alpha\%$ ) إذا كانت : $\left|\dfrac{\hat{\beta}_1}{SE(\hat{\beta}_1)}\right| > t_{n-2;\frac{\alpha}{2}}$ حيث $t_{n-2;\frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول التوزيع t (سيودنت) و تسمى بالقيمة المجدولة، ونقبل $H_0$ بمستوى معنوية $\alpha\%$ إذا كانت : $\left|\dfrac{\hat{\beta}_1}{SE(\hat{\beta}_1)}\right| < t_{n-2;\frac{\alpha}{2}}$

أما إذا كانت إشارة $\beta_1$ معروفة مسبقا فإننا نكتب:

نقبل $H_0$ $\Rightarrow$ $\left|\dfrac{\hat{\beta}_1}{SE(\hat{\beta}_1)}\right| \le t_{n-2;\frac{\alpha}{2}}$

ويكون الاختبار أحادي الطرف كما هو مبين في الشكل التالي:

**الشكل رقم(09):** توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}$ أحادي الطرف

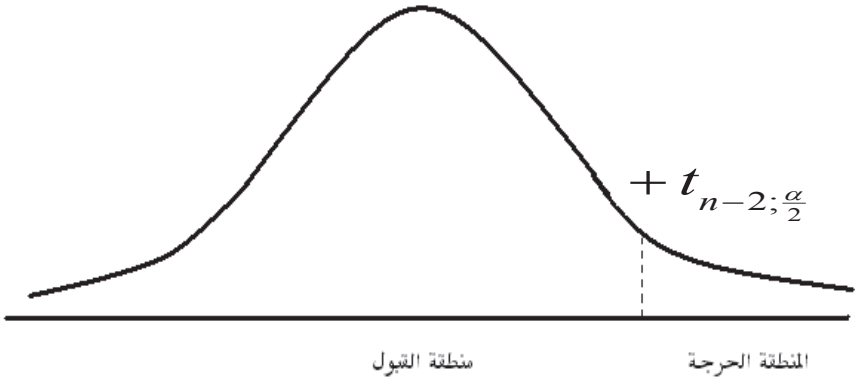


المصدر : تومي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 58

توجد عدة تساؤلات لدى باحثي الاقتصاد القياسي في الاختبار الإحصائي الأفضل بين معامل التحديد $R^2$ (أو مربع معامل الارتباط $r^2$) و الأخطاء المعيارية للمقدرات $SE(.)$، فأيهما أفضل ؟ ، قيمة عالية ل $R^2$ أم قيمة منخفضة للأخطاء المعيارية للمقدرات ؟.

على العموم يكون الاختبار سهلا لما نحصل على قيمة عالية ل $R^2$ و قيمة منخفضة للأخطاء المعيارية لكن في الحياة العملية لبحوث الاقتصاد القياسي نادرا ما يحدث ذلك ، حيث في اغلب الأحيان نحصل على قيمة عالية ل $R^2$ وفي نفس الوقت على قيم عالية للأخطاء المعيارية لبعض المقدرات ؟و يرى في هذا السياق بعض منظري القياس الاقتصادي أن تعطى الأهمية الأكبر لقيمة $R^2$ العالية، و من ثم يقبلون مقدرات المعالم غير مهتمين بعدم جدية المعنوية الإحصائية لبعض هذه المقدرات.

-اختبار التوزيع $F^2$ :

إن اختبار معنوية (اثر) المتغير المستقل $X_i$ ( $H_0: \beta_1 = 0$ ) يمكن أن يكون في شكل توزيع F، حيث لدينا التوزيع الطبيعي المعياري:

$$\hat{\beta}_1 \qquad N\left(\beta_1, \sigma_\varepsilon^2 \frac{1}{\sum_i x_i^2}\right) \Rightarrow \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\sigma_\varepsilon \Big/ \sqrt{\sum x_i^2}}$$

يمكن استنتاج : $x^2_{(1)}$ $\dfrac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\sigma_\varepsilon \Big/ \sqrt{\sum x_i^2}}$

ومادام $x^2_{(1)}$ $\left(\dfrac{RSS}{\sigma_\varepsilon^2}\right)$ ومستقل توزيعا عن $\hat{\beta}_1$ فإنه بناءا على تعريف التوزيع F نجد:

$$\frac{x^2/1}{x^2_{(n-2)}/n-2} = \frac{\left(\hat{\beta}_1 - \beta_1\right)^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2/(n-2)} = \frac{\left(\hat{\beta}_1 - \beta_1\right)^2 \sum x_i^2}{\hat{\sigma}_\varepsilon^2} \qquad F_{1.n-2}$$

وإذا كانت الفرضية $\beta_1 = 0$ : $H_0$ صحيحة ينتج أن :

$$F = \frac{\left(\hat{\beta}_1\right)^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2/(n-2)} = \frac{(n-2)\left(\hat{\beta}\right)^2 \sum x_i^2}{RSS} \qquad F_{1,n-2}$$

واعتمادا على النتائج السابقة يمكن كتابة الصيغة السابقة من الشكل :

$$F = \frac{\left(\hat{\beta}_1\right)^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \qquad F_{1,n-2}$$

و نقول أننا نرفض $\beta_1 = 0$ : $H_0$ بمستوى معنوية $(\%\alpha)$ إذا :

$$F_{1,n-2} = \frac{\left(\hat{\beta}_1\right)^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} < F_{\alpha,(1,n-2)}$$

حيث أن $F_{\alpha,(n-2)}$ هي القيمة المجدولة، و تؤخذ من الجداول توزيع $F$[1]، وتقبل الفرضية $H_0$ إذا حدث العكس أي :

$$F_{1,n-2} = \frac{\left(\hat{\beta}_1\right)^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \le F_{\alpha,(1,n-2)}$$

و بالمقارنة مع التوزيع t

نجد العلاقة التالية : $[t_{n-2}]^2$ $F_{\alpha,(1,n-2)}$ $\dfrac{\left(\hat{\beta}_1\right)^2 \sqrt{\sum x_i^2}}{\sqrt{RSS/(n-2)}} = \left(\dfrac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_\varepsilon \Big/ \sqrt{\sum x_i^2}}\right)^2$

تصلح هذه النتيجة لما نختبر المعالم الفردية لنموذج الانحدار فقط.

ولإيجاد العلاقة الخاصة بالتوزيعين F و t معامل التحديد $R^2$ نعود للعلاقة :

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

$$ESS = R^2 \cdot TSS = R^2 \cdot \sum y_i^2$$

و منه نكتب : $RSS = \left(1 - R^2\right) TSS = \left(1 - R^2\right) \sum y_i^2$

و لنعوض ذلك في العلاقة : $F_{1,n-2}$ $F = \dfrac{ESS/1}{RSS/(n-2)}$ فنجد :

$$F = \frac{R^2/1}{\left(1-R^2\right)/(n-2)} = \frac{R^2}{\left(1-R^2\right)}.(n-2) \qquad F_{1,n-2}$$

و نظرا للعلاقة الموجودة ما بين التوزيع F و t و يمكن كتابة :

$$t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} \qquad t_{n-2}$$

## المطلب الثاني: نموذج الانحدار المتعدد

يوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية. وتشير هذه العلاقة الدالية إلى العلاقة السببية بين المتغيرات التفسيرية و المتغير المفسر . ونقصد أن التغير في المتغيرات المستقلة يصاحبها تغير ما في المتغير التابع .

### الفرع الأول: طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد

**- صيغة نموذج الانحدار الخطي ذو kمتغير**

نمدد النموذج البسيط بفرض أن المتغير التابع y هو دالة خطية للمتغيرات المستقلة وعددها k (حيث $k \geq 2$) ونكتب نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$y_i = \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i \qquad i = 1\ldots\ldots n$$

$$y_i = \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{ji} + \varepsilon_i \qquad i = 1\ldots\ldots n$$

المتغيرات $x_{ji}$ تسمى المتغيرات المفسرة للمتغير التابع $y_i$ ، وما يجب ملاحظته هو أن y مشروحة من طرف k متغير مستقل.

و لا يمكن للمتغيرات (التي عددها k) أن تفسر y بشكل تام، لأنه يمكننا في أغلب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على y، وهناك كذلك بعض الظواهر غير القابلة لتكميم، لذلك يدرج حد الخطأ $\varepsilon_i$ الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المستقلة. وتكون المشاهدات موزعة كما يلي:

المشاهدة الأولى: $(y_1, x_{11}, x_{21}, \ldots\ldots\ldots\ldots x_{k1})$

المشاهدة الثانية: $(y_2, x_{12}, x_{22}, \ldots\ldots\ldots\ldots x_{k2})$

.

المشاهدة رقم n: $(y_n, x_{1n}, x_{2n}, \ldots\ldots\ldots\ldots x_{n2})$

الـ n مشاهدة تعطينا n معادلة:

$$\textbf{(I)} \quad \begin{cases} (y_1 = x_{11}\beta_1 + x_{21}\beta_2 + \ldots\ldots\ldots\ldots x_{k1}\beta_k + \varepsilon_1) \\ (y_2 = x_{12}\beta_1 + x_{22}\beta_2 + \ldots\ldots\ldots\ldots x_{k2}\beta_k + \varepsilon_2) \\ \\ . \\ \\ (y_n = x_{1n}\beta_1 + x_{2n}\beta_2 + \ldots\ldots\ldots\ldots x_{kn}\beta_k + \varepsilon_n) \end{cases}$$

هذا النظام (I) يمكن التعبير عنه بالمصفوفات بالشكل التالي: $y = x\beta + \varepsilon$ ②

$$y = \underset{(n\times 1)}{\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ . \\ y_n \end{bmatrix}}, \quad x = \underset{(n\times k)}{\begin{bmatrix} x_{11} & x_{21} & . & . & x_{k1} \\ x_{12} & x_{22} & . & . & x_{k2} \\ . & . & & & . \\ . & . & & & . \\ x_{1n} & x_{2n} & . & . & x_{kn} \end{bmatrix}}; \quad \beta = \underset{(k\times 1)}{\begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ . \\ . \\ \beta_x \end{bmatrix}}; \quad \varepsilon = \underset{(n\times 1)}{\begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ . \\ \varepsilon_k \end{bmatrix}}$$

-**الفرضيات:** [1]

لكي يكون هذا النموذج جيد ا يجب تزويده ببعض الفرضيات الإضافية التي تخص الحدود العشوائية (الأخطاء) والمتغيرات المفسرة.

- ***الفرضية الأولى:*** $E(\varepsilon) = 0$ . هذه الفرضية تعني بأن المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم.
- ***الفرضية الثانية:*** إن تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي

$$Var(\varepsilon_i) = \mathrm{E}\left[\varepsilon_i - \mathrm{E}(\varepsilon_i)\right]^2 = \mathrm{E}(\varepsilon_i^{\,2}) = \sigma^2 \qquad i = 1.....n$$

حيث أن $i = 1.....n$ و $\mathrm{E}(\varepsilon_i^{\,2}) = \sigma^2$ هي فرضية تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية ( الأخطاء). وهذا كفيل بإبعاد الحالة التي يكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المفسرة.

والمتغير العشوائي لمشاهدة ما لا يرتبط بالمتغير العشوائي لمشاهدة أخرى، أي:

$$\mathrm{E}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0; j \neq i$$

أي أن i و j مشاهدات مختلفة. ونعني $\mathrm{E}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$ أن الأخطاء ليس مرتبطة ببعضها أو بعبارة أخرى نتيجة تجربة ما لا تؤثر على بقية النتائج.

- ***الفرضية الثالثة:*** المصفوفة X غير عشوائية تعني بأن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها وبالإضافة إلى ذلك نفترض x ثابتة لضمان بأن قيم المتغيرات المستقلة لا تتغير من عينة لأخرى.
- ***الفرضية الرابعة:*** رتب المصفوفة x هي $k$:

عدد المشاهدات $n$ هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة $k$. رتبة $k = (x)$ ، وهي الحالة التي ترضي الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة.

---

[1] : فروخي جمال.مرجع سابق .ص51.

**الفرع الثاني: تقدير العلم $\beta$ وتباين الأخطاء $\sigma^2$**

في النموذج② المجاهيل الوحيدة هي $\beta$ و $\varepsilon$ المصفوفتان x و y هي معطيات النموذج ويجب الإشارة إلى أن $\varepsilon$ غير مشاهدة، ولذلك حتى معرفة $\beta$ لا تسمح للمتغيرات المستقلة (التي عددها k) أن تعطي القيمة الحقيقية لـ y بالضبط.

وعلينا إذن نحاول تقدير $\beta$ بمقدر ط بشكل يجعل القيمة المقدرة $\hat{y}$ أغرب ما يمكن للمتغير التابع y.

ولهذا الغرض توجد عدة طرق للتقدير، والطريقتان اللتان سنستخدمهما هما طريقة المربعات الصغرى وطريقة المعقولية العظمى.

- ***طريقة المربعات الصغرى:***

***-تقدير العلم $\beta$ :*** [1]

طريقة المربعات الصغرى تهدف إلى إيجاد تقدير لـ $\beta$ الذي يصغر مجموع مربعات الأخطاء $e_i$ بين القيمة المقدرة $\hat{y}$ والقيمة الحقيقية للمتغير التابع y

$$(3) \quad \underset{b}{Min} \sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{y}_i)^2 \quad ; \; \hat{y}_i = \sum_{j=1}^{K} \chi_{ji}\hat{\beta}_i \quad ; \quad \hat{\beta} = \begin{matrix} \hat{\beta}_1 \\ \hat{\beta}_2 \\ . \\ . \\ \hat{\beta}_k \end{matrix}$$

$$\Rightarrow \; \hat{y}_i = [\chi_{1i}, \ldots\ldots\ldots \chi_{ki}] \begin{bmatrix} \hat{\beta}_1 \\ . \\ . \\ . \\ \hat{\beta}_k \end{bmatrix}$$

$$\hat{y} = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} x_{11} & x_{21} & . & . & x_{k1} \\ x_{12} & x_{22} & . & . & x_{k2} \\ . & . & & & . \\ . & . & & & . \\ x_{1n} & x_{2n} & . & . & x_{kn} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} \hat{\beta}_1 \\ \hat{\beta}_2 \\ . \\ . \\ \hat{\beta}_k \end{bmatrix}$$

[1] :فروخي جمال ،مرجع سابق .ص52.

$$\hat{\varepsilon}_i = y_i - \hat{y}_1 \quad ; \quad i = 1.....n \quad \Leftrightarrow \hat{\varepsilon} = y_i - \hat{y} \quad ; \qquad \hat{\varepsilon} = \begin{matrix} \hat{\varepsilon}_1 \\ . \\ . \\ . \\ \hat{\varepsilon}_n \end{matrix}$$

ومنه $\hat{y} = x.\hat{\beta}$

$$\sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{y}_i)^2 = (y-\hat{y})'(y-\hat{y}) = \hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}$$

نسمي:

$$\Gamma(y,x,\hat{\beta}) = (y-\hat{y})'(y-\hat{y}) = \hat{y}'\hat{y} - 2\hat{y}y' + y'y = \hat{\beta}'xx'\hat{\beta} - 2\hat{\beta}'x'y + y'y$$

$$\underset{b}{M}_{im}\ \Gamma(y,x,\hat{\beta})$$

النموذج (3) يكتب إذن :

إذا كان $\hat{\beta}$ موجود فيجب أن يحقق الشروط الضرورية للأمثلية أي :

$$\frac{\partial\Gamma}{\partial\beta} = 0 \Rightarrow \frac{d\Gamma}{\partial\hat{\beta}} = 0 \Rightarrow 2(x'x)\hat{\beta} - 2x'y = 0$$

وبما أن رتبة x هي k ($x_{nxk}$) فان:

$(x'x)$ هي مصفوفة مربعة $(k,k)$رتبتها k. وهي مصفوفة غير شاذة فهي تقبل إذن معكوس $(x'x)^{-1}$موجودة):

$$2(x'x)\hat{\beta} - 2x'y = 0 \Rightarrow (x'x)\hat{\beta} - x'y = 0$$

نضرب طرفي المعادلة الأخيرة $(x'x)^{-1}$ نحصل على $\hat{\beta} = (x'x)^{-1}x'y$ هي تقدير $\beta$

والآن لنرمز بـ (A) للمصفوفة $(x'x)^{-1}x'$ ، $(A_{nxk})$

$$A = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & . & . & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & . & . & a_{2n} \\ . & . & . & . & . \\ . & . & . & . & . \\ a_{k1} & a_{k2} & . & . & a_{kn} \end{bmatrix} \Rightarrow \hat{\beta} = A.y; \hat{\beta}_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij}y_j; i = 1.....k$$

نرى أن مختلف المقدرات $\hat{\beta}_i$ لـ $\beta_i$ هي على شكل خطي مع المتغير y.

والنتيجة:

التقدير $\hat{\beta}$ لـ $\beta$ المحصل عليه بطريقة المربعات الصغرى خطي بالنسبة لـ y

كذلك لدينا $y = x\beta + \varepsilon \Rightarrow E(y) = E(x\beta + \varepsilon) = x\beta$

$$E(\hat{\beta}) = E\left[(x'x)^{-1}x'x\beta\right] = \beta \Rightarrow E(\hat{\beta}) = \beta$$

نستنتج أن التقدير $\hat{\beta}$ لـ $\beta$ المحصل عليه بطريقة المربعات الصغرى خطي غير متحيز.

- تقدير $\sigma^2$ : [1]

إحدى فرضيات النموذج $y = x\beta + \varepsilon$ هي $V(\varepsilon) = \sigma^2 In$

وبما أن $\beta^2$ غير معروف، نحاول أن نجد له تقديرا:

$$\hat{\varepsilon} = y - x\hat{\beta} = y - x(x'x)^{-1}x'y = (I - x(x'x)^{-1}x')$$

نسمي

$$M = I - x(x'x)^{-1}x'$$

M هي مصفوفة دورية أي: $M^2 = M$

بالإضافة إلى ذلك: $Mx = 0$ وبما أن $y = x\beta + \varepsilon; \mathrm{M}x = 0; \hat{\varepsilon} = M\varepsilon$

إذن $\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon} = \varepsilon' M'M\varepsilon$ ، ولكن $\mathrm{M}' = \mathrm{M}$ و $\mathrm{M}^2 = \mathrm{M}$ ومنه $\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon} = \varepsilon'\mathrm{M}\varepsilon$

ويجب ملاحظة أن $\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}$ هو عدد ثابت لأن $\hat{\varepsilon}(n-1)$ ومنه:

أثر $(\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon})$ = أثر $(\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon})$ ⇐ أثر $(\varepsilon'\mathrm{M}\varepsilon)$

ونعلم أيضا أن: أثر (AB) = أثر( BA), يكون لدينا أثر $(\varepsilon\varepsilon'\mathrm{M})$ = أثر $(\varepsilon'\mathrm{M}\varepsilon)$

بوضع $(A = \varepsilon'\mathrm{M}$ و $B = \varepsilon)$

$$\Rightarrow \mathrm{E}(\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}) = (\mathrm{E}(\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon})\ \text{أثر}) = (\mathrm{E}(\varepsilon\varepsilon'\mathrm{M})\ \text{أثر})$$

(أثر $\mathrm{E}(\varepsilon'\varepsilon\mathrm{M})$ =(أثر $\mathrm{E}(\varepsilon\varepsilon'\mathrm{M})$)

وفرضا: $\mathrm{E}(\varepsilon'\varepsilon) = \sigma^2 I$ ، ومنه $\mathrm{E}(\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}) = \sigma^2(Tr(IM)) = \sigma^2 Tr(M)$

وبما أن: $\mathrm{M} = I - x(x'x)^{-1}x'$ ، $\mathrm{I}_{(nxn)}; x(nxk)$

ونعلم أن: أثر $(\mathrm{I}_n) = \mathrm{n}$ (TrI=n) وانطلاقا من أن أثر (AB)= أثر (BA)

⇐ أثر $(x(x'x)^{-1}x')$ = أثر $(((x'x)^{-1}x')x)$ = $k = I_k$

أثر $k = \sum_{i=1}^{k} 1 = (I_k)$

$(x'x)^{-1}x'x$ هي مصفوفة $(k_x k) \Leftarrow I = (x'x)^{-1}x'x$ مع $\mathrm{I}_{kxk}$

وأخيرا:

أثر(M) = أثر $(I - x(x'x)^{-1}x')$

= أثر $(\mathrm{I}_n)$ – أثر $(x(x'x)^{-1}x')$

k-n = $(TrM = n - k)$

ومنه $\mathrm{E}(\hat{\varepsilon}\hat{\varepsilon}') = \sigma^2(Tr(\mathrm{M}) = \sigma^2(n-k)$

لكي نحصل على تقدير غير متحيز لـ $\sigma^2$، يكفي تقسيم على n-k

[1] : فروخي جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

ملاحظة:

في حالة الانحدار البسيط $y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i$ التقدير غير المتحيز لـ $\sigma^2$ هو $S^2 = \frac{\sum_1^n \hat{\varepsilon}_i^2}{n-2}$

حيث
- n : عدد المشاهدات
- 2 : عدد المعاملات الواجب تقديرها.
- n-2 : عدد درجات الحرية.

وفي حالة الانحدار المتعدد أين هناك k وسيط للتقدير $\beta_{(kx1)}$ و n عدد المشاهدات وهذا يؤدي أن عدد درجات الحرية تكون n-k.

إذا بقسمة $ee'$ على n-k نحصل على : $\mathrm{E}(\frac{\hat{\varepsilon}\hat{\varepsilon}'}{n-k}) = \sigma^2$

نسمي مثل الحالة الخاصة بالانحدار البسيط: $S^2 = \frac{\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}}{n-k}$

**<u>-طريقة المعقولية العظمى:</u>**

بفرض أن: $\varepsilon_i \sim N(0,\sigma^2) \qquad i = 1.....n$

$\mathrm{E}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \qquad \forall i \neq j$

إذن: $Y = X\beta + \varepsilon \qquad \varepsilon \sim N(0, \sigma^2 I_n)$

ومنه دالة المعقولية (الكثافة) لـ $\varepsilon$ هي:

$$L(\varepsilon) = \frac{1}{(2\pi\sigma^2)^{n/2}} . \exp\left\{-\frac{1}{2}.\frac{\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}}{\sigma^2}\right\}$$

$$L(\varepsilon) = \prod_{i=1}^{n} \frac{1}{(2\pi\sigma^2)^{1/2}} . \exp\left\{-\frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^{\,2}}{2\sigma^2}\right\}$$

$$\varepsilon = \mathrm{Y} - \mathrm{X}\beta \Rightarrow L(\mathrm{Y}, \mathrm{X}\beta, \sigma^2 \mathrm{I}_n) = \frac{1}{(2\pi\sigma^2)^{n/2}} . \exp\left\{-\frac{1}{2}.\frac{(\mathrm{Y}-\mathrm{X}\beta)'(\mathrm{Y}-\mathrm{X}\beta)}{\sigma^2}\right\}$$

لنأخذ لوغاريتم دالة المعقولية:

$$\log L(\mathrm{Y}, \mathrm{X}\beta, \sigma^2 \mathrm{I}_n) = \frac{n}{2}\log 2\pi - \frac{n}{2}\log\sigma^2 - \frac{1}{2}.\frac{(\mathrm{Y}-\mathrm{X}\beta)'(\mathrm{Y}-\mathrm{X}\beta)}{\sigma^2}$$

الشروط الضرورية لكي تكون $\log L$ عند قيمتها العظمى هي:

**a).** $$\frac{\partial \log L(\mathrm{Y}, \mathrm{X}\beta, \sigma^2 \mathrm{I}_n)}{\partial \beta} = 0 \Leftrightarrow -\frac{1}{2\sigma^2}\frac{\partial}{\partial\beta}(\mathrm{Y}'\mathrm{Y} - 2\mathrm{Y}'\mathrm{Y}\beta + \beta'\mathrm{X}'\mathrm{X}\beta) = 0$$

$$\Leftrightarrow -\frac{1}{2\sigma^2}(\mathrm{X}'\mathrm{Y} - \mathrm{X}'\mathrm{X}\beta) = 0$$

**b).** $\frac{\partial \log L(\mathrm{Y}, \mathrm{X}\beta, \sigma^2 \mathrm{I}_n)}{\partial \sigma^2} = 0 \Leftrightarrow -\frac{n}{2}.\frac{1}{\sigma^2} + \frac{1}{2}.\frac{1}{\sigma^4}(\mathrm{Y} - \mathrm{X}\beta)'(\mathrm{Y} - \mathrm{X}\beta)$

الشرط **a** إذا كانت $\mathrm{X}'\mathrm{X}$ رتبتها k يعطينا: $\bar{\hat{\beta}} = (\mathrm{X}'\mathrm{X})^{-1}\mathrm{X}'\mathrm{Y}$.....(6)

وهذا المقدر هو نفسه المحصل عليه بطريقة المربعات الصغرى. والشرط **b** يعطينا :

$$\hat{\sigma}^2 = \bar{s}^2(\mathrm{Y} - \mathrm{X}\bar{\hat{\beta}})'(\mathrm{Y} - \mathrm{X}\bar{\hat{\beta}})$$

المقدر $\bar{s}^2$ لـ $\sigma^2$ متحيز لأن $\hat{\varepsilon} = \mathrm{Y} - \mathrm{X}\bar{\hat{\beta}} \Rightarrow \bar{s}^2 = \frac{\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}}{n}$

$$\mathrm{E}(\bar{s}^2) = \frac{\mathrm{E}(\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon})}{n}\hat{\sigma}^2 = \bar{s}^2 = \frac{1}{n}\mathrm{E}\left[(n-k)\right]$$

علما أن : $\mathrm{E}(s^2) = \sigma^2$ وهذا يؤدي إلى : $\mathrm{E}(\bar{s}^2) = \frac{(n-k)}{n}\sigma^2 \neq \sigma^2$

النتيجة: أن المقدر $\bar{\hat{\beta}}$ بطريقة المعقولية العظمى غير متحيز، لكن المقدر $\bar{s}^2$ لـ $\sigma^2$ متحيز.

**الفرع الثالث:حساب معامل التحديد المضاعف و اختبار المعنوية لتقديرات المعالم**

**- حساب معامل التحديد المضاعف $\mathbf{R^2}$ :**[1]

عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل في نموذج الانحدار الخطي ننتقل من معامل التحديد العادي ( مربع معامل الارتباط البسيط) إلى معامل التحدي د المضاعف، ونشير هنا إلى أن معامل الارتباط البسيط يقيس العلاقة مابين متغير مستقل

ومتغير تابع وتكون عادة هذه العلاقة محصورة مابين الصفر والواحد. أما معامل التحديد فهو يقوم بنفس الدور بإضافة إلى انه يمكن أن يدرس العلاقة الموجودة مابين المتغير التابع $Y_i$ وعدة متغيرات مستقلة مرة واحدة. ويسمى بمعامل التحديد المضاعف ( المتعدد )، كما يمكن أن نبين العلاقة الموجودة مابين متغير مستقل وعدة متغيرات مستقلة أخرى ويسمى بمعامل الارتباط المتعدد، ويستعمل عادة في اختبارات اكتشاف التعدد الخطي حيث يعتمد عليه الباحثان Farrar – Glauber في شكل معاملات تحديد جزئية على شكل $R^2_{X_j.X_1.X_2....X_K}$ حيث يربط مابين المتغير المستقل $X_j$ وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى من غير $X_j$ .

ويبين $\mathrm{R}^2$ هنا ، نسبة التغير الكلي $Y_i$ والمشروحة بواسطة خط الانحدار ولحساب قيمة $\mathrm{R}^2$ كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الانحدا ر المحتوي على K متغير مستقل ويمكن إتباع نفس الطريقة المستعملة في النموذج الخطي البسيط لنصل إلى : $\mathrm{TSS} = \mathrm{ESS} + \mathrm{RSS}$

ففي النموذج ذي متغيرين مستقلين يمكن حساب $\mathrm{R}^2$ على الشكل:

---

[1]: تومي صالح .مرجع سابق.ص 93 .

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum x_{1i} y_i + \hat{\beta}_2 \sum x_{2i} y_i}{\sum y^2{}_i}$$

أما بالنسبة للنموذج المتعدد فيكون:

$$R^2 = \hat{\beta}_1 \sum x_{1i} y_i + \hat{\beta}_2 \sum x_{2i} y_i + \hat{\beta}_3 \sum x_{3i} y_i ..... \hat{\beta}_k \sum x_{ki} y_i / \sum y^2{}_i$$

وتتراوح قيمة $R^2$ بين (عندما لا تفسر معادلة الانحدار أيا من التغير في y) و1 (عندما تقع كل النقاط على خط الانحدار)

إن الصعوبات في استعمال $R^2$ كمقياس لجودة التوفيق راجعة لأن هذا العامل يعتمد على التغيرات الحاصلة في y المشروحة والغير مشروحة، وبالتالي فانه لا يأخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي.

لهذا الغرض يستعمل معامل آخر يسمى معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$

وإذا كان تعريف $R^2$ هو

$$R^2 = 1 - \frac{ESS/n}{TSS/n} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum x_{1i} y_i + \hat{\beta}_2 \sum x_{2i} y_i}{\sum y^2{}_i}$$

فإن تعريف $\overline{R}^2$ هو

$$\overline{R}^2 = 1 - \frac{ESS/(n-k)}{TSS/(n-1)}$$

وبتعويض بسيط نجد:

$$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2).\frac{n-k}{n-1}$$

ومن المعادلة الأخيرة تظهر العلاقة بين$R^2$ و $\overline{R}^2$ حيث أن:

1) $R^2 = \overline{R}^2$ إذا كانت $k = 1$

2) $R^2 \rangle \overline{R}^2$ إذا كانت $k \rangle 1$

3) يمكن أن يأخذ $\overline{R}^2$ قيما سالبة.

إذا كان حجم العينة n كبيرا، فان $\overline{R}^2$ و $R^2$ يقتربان في قيمتهما. لكن في العينات الصغيرة، إذا كان عدد المتغيرات المستقلة كبيرا جدا $(n \geq k)$ بالمقارنة مع حجم العينة، فان $\overline{R}^2$ يقل بكثير عن $R^2$ ، ويمكن أن يأخذ قيما سالبة في هذه الحالة وبالتالي يجب شرحه على أساس أن قيمته تساوي الصفر إذا حدث ذلك.

إذن لـ $\overline{R}^2$ مجموعة من الخصائص تجعله وسيلة قياس جودة التوفيق أفضل من $R^2$ .حيث عندما نضيف متغيرات جديدة للنموذج تزداد قيمة $R^2$ .بينما نجد قيمة $\overline{R}^2$ يمكن أن تزيد أو تنقص و ذلك تبعا لأهمية المتغيرات المستقلة المضافة للنموذج. فاستعمال $\overline{R}^2$ يقضي على الأقل على بعض تساؤلات الباحثين حول

أهمية زيادة عدد المتغيرات لنموذج بدون تفكير في سبب ظهور هذه المتغيرات. إلا أنه يبقى لا يحل جميع المشاكل المتعلقة بالقياس $R^2$ كمقياس لجودة التوفيق. حيث أن القرار حول إمكانية ظهور بعض المتغيرات في النموذج أم لا، تبقى معتمدة على اعتبارات نظرية أخرى في المقياس الاقتصادي. كما أن القيمة لـ $\overline{R}^2$ تكون جد حساسة لنوع المعطيات المستعملة.

**-اختبارات المعنوية لتقديرات المعالم:**

بإدخال قانون التوزيع الطبيعي المتعدد ونظرا إلى أن $\hat{\beta}$ هو دالة خطية لموجه الأخطاء العشوائية، فان هذا المتغير له صفة المتغير العشوائي ويتبع كذلك قانون التوزيع الطبيعي المتعدد حيث أن: $A = (\mathrm{X}'\mathrm{X})^{-1}\mathrm{X}'$

و $\hat{\beta} = \beta + \mathrm{A}\varepsilon$

ومنه فان: $\hat{\beta} \sim \mathrm{N}(\beta, {\sigma_\varepsilon}^2 (\mathrm{X}'\mathrm{X})^{-1})$

ثم لدينا بواقي المربعات الصغرى: $\hat{\varepsilon} = \mathrm{M}\varepsilon$ إذ أن: $\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon} = \hat{\varepsilon}'\mathrm{M}\varepsilon$ مع

$$\mathrm{M} = (I - \mathrm{X}(\mathrm{X}'\mathrm{X})^{-1}\mathrm{X}') \qquad \frac{\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}}{{\sigma^2}_\varepsilon} = \frac{\varepsilon'\mathrm{M}\varepsilon}{{\sigma^2}_\varepsilon} = \frac{(n-k){\hat{\sigma}_\varepsilon}^2}{{\sigma_\varepsilon}^2} \sim {\mathrm{x}^2}_{n-k}$$

و مع الخاصية MX=0 يكون الموجهان $\hat{\beta}$ و $\hat{\varepsilon}$ يتبعان التوزيع الطبيعي المتعدد ومستقلين عن بعضهما البعض، وبالتالي فهما موجهان متعامدان حيث:

$$Cov(\hat{\varepsilon}, \hat{\beta}) = E\left[\hat{\varepsilon}(\hat{\beta} - \beta)'\right] = E[M\varepsilon\varepsilon' A'] = \sigma_\varepsilon^2 MA = 0 \quad , \ \mathrm{MX}=0$$

ومنه نستنتج أن موجه المقدرات $\hat{\beta}$ مستقل كذلك عن $\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}$، والذي يستلزم أن $\hat{\beta}$ موزع استقلاليا عن $\frac{RSS}{\sigma_\varepsilon^2}$ أو $(\hat{\sigma}_\varepsilon^2)$، ونكتب: $j = 1.....k$ $\hat{\beta}_j \sim \mathrm{N}(\beta_j, \sigma_\varepsilon^2 a_{jj})$

حيث أن موجه $a_{jj}$ هو العنصر j الموجود بالقطر للمصفوفة $AA'$ (أو $(X'X)^{-1}$)، مع $A = (\mathrm{X}'\mathrm{X})^{-1}\mathrm{X}'$

ولدينا كذلك: $(\hat{\beta}_j - \beta_\mathrm{j}) \sim \mathrm{N}(0, \sigma_\varepsilon^2 a_{jj})$

ومنه: $j = 1.....k$ , $\left(\frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_\varepsilon \sqrt{a_{jj}}}\right) \sim \mathrm{N}(0,1)$

وليصبح قانون التوزيع t على الشكل:

$$t = \frac{N(0,1)}{\sqrt{x_{n-k}^2}/(n-k)} = \frac{\frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_\varepsilon \sqrt{a_{jj}}}}{\sqrt{\frac{(n-k)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\sigma_\varepsilon^2}}/(n-k)}$$

ونجد بعد الاختصار: $t = \frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_\varepsilon \sqrt{a_{jj}}} = \frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{SE(\hat{\beta}_j)} \sim t_{n-k}$

وتساعدنا هذه المعادلة على تكوين مجالات الثقة لمعالم الانحدار الفردي بنفس الطريقة المذكورة حالة النموذج البسيط، حيث نحسب قيمة t الخاصة بكل معلمة $\beta_j$ ، ثم نقارنها بقيمة $t_t$ المجدولة[*]، بمستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من القيمة المجدولة، نرفض فرضية العدم $H_0$ والعكس بالعكس. وقيم $t_t$ المجدولة تمثل القيم الحرجة وتحدد المنطقة الحرجة للاختيار ذو الطرفين[1].

**-اختبار المعنوية الكلية للانحدار:**

يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر, إلى التباين غير المفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F، بدرجات حرية k-1 و n-k، حيث n عدد المشاهدات و kعدد المعالم المقدرة:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = ..... = \beta_j = ..... = \beta_k = 0$$

$$H_1 : \exists \beta_j \neq 0 \qquad j = 1.....k$$ (ويوجد على الأقل معامل انحدار واحد غير معدوم)

$$F_{k-1,n-k} = \frac{\sum_{i=1}^{n} (\hat{Y}_i - \overline{Y})^2 \Big/ (k-1)}{\sum_{i=1}^{n} \hat{\varepsilon}_i \Big/ (n-k)} = \frac{\sum_{i=1}^{n} \hat{y}_i^{\,2} \Big/ (k-1)}{\sum_{i=1}^{n} \hat{\varepsilon}_i \Big/ (n-k)} = \frac{R^2 \Big/ (k-1)}{(1-R^2) \Big/ (n-k)}$$

فإذا تجاوزت نسبة F المحسوبة قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ودرجات الحرية المحددة (من الملحق (08)) يقبل الفرض بأن معالم الانحدار ليست جميعها مساوية للصفر وأن $R^2$ تختلف جوهريا عن الصفر.

## المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

---

[*] : انظر الملحق رقم (06 )

[1] :نعمة الله نجيب إبراهيم.مرجع سابق. ص 201

إن الهدف من هذه الدراسة التطبيقية تقدير نموذج قياسي للبطالة يتكون من متغيرات تؤثر في البطالة و تتحكم فيها السياسة الاقتصادية .

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في معدل البطالة يعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى حيث استنتجنا من تحليلينا السابقة إن معدل البطالة يتأثر بمتغيرات عديدة منها إجمالي الناتج المحلي الخام PIB (مثلناه من خلال المتغيرات المكونة له G I X M) و الكتلة النقدية M2 و معدل التضخم P و الأجور و الفئة النشيطة ....

إلا أننا اعتمدنا في دراستنا هذه على الإنفاق الحكومي ، الاستثمار، الصادرات، الواردات ، الكتلة النقدية و معدل التضخم و هذا راجع لسبب المذكور أعلاه (المغيرات التي تتحكم فيها السياسة الاقتصادية).

**1 – تعريف النموذج المراد تقديره:**

يمثل النموذج المراد تقديره [1] العلاقة بين معدل البطالة و المتغيرات المؤثرة فيه و الهدف من تقدير النموذج هو تحديد المتغيرات التي يمكن من خلالها التأثير على معدل البطالة . ويكون لدينا النموذج من الشكل:

$$Ut = \beta_0 + \beta_1 G_t + \beta_2 I_t + \beta_3 X_t + \beta_4 M_t + \beta_5 M_{2_t} + \beta_6 P_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$U$: معدل البطالة

$G$: الإنفاق العمومي

$I$: الاستثمار

$X$: الصادرات

$M$: الواردات

$M_2$: الكتلة لنقدية

$P$: معدل التضخم

[1] : قدرنا النموذج من خلال معطيات مأخوذة من الملحق رقم (4) و باستعمال برنامج eviews4

**2 –دراسة المنحنيات البيانية لمتغيرات النموذج المقدر :**

**المنحنى رقم(10):** تطور معدل البطالة من 1990 إلى 2005.

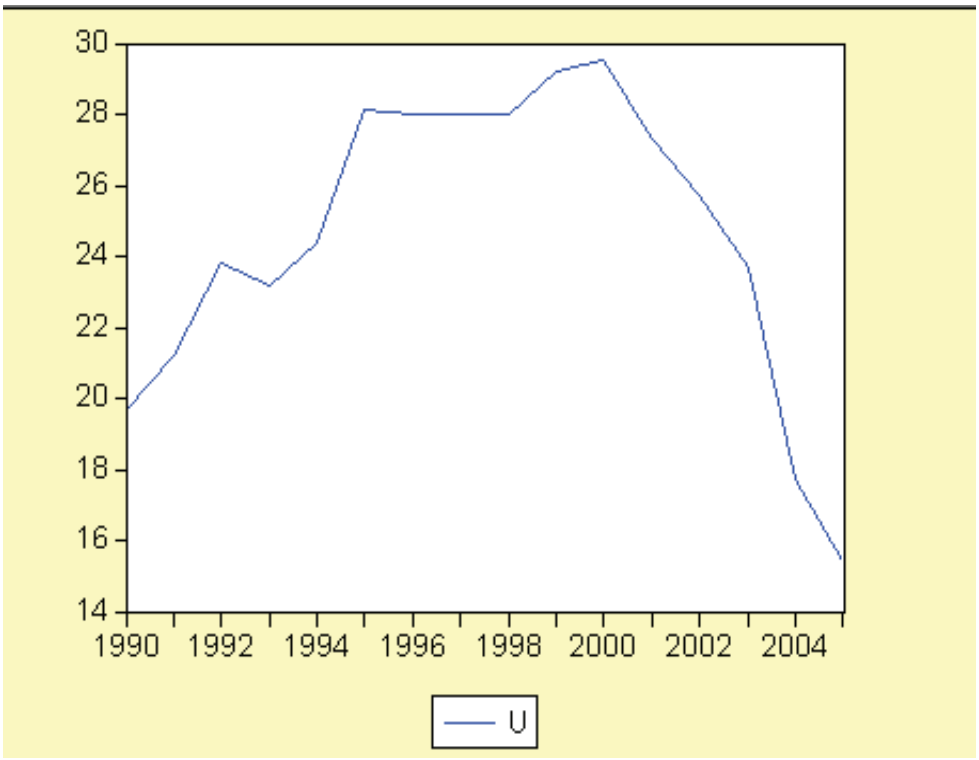


المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج EVIEWS

يمثل المنحنى رقم (10) تطور معدل البطالة من 1990 إلى 2005 يظهر لنا انه في حالة ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2000 نلاحظ انخفاض متواصل إلى غاية 2005 و هذا راجع إلى التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية منها الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة و القروض المصغرة و خاصة عقود ما قبل التشغيل.

باقي منحنيات المتغيرات في الملحق رقم (05)

**I – تقدير النموذج و تشخيصه:**

**1 – تقدير النموذج:**

**الشكل رقم (11):** تقدير النموذج

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 06/23/07 Time: 10:16
Sample: 1990 2005
Included observations: 16

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 15.94694 | 2.417416 | 6.596688 | 0.0001 |
| G | 4.59E-11 | 1.04E-11 | 4.417871 | 0.0017 |
| I | -5.17E-11 | 9.98E-12 | -5.176794 | 0.0006 |
| X | 3.90E-13 | 1.73E-12 | 0.225751 | 0.8264 |
| M | 3.45E-11 | 1.25E-11 | 2.766333 | 0.0219 |
| M2 | 3.45E-12 | 2.28E-12 | 1.515150 | 0.1640 |
| P | 0.167429 | 0.073213 | 2.286873 | 0.0480 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.944046 | Mean dependent var | 24.55000 |
| Adjusted R-squared | 0.906743 | S.D. dependent var | 4.257716 |
| S.E. of regression | 1.300224 | Akaike info criterion | 3.662585 |
| Sum squared resid | 15.21523 | Schwarz criterion | 4.000593 |
| Log likelihood | -22.30068 | F-statistic | 25.30756 |
| Durbin-Watson stat | 1.879083 | Prob(F-statistic) | 0.000038 |

المصدر: من إعداد الطالبة

**2- تشخيص النموذج:**

نقوم بتشخيص النموذج من خلال عدة نقاط والهدف هو اختبار قوة النموذج الإحصائي المقدر.

**2-1- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم: (عند مستوى معنوية 5%)**

والهدف من هذا الإجراء هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات المقدرة لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت لها دلالة من الناحية الإحصائية.

بعد تقدير النموذج:

$$\hat{U}_t = 15{,}94 + 4{,}59.10^{-11}G_t - 5{,}17.10^{-11}I_t + 3{,}90.10^{-13}X_t + 3{,}45.10^{-11}M_t + 3{,}45.10^{-12}M_{2_t} + 0{,}167P_t$$

(2,417) $(1{,}04.10^{-11})$ $(9{,}98.10^{-12})$ $(1{,}73.10^{-12})$ (1,25.10-11) $(3{,}45.10^{-12})$ (0,073)

n = 16 $R^2$= 0,94 F = 25,30

*اختبار المعنوية الإحصائية لـ $\beta_0$ (معامل الثابت):

$H_0 : \beta_0 = 0$ ليس لها معنوية إحصائية

$H_1 : \beta_0 \neq 0$ لها معنوية إحصائية

$$t_T = t_{(n-k;\alpha/2)} = t_{(9.0;0.25)} = 2.262$$

**الشكل رقم(12):**تمثيل بياني لاختبار معنوية ل $\beta_0$ بتوزيع ستودنت.

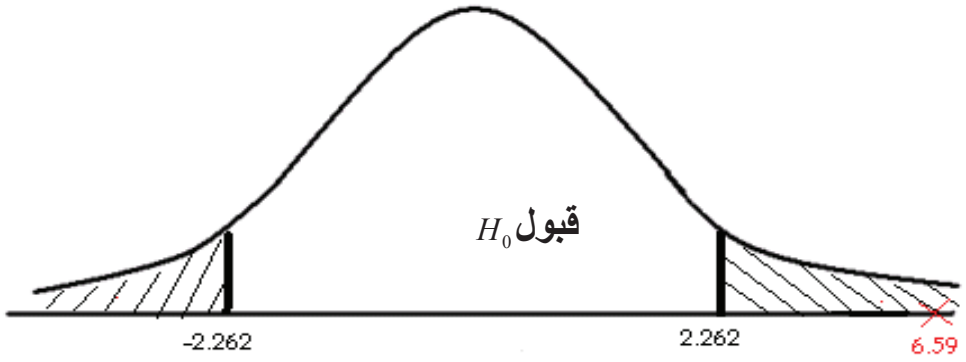


المصدر:من إعداد الطالبة

بما إن الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية المجدولة$(t_T = 2.262\langle|t_c| = 6.59)$ عند مستوى معنوية 5 % و منه نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$أي المعلمة المقدرة $B_0$ تختلف معنويا على الصفر أي لها معنوية إحصائية.

***اختبار المعنوية الإحصائية ل $B_1$ : (معامل الإنفاق الحكومي)**

$H_0 : B_1 = 0$

$H_1 : B_1 \neq 0$

بما أن: $|t_c| \rangle t_T$ | نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$أي المعلمة المقدرة $B_1$لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % .

***اختبار المعنوية الإحصائية لـ $B_2$ : (معامل الاستثمار)**

$H_0 : B_2 = 0$

$H_1 : B_2 \neq 0$

بما أن $|t_c| \rangle t_T$ | نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ أي أن المعلمة المقدرة $B_2$ لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

*** اختبار المعنوية الإحصائية لـ $B_3$ :( معامل الصادرات)**

$H_0: B_3 = 0$

$H_0: B_3 \neq 0$

بما أن $|t_c| \langle t_T$ |نقبل $H_0$ ومنه تكون المعلمة المقدرة $B_3$ ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

*** اختبار المعنوية الإحصائية لـ $B_4$ :( معامل الواردات )**

$H_0: B_4 = 0$

$H_0: B_4 \neq 0$

بما أن $|t_c| \rangle t_T$ نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ أي أن المعلمة المقدرة $B_4$ لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

*اختبار المعنوية الإحصائية لـ $B_5$ :( معامل الكتلة النقدية M2 )

$H_0: B_5 = 0$

$H_0: B_5 \neq 0$

بما أن $|t_c| \langle t_T$ نقبل الفرضية $H_0$ أي $B_5$ ليس لها معنوية إحصائية.

*اختبار المعنوية الإحصائية لـ $B_6$ :( معامل معدل التضخم )

$H_0: B_6 = 0$

$H_0: B_6 \neq 0$

بما أن $|t_c| \langle t_T$ نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ أي أن المقدرة $B_3$ لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

**2-2- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:**

النموذج ليس له معنوية إحصائية $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$

النموذج له معنوية إحصائية $H_1 : \exists$ معامل $\neq 0$

$$F_c = \frac{R^2 / (K-1)}{(1-R^2)/(n-K)} \qquad F_{\alpha(k-1;n-k)}$$

$F_{0.05(6,9)} = 3{,}37$

**الشكل رقم (13):** تمثيل بياني لاختبار المعنوية الكلية للنموذج بفيشر.

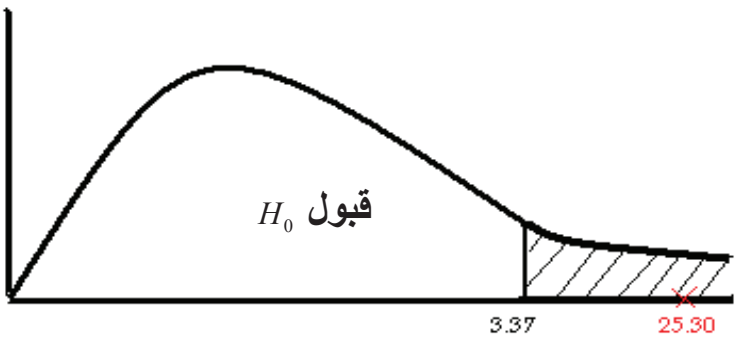


المصدر: من إعداد الطالبة

بما أن $F_c \rangle F_T$ نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ ومنه للنموذج معنوية إحصائية وله القدرة على التفسير وهو مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

***معامل التحديد: (اختبار القوة أو الجودة التفسيرية للنموذج)**

يقيس هذا المعامل جودة التوفيق والارتباط بين المتغيرات المفسرة $(G,I,X,M,M_2,P)$ والمتغيرة المفسرة (U) كما يقيس القدرة التفسيرية للنموذج وهو يعبر عن نسبة تأثير كل المتغيرات المفسرة في المتغير التابع U.

كما نلاحظ في الشكل (11) أن معامل التحديد لنموذج تساوي 0.94 وهذا يدل على أن هناك جودة عالية في التوفيق والارتباط بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، حيث نجد أن القدرة التفسيرية لنموذج عالية جدا حيث كل المحددات تفسر معدل البطالة بنسبة 94.40%.

**2 -3 مقارنة بيانات النموذج الأصلي والمقدر:**

**الشكل رقم (14): مقارنة بيانات النموذج الأصلي و المقدر.**

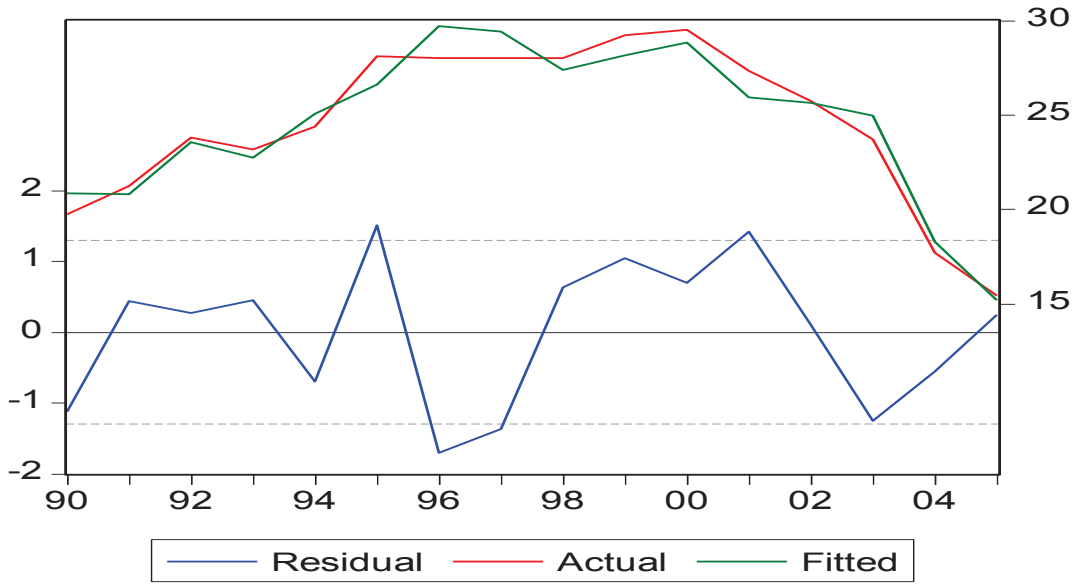


المصدر:من إعداد الطالبة.

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى معدل البطالة المقدر ( Fitted) تقريبا متطابق مع منحنى معدل البطالة المشاهد أو الفعلي ( Actual) وهذا ما يؤكد لنا نجاعة النموذج المقدر (بالإضافة إلى ما سبق دراسته).

**2 -3 اختبار الاستقلالية بين الأخطاء (اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء)**

**اختبار دربين واتسون:**

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل:

$$\varepsilon_t = P\varepsilon_{t-1} + V_t \;\; ; \;\; V_t \quad N(0, \delta_v^2)$$

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$H_0 : P = 0$ لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$H_1 : P \neq 0$ يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

DW $(d_L; d_U; \alpha, n; k-1)$

بما أن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج ستة متغيرات فإنه يتعذر علينا إيجاد القيم $d_L, d_U$ لأن جدول الذي يحتوي على القيم المجدولة لداربين وتسون لا تحتوي على أكثر من خمسة متغيرات مستقلة انظر الملحق رقم ( 09).إلا أن القيمة المحسوبة $DW = 1.87$ [1] قريبة من العدد 2 و هذا يوحي لنا بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

إلا أن هذا يبقى مجرد شك ولهذا نلجئ إلى تقدير معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء P .

**الشكل رقم(15):** تقدير معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Dependent Variable: E
Method: Least Squares
Date: 06/23/07 Time: 11:06
Sample(adjusted): 1991 2005
Included observations: 15 after adjusting endpoints

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| E(-1) | 0.016509 | 0.256179 | 0.064444 | 0.9495 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | -0.005879 | Mean dependent var | 0.075517 |
| Adjusted R-squared | -0.005879 | S.D. dependent var | 0.994505 |
| S.E. of regression | 0.997425 | Akaike info criterion | 2.897060 |
| Sum squared resid | 13.92798 | Schwarz criterion | 2.944264 |
| Log likelihood | -20.72795 | Durbin-Watson stat | 1.899589 |

المصدر : من إعداد الطالبة.

بما أن القيمة المحسوبة $(t_{C=0.064})$ اصغر من القيمة المجدولة $(t_{T=2.262})$ نقبل $H_0$ أي معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء ليس له معنوية و منه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

* **اختبار Breusch GodFrey:**

يمكن أن نبين ونؤكد الاستقلالية من خلال إحصائية **Breusch God Frey** حيث نلاحظ أن:

$H_0 : P_0 = P_1 = 0$

$H_1 : \exists$ معامل $\neq 0$

[1] : انظر الشكل رقم (11)

**الشكل رقم (16):**نتائج اختبار Breusch GodFrey

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.540515 | Probability | 0.604936 |
| Obs*R-squared | 2.140381 | Probability | 0.342943 |

المصدر: من إعداد الطالبة

$BG = n.R^2 = 2.14$

$X^2_{0.05}(2) = 5.99$

وبما أن الإحصائية المحسوبة $(BG = 2.14)$ أقل من الإحصائية المجدولة $(X^2_{0.05}(2))$ نقبل $H_0$ ونرفض $H_1$ أي لا يوجد دليل على وجود ارتباط ذاتي بين الخطاء.

**2-4-اختبار استقرارية البواقي:**

**الشكل رقم (17):**دالة الارتباط الذاتي للبواقي.

Date: 06/23/07 Time: 11:16
Sample: 1990 2005
Included observations: 16

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.016 | 0.016 | 0.0052 | 0.943 |
| | | 2 | -0.207 | -0.207 | 0.8827 | 0.643 |
| | | 3 | -0.176 | -0.176 | 1.5672 | 0.667 |
| | | 4 | -0.193 | -0.254 | 2.4625 | 0.651 |
| | | 5 | -0.392 | -0.556 | 6.4949 | 0.261 |
| | | 6 | 0.332 | 0.129 | 9.6729 | 0.139 |
| | | 7 | 0.305 | 0.026 | 12.648 | 0.081 |
| | | 8 | -0.049 | -0.212 | 12.736 | 0.121 |
| | | 9 | -0.054 | -0.102 | 12.858 | 0.169 |
| | | 10 | 0.003 | -0.131 | 12.858 | 0.232 |
| | | 11 | -0.152 | 0.100 | 14.183 | 0.223 |
| | | 12 | -0.046 | -0.026 | 14.334 | 0.280 |

المصدر : من إعداد الطالبة

نلاحظ من الشكل أن سلسلة البواقي مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لهذه البواقي لا تختلف معنويا عن الصفر فهي تقع كلها داخل مجال الثقة، عند مستوى معنوية 5%.

* **اختبار :Ljumg-Box-Pierce (للبواقي):**

من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نقوم باختبار Ljumg-Box-Pierce.والهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت معالم دالتي الارتباط الذاتي الكلية و الجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية .

$H_0$ : 0 جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي لا تختلف عن

$H_1$ : 0 جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي تختلف عن

$\varphi^* = n(n+2)\sum_{i=1}^{k}(k-i)r^2$ $\chi^2_{k-p-q}$

$\varphi* = 14.334$ ; $\chi^2_{0.05,12} = 21.026$

بما أن الإحصائية المحسوبة أقلا تماما $(\varphi* = 14.334)$ من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05,12} = 21.026$ () بدرجة حرية 12 وبنسبة معنوية 5% ومنه نقبل $H_0$ أي البواقي ذات تشويش أبيض.

**2-5-اختبار استقرارية مربعات البواقي:**

**الشكل رقم (18):**دالة الارتباط الذاتي للمربعات لبواقي.

Date: 06/23/07 Time: 11:17
Sample: 1990 2005
Included observations: 16

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.212 | 0.212 | 0.8632 | 0.353 |
| | | 2 | 0.045 | 0.000 | 0.9047 | 0.636 |
| | | 3 | -0.364 | -0.392 | 3.8479 | 0.278 |
| | | 4 | -0.244 | -0.108 | 5.2759 | 0.260 |
| | | 5 | -0.079 | 0.045 | 5.4380 | 0.365 |
| | | 6 | 0.066 | -0.043 | 5.5625 | 0.474 |
| | | 7 | 0.033 | -0.124 | 5.5974 | 0.587 |
| | | 8 | -0.119 | -0.193 | 6.1035 | 0.636 |
| | | 9 | -0.209 | -0.188 | 7.8951 | 0.545 |
| | | 10 | -0.113 | -0.075 | 8.5122 | 0.579 |
| | | 11 | 0.109 | 0.046 | 9.1939 | 0.604 |
| | | 12 | 0.034 | -0.246 | 9.2794 | 0.679 |

المصدر : من إعداد الطالبة

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سلسلة مربعات البواقي مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي لا تختلف معنويا عن الصفر فهي تقع كلها داخل مجال الثقة، عند مستوى معنوية 5%.

* **اختبار Ljumg-Box-Pierce (لمربعات البواقي):**

من خلال دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نقوم بهذا الاختبار بما أن الإحصائية المحسوبة $(\varphi^* = 9.279)$أقل تماما من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05,12} = 21.026$ () بدرجة حرية 12 وبنسبة معنوية 5% نقبل $H_0$ أن مربعات البواقي مستقرة.

**2-6- اختبار تجانس تباين الأخطاء:**

* **اختبار White:**

$H_0$ : تباين الأخطاء متجانس

$H_1$ : تباين الأخطاء غير متجانس

$LM = n.R^2$ $\chi^2_\alpha(2k)$ $\chi^2_{0.05}(12) = 21.026$

**الشكل رقم (19):** نتائج اختبار White

| White Heteroskedasticity Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.396084 | Probability | 0.438977 |
| Obs*R-squared | 13.56999 | Probability | 0.329006 |

المصدر: من إعداد الطالبة

**الشكل رقم (20):** تمثيل نتائج اختبار White بيانيا.

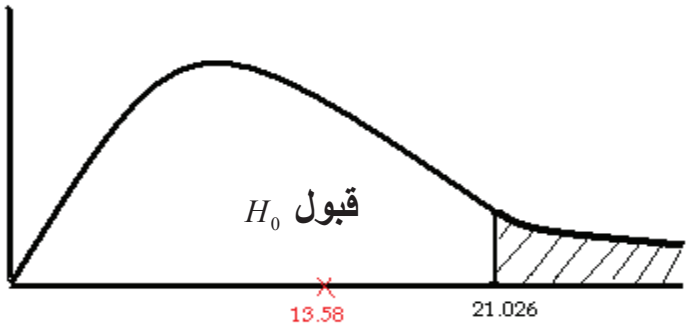


المصدر: من إعداد الطالبة

بما أن الإحصائية المحسوبة (LM=13.58) اقل تماما من القيمة الجدولة $\chi^2_{0.05}(12) = 21.026$ () ومنه التباين للأخطاء متجانس.

* **اختبار ARCH-LM:**

والهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي ويعتمد على مضاعف لاغرانج.

$H_0$ : التباين الشرطي متجانس

$H_1$ : تباين الشرطي غير متجانس

$LM = n.R^2 \qquad \chi^2_\alpha(P)$

**الشكل رقم (21):** نتائج اختبار ARCH-LM

| ARCH Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.674436 | Probability | 0.426314 |
| Obs*R-squared | 0.739814 | Probability | 0.389720 |

المصدر: من إعداد الطالبة.

بما أن الإحصائية ( LM=0.73) أقل تماما من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05}(1) = 3.841$ ()
عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل $H_0$ التباين الشرطي متجانس (أي لا يوجد أثر ARCH).

**7-2-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

تمكننا هذه الاختبارات من معرفة ما إذا كانت البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي ، من خلال اختبار Skewness Jarque-Berra kurtosis .

**الشكل رقم(22):معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.**

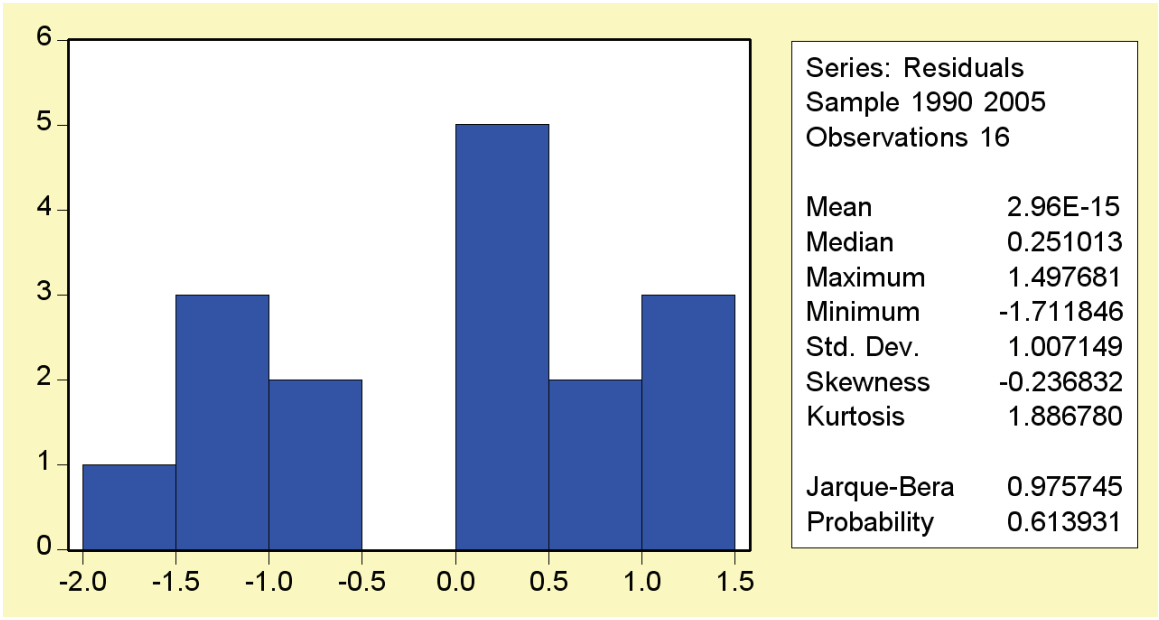


المصدر: من إعداد الطالبة.

* اختبار (kurtosis) و (Skewness)

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق اختبار فرضيتي التناظر والتسطح باستعمال معامل (Skewness) ومعامل (kurtosis) على الترتيب.

*اختبار فرضية التناظر (Skewness) :

$H_0 : V_1 = 0$ سلسلة البواقي متناظرة

$H_1 : V_1 \neq 0$ سلسلة البواقي غير متناظرة

$$V = \frac{B_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{-0.23 - 0}{\sqrt{\frac{6}{16}}} = -0.375$$

$$t_{n-K}^{\frac{\alpha}{2}} = t_{16-7}^{0.025} = 2.262$$

بما انه الإحصائية المحسوبة $(V_1 = 0.375)$ بالقيمة المطلقة اصغر تماما من الإحصائية المجدولة $(t_9^{0.02} 2.262)$ ومنه نقبل سلسلة البواقي متناظرة .

*اختبار التسطح الطبيعي : (kurtosis)

سلسلة البواقي لها تسطح الطبيعي : $H_0 : V_2 = 0$

سلسلة البواقي ليسلها تسطح الطبيعي : $H_1 : V_2 \neq 0$

$$V_2 = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{1.88 - 3}{\sqrt{\frac{24}{16}}} = -0.914$$

بما أن القيمة المحسوبة $(V_{2=-0.914})$ بالقيمة المطلقة اقل تماما من القيمة المجدولة $(t_9^{0.025} = 2.262)$ وبذلك نقبل $H_0$ أي سلسلة البواقي لها تسطح طبيعي .

اختبار جاك بيرا ( JARQUE- BERA ) :

يجمع هذا الاختبا ر بين نتائج الاختباري ن السابقين ،فإذا كانت $B_1^{1/2}.B_2$ تتابعان التوزيع الطبيعي ، فان القيمة S تتبع توزيع $\chi^2$ بدرجة حرية 2 حيث :

$$S = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \rightarrow \chi_\alpha^2(2)$$

$S > \chi_\alpha^2(2)$ نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمستوى معنوية $\alpha\%$ .

$H_0$ : سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي

$H_1$ : سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي

$$S = \frac{16}{6}(-2.23)^2 + \frac{16}{24}(1.88 - 3)^2 = 0.985$$

$$\chi_{0.05}^2(2) = 5.991$$

بما أن $S < \chi_{0.05}^2(2)$ نقبل : $H_0$ أي أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5% ولتأكيد ما سبق نبين دالة الكثافة للبواقي القدرة .

**الشكل رقم (23):** دالة الكثافة للبواقي المقدرة.

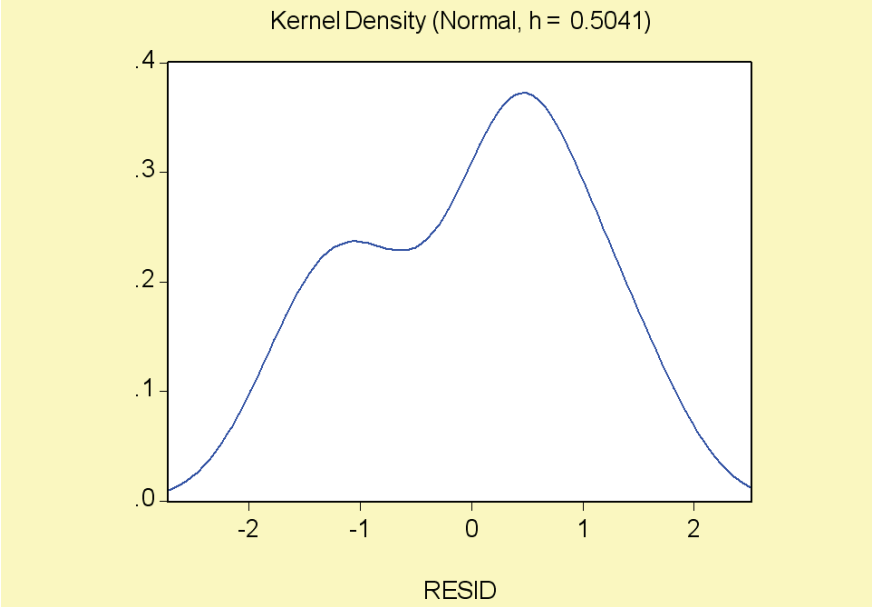


المصدر :من إعداد الطالبة.

**خلاصة الدراسة :**

من خلال نتائج النموذج المقدر،نجد أن معاملات المتغيرات المفسرة لمعدل البطالة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % (القيمة الحرجة هي $t_T = 2.262$) ماعدا معاملي الصادرات و الكتلة النقدية. و بما أن للنموذج ككل معنوية إحصائية فهو مقبول إحصائيا و لهذا لا نقوم بحذف المتغيرات المستقلة التي ليس لها معنوية إحصائية (الصادرات و الكتلة النقدية).

و من خلال الصياغة الرياضية للنموذج المقدر يتضح لنا و جود علاقة طردية بين الإنفاق العمومي,الصادرات، الواردات، الكتلة النقدية، التضخم و البطالة و علاقة عكسية مع الاستثمار .

نحاول تفسير هذه العلاقات اقتصاديا .

أولا: العلاقة بين الاستثمار و معدل البطالة

يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية لكونه يرفع معدلات النمو و يساعد على رفع مستوى و حجم الإنتاج الداخلي و يضمن استغلال الموارد المتاحة بما فيها الموارد البشرية و بالتالي يرفع مستوى التشغيل و يمتص جزءا من البطالة .

و على العموم فالعلاقة بين الاستثمار و التشغيل شديدة الوضوح لأنه بواسطة الاستثمارات يمكن استحداث فرص عمل جديدة من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية و التي بإمكانها أن تساهم في حل جزء من البطالة .

و بالتالي فالعلاقة العكسية بين معدل البطالة و الاستثمار حسب النموذج المقدر تتطابق مع النظرية الاقتصادية .

ثانيا:العلاقة بين الصادرات و البطالة.

تعتبر الصادرات أهم مصدر لإيرادات الدولة و بالتالي فهي تمثل مصدر لإنعاش المشاريع القائمة و تمويل المشاريع الجديدة و لهذا فمن المنطقي إن زيادة الصادرات سينعكس إيجابا على سوق العمل و من ثم تخفيض نسب البطالة.

و في هذا الصدد يجب الإشارة إلى إن الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل كبير إن لم نقل كلي تقريبا على قطاع المحروقات الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.

و مما سبق يمكن القول أن أي انخفاض و لو طفيف في أسعار المحروقات سينتج عنه عنه أثر سلبي كبير على الاقتصاد الوطني و منه اختلال أوضاع سوق العمل عند عجز الدولة على خلق مناصب عمل جديدة و بالتالي ارتفاع معدل البطالة.

أما من خلال النموذج المقدر نجد أن معامل الصادرات ليس له معنوية إحصائية الشيء الذي يفسر اقتصاديا أن الصادرات ليس لها أي تأثير على معدل البطالة.

و مما سبق نجد أن النموذج لا توافق مع الواقع فيما يخص العلاقة بين الصادرات و معدل البطالة

ثالثا: العلاقة بين الاسترداد و معدل البطالة

يمكن أن يكون للاسترداد اثر ايجابي أو سلبي على سوق العمل و يتوقف هذا على عدة متغيرات مثلا نوع السلع المستوردة ،جودة و أسعار السلع المحلية ..

-إذا كانت السلع المستوردة هي سلع رأس مالية مثلا استثمارات فهذه السلع تساعد و تساهم في إنشاء مشاريع جديدة و يكون لإسترداد هنا اثر ايجابي على سوق العمل و ذلك بخلق مناصب عمل من خلال المشاريع الجديدة النشأة.

-أما إذا كانت السلع المستوردة سلع استهلاكية فعادتا ما يكون للاسترداد اثر سلبي على سوق العمل و ذلك لكونها ستنافس السلع المحلية من ناحية الجودة و السعر فإذا كانت هذه الأخير غير قادرة على مواجه ة السلع الأجنبية فهذا يؤدي إلى تراكم المنتج المحلي في المصانع ولهذا يقوم المنتجين بتخفيض إنتاجهم و محاولة تخفيض تكاليف الإنتاج وهذا لتخفيض سعر منتجاتهم لكي تكون سلعهم اكبر قدرة على المنافسة وهذا ما يجعلهم يقومون بتقليص مناصب العمل و قد يكون هذا الأثر اكبر حدة على المدى البعيد عند عجز السلع المحلية على منافسة السلع الأجنبية ما يؤدي إلى غلق المؤسسات التي لم تستطيع سلعها مواجهة السلع الأجنبية. إلا أن كل ما سبق ذكره يتوقف أيضا على الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع.

و بالتالي قد يكون للاسترداد اثر ايجابي أو سلبي على سوق العمل ومن ثم البطالة و حسب ما لدينا في النموذج المقدر فإن العلاقة بين معدل البطالة و الواردات هي طردية أي زيادة الوردات ينتج عنها زيادة معدل البطالة .

رابعا:العلاقة بين التضخم و معدل البطالة.

يقر فليبس على وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و هذا بسب التوافق الزمني بين تضخم الطلب و تضخم النفقة ،أما العلاقة الموجودة عندنا حسب النموذج المقدر فهي علاقة طردية بين التضخم و البطالة و هذا عكس ما تقر به نظرية فليبس. وتسمى العلاقة الطردية بين التضخم و البطالة في الاقتصاد بظاهرة الركود التضخمي و تفسر هذه الظاهرة بحدوث توافق زمني بين البطالة بسبب انكماش الطلب الكلي و ارتفاع الأسعار بسبب تضخم النفقة .

إن انكماش الطلب الكلي يؤدي إلى هبوط مستوى الناتج و الدخل وهذا ما ينتج عنه انخفاض مستوى التوظيف و بالتالي ارتفاع مستوى البطالة. ولو أخذنا بمفهوم فليبس فإن ارتفاع مستوى البطالة كان لابد أن يقترن بانخفاض مستوى الأسعار إلا أن تضخم النفقة يلاشي تأثيرات النقص في الطلب الكلي على انخفاض الأسعار بل أكثر من ذلك فإن تضخم النفقة لابد أن يطغي على التأثيرات السلبية للنقص الطلب الكلي مما يدفع الأسعار للارتفاع.

ومما سبق نجد أن العلاقة الموجودة في النموذج لا تتوافق مع نظرية فليبس.

بالإضافة إلى كل ما ذكر فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر بشكل كبير على مستوى التشغيل .لكون منضمة التجارة العالمية تسعى إلى إلغاء القيود الكمية و تقليص الرسوم الجمركية و معاملة

السلع الأجنبية بالمثل مع السلع المحلية في السوق الوطنية وتعيير مصلحة التجارة على حساب التنمية ويمكن أن ينعكس كل هذا بشكل ايجابي أو سلبي على سوق العمل.

إن انضمام الجزائر لمنضمة التجارة العالمية يقدم صورة ايجابية للمستثمرين الأجانب ،بالإضافة إلى توجيه الاستثمار المحلي للإنتاج من اجل التصدير و إتاحة فرص للشركات الوطنية للدخول في شراكة فعالة مع الشركات العالمية و الاستفادة من خبرتها المتراكمة و هذا ما سيساعد اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية لتوفرها على العديد من الموارد الطبيعية الأزمة لقيام المشاريع المختلفة وهذا ما يحقق خلق فرص عمل و بالتالي انخفاض معدلات البطالة.

إلى جانب الفكرة السابقة التي تبدوا متفائلة في ظل الظروف السائدة يمكن أن يكون انضمام الجزائر لمنضمة التجارة العالمية أي الانفتاح الخارجي للجزائر اثر سلبي خاصة إن لم تكن منتجاتنا الوطنية قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية هذا ما ينتج عنه تدهور المشاريع المحلية ما ينعكس سلبا على سوق العمل و ارتفاع معدلات البطالة أكثر فأكثر.

و في الأخير يمكن القول بأن التجارة تشكل قوة دافعة لخلق فرص عمل، لأن التجارة الحرة المستقرة توفر مناخا ملائما للنمو الاقتصادي مما يمكن من خلق فرص جديدة للعمل هو حكم نسبي يتوقف على عدة متغيرات (كطبيعة الاقتصاد الوطني) التي تجعل هذا القول صحيح أو خطأ.

و أخيرا يمكن القول بأنه يمكن التحكم في معدل البطالة من خلال التأثير على متغيرات المستقلة المقدمة في النموذج لكن مع مراعاة الظروف و المتغيرات الجديدة.

## الخاتمــة:

تتصدر البطالة المشاكل الرئيسية التي تواجه الجزائر و كثير من الدول النامية و المتقدمة ،وذلك لارتفاع معدلاتها في أغلب الدول و إن كان ارتفاعها في الدول النامية يفوق الدول المتقدمة و التي عادتا ما تنشر بصراحة و بدقة تامة معدلات البطالة التي تسود اقتصادياتها ، بينما يحدث العكس في معظم الدول النامية وذلك تماشيا مع السياسة العامة للدولة.ففي الوقت الحالي أصبحت البطالة من القضايا الملحة و الحاسمة التي لا تقبل بأي حال من الأحوال التأخير أو التأجيل لما لها من أبعاد اقتصادية اجتماعية خطيرة و آثار مدمرة على كيان الأسرة و المجتمع.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم عرض وصفي قياسي لمشكلة البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية و هذا من خلال أربعة فصول حيث تم في الفصل الأول عرض المفاهيم ،التحليلات و القراءات النظرية لظاهرة البطالة بدءا بتعريف الظاهرة و شرح معنى أو مدلول التعريف بالإضافة إلى طريقة حساب معدلها باعتباره احد المقاييس الرئيسة للأداء الاقتصادي ،كما بينا أوجه الاختلاف في قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وذلك بسبب اختلاف الفئة العمرية المحددة للفئة النشيطة حيث يختلف ذاك من دولة إلى أخرى ، الفترة الزمنية التي يقضيها الفرد و هو يبحث عن عمل. ويعتبر حساب هذا المعدل أكثر صعوبة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و ذلك لعدم مصداقية البيانات، يرجع هذا لثقافة المجتمع و ذلك لعدم تسجيل المتعطلين أنفسهم في مكاتب التوظيف بالإضافة إلى عدم توفر و سائل ملائمة لجمع المعلومات و عدم توفر بيانات دقيقة على الاقتصاد غير الرسمي، على الرغم من كبر حجمه و القطاع الحضري و ما يضمه من حرفيين و أصحاب المحلات و المقاهي و لهذا تعرض احتساب معدل البطالة للعديد من الانتقادات و على الرغم من ذلك فانه يبقى المقياس الأكثر انتشارا و الذي تتخذه اغلب الدول للحكم على وضعية سوق العمل .

ولاختلاف البطالة تطرقنا لتصنيف بعض أنواعها تحت مفهومين الأولى البطالة الاختيارية وهي التعطل الايرادي للفرد و التي تظهر إما في شكل بطالة احتكاكية و السبب الرئيسي فيها هو عدم توفر المعلومات عن السوق العمل أي جهل الفرد بالمناصب الموجودة وعدتا ما تكون هذه البطالة قصيرة الأجل.أو في شكل بطالة هيكلة و التي يكون السبب فيها اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة و نوع العمالة المتوفرة .و فيها تكون هناك مناصب شاغرة لكن الأفراد المتعطلين لا يمكنهم العمل فيها لعدم توفر هم على الخبرات أو المهارات المطلوبة و لذلك ترتبط فترة هذه البطالة بالمدة التي يقضيها العاطل لاكتساب الخبرات الجديدة
المطلوبة .بالإضافة إلى البطالة الموسمية و الناتجة عن انخفاض طلب على السلع الموسمية مما يؤدي إلى انخفاض العمال المستخدمة في إنتاج هذه السلع.

إما النوع الثاني فيتمثل في البطالة الإجبارية و الناتجة عن قصور الطلب الكلي وتندرج فيها البطالة الدورية و الناتجة عن التقلبات الدورية في الاقتصاد و تنتشر في حالات الركود و الكساد.

و في الأخير بينا بعض الأنواع الأخرى للبطالة مثل البطالة المقنعة و السلوكية و الوافدة ثم قدمنا تفسيرات البطالة وفقا لبعض المفكرين الاقتصاديين بدءا من الكلاسيك ونيوكلاسيك اللذان فسرا البطالة معتمدين في ذلك على قانون ساي و مجموعة من الفروض مستمدة من شروط المنافسة التامة مستخلصين أن البطالة السائدة هي اختيارية و استبعدوا حدوث أزمات إفراط إنتاج وبطالة على نطاق واسع وتعرضنا بعد ذلك إلى التحليل الكينزي الذي عارضى النيوكلاسيك في دعوتهم في خفض الأجور للقضاء على البطالة ودعا برفع الأجور لزيادة الطلب الكلي ومن ثم القضاء على البطالة.و قدم كينز أسباب دامغة لنشؤ البطالة تتمثل في:

– قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي .

– تناقص الميل الحدي للاستهلاك و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي .

أما النقديين فأشارو ا إلى معدل البطالة الطبيعي الذي يتوافق مع حالة الاستقرار النقدي و لم يعترفوا بوجود البطالة الإجبارية و اقروا أن البطالة السائدة في البلدان الرأسمالية هي اختيارية ،اما تحليل فليبس بين لنا العلاقة العكسية بين البطالة و التضخم إلا أنها تعرضت إلى انتقادات حين ثبت العكس في بداية السبعينيات و ظهور ما يسمى بالركود التضخمي.

و في الأخير تطرقنا إلى التغير التكنولوجي الذي قام على فكرة أن بسبب التطورات التكنولوجيا أصبحت الآلة تحل مكان العديد من الوظائف و بالتالي تلغي الكثير منها إلا أن هذا يعتبر ثمن مؤقت يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي.و نظرا للقصور الذي شاب في التفسيرات التقليدية ظهرت نظريات حديثة حاولت تطوير و تعديل النظريات السابقة منها نظرية رأس المال البشري و نظرية تجزئة السوق العمل و نظرية البحث عن العمل و نظرية البطالة الهيكلية و اجر الكفاءة و نظرية اختلال التوازن ،ثم تعرضنا لأهم الآثار السلبية للبطالة من الجانب الاقتصادي مثل ضياع جزء من الموارد في المجتمع و نقص في الناتج و الدخل القومي ،زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين و هذا يزيد من عجز ميزانية الدولة بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي يعتبر وقعها اكبر حدة على المجتمع و ذلك ناتج عن الحالة النفسية السيئة التي يعاني منها البطال و ينعكس ذلك في ارتفاع معدلات الإدمان ،الجريمة و هذا ما يتطلب ميزانية كبيرة لمكافحة هذه الجرائم وهذا بدوره ينعكس سلبا على الاقتصاد ،بالإضافة إلى الانحرافات الفكرية مما يؤثر بدوره على الاستقرار العام .

و لخطورة هذه المشكلة قام بعض السياسيين و الخبراء و المنضمات الدولية إلى اقتراح حلول تتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي أي انتعاش الحركة الاقتصادية و بالتالي زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل.إلى انه في الواقع نجد أن العلاقة بين النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل أصبحت ضعيفة حيث نجد انه من الممكن ن تزيد المشاريع دون زيادة تذكر لليد العاملة و هذا لإحلال الآلة محل العامل.

أما الاقتراح الثاني يتمثل في خفض تكلفة العمل تنطلق الفكرة من أن تخفيض الأجور يعني تخفيض التكاليف و منه انخفاض الأسعار و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة و للوصول إلى هذا يتوقف على نظام الأجور.و ما يعيب على هذا الاقتراح انه ينظر إلى الأجور على أنها متغير رئسي للنفقة فقط إلا انه تعتبر أيضا مصدر أساسي للطلب المحلي.

أما الاقتراح الأخير يتمثل في تعديل ظروف سوق العمل و التي تقترح إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور،تعديل نظام إعانات البطالة و خفض مزيا مشروعات الضمان الاجتماعي حيث تصبح المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة على تحفيز العمال نحو العمل بالإضافة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

و نتيجة لتحولات و المتغيرات الجديدة التي أصبحت ميزة في اقتصاديات الدول النامية بما فيها الجزائر و الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي لجأت لها الجزائر بعد فشل الإصلاحا ت الذاتية في معالجة اختلال الموازين الاقتصادية الكلية ،عندها أصبحت معدلات البطالة مرشحة للارتفاع أكثر و لهذا قمنا بعرض سياسة الإصلاح الاقتصادي في الفصل الثاني مستعرضين لأهم الأسباب التي أدت الجزائر اللجؤ إلى هذه الاصلاحات حيث تنقسم هذه الأسباب إلى داخلية مثل :ارتفاع معدلات التضخم بسبب السياسة النقدية المتبعة التي أدت إلى الإفراط في عرض النقود ،تراجع مستوى الناتج الداخلي الخام منذ 1987 و تواصل هذا التراجع إلى غاية 1994 و هذا كنتيجة لتراجع معدلات النمو.هذا بالإضافة إلى التبعية الغذائية و العديد من الأسباب الأخرى أما الأسباب الخارجية فتتصدرها أزمة البترول لسنة 1986عندما انخفضت أسعاره و بالتالي انخفاض مداخيل الصادرات و هذا ما اثر سلبا معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى اختلال ميزان المدفوعات ،ارتفاع الديون الخارجية و خدمات الدين و لكل هذا قامت الجزائر باللجوء إلى الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية المؤسسات الدولية و الذي يشتمل على نموذجين يتعلق احدهما بصندوق النقد الدولي و الأخر بالبنك الدولي .حيث يسمى الأول بسياسة التثبيت والتي تهدف إلى إصلاح الاختلالات المالية و النقدية و هذا عن طريق سياسة تشتمل على سياسة مالية انكماشية لسيطرة على عجز ميزانية الدولة و سياسة نقدية تؤثر على الطلب الكلي وتتحكم في التضخم و سياسة سعر الصرف.أما النموذج الثاني يسمى بسياسة التعديل الهيكلي و التي عادتا ما يلجؤ لها عندما تكون الإختلالات الهيكلية عميقة و هي تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض لعلاج التشوهات و العوائق التي يعاني منها الهياكل الاقتصادية .ويتضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءا ت العميقة في الهياكل الاقتصادية مثل إصلاح مؤسسات القطاع العام ،سياسة الأسعار بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية و تشجيع القطاع الخاص كما تطرقنا إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر ضمن هذين البرنامجين التثبيت و التعديل الهيكلي حيث قامت الحكومة من خلال مجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تسير مالي صارم و إعادة النظر في دور الدولة و من أهم هذه السياسات سياسة الميزانية تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة و ترشيد الإنفاق العام و سياسة النقدية تسعى إلى تقليص التوسع النقدي و دعم قيمة الدينار الجزائري...الخ بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار...الخ.

كما تطرقنا إلى أهداف هذه البرامج و بينا تأثير إجراءات سياسة الإصلاح الاقتصادي على البطالة و انعكاسات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على الجزائر حيث تصنف إلى آثار ايجابية مثل تطور معدل نمو الناتج المحلي و تطور احتياطات الصرف و انخفاض معدل التضخم و تحسين الميزانية العامة أما الآثار السلبية تتمثل في انخفاض المستوى المعيشي و القدرة الشرائية و ارتفاع معدلات البطالة و هذا بسبب التسريح الجماعي للعمال كما تعرضنا إلى مدى تأثير برامج الإصلاح على البطالة من خلال النموذج التقليدي و نموذج الترشيد الكمي .

أما الفصل الثالث فحاولنا فيه عرض واقع البطالة بالجزائر قبل و بعد التعديل الهيكلي حيث كانت أوضاع الشغل غير مستقرة خلال 1989-1994 و كان معدل البطالة في ارتفاع مستمر و هذا لتقلص حجم الاستثمارات و ارتفاع تكلفة إنشاء منصب العمل الواحد ،أما بعد 1994 أي بعد تطبيق سياسة التعديل الهيكلي فقد زاد الأمر سوءا في ما يخص المستوى العام لتشغيل و ذلك من جراء خوصصة المؤسسات العمومية و التسريح الجماعي للعمال بغية تخفيض النفقات العمومية و بذلك عرف معدل البطالة بالجزائر زيادة متتالية منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث كان يقدر بنسبة 23.15 % سنة 1993 ليصل إلى 29.4% سنة 1999.و أصبح الاقتصاد الجزائري غير قادر على خلق مناصب جديدة تستوعب العمالة المتوفرة و التي تشمل الأفراد الطالبين للعمل أول مرة زائد المسرحين من عملهم نتيجة حل و خوصصة المؤسسات العمومية أما بعد سنة 2000 بدت تظهر بعض النتائج الايجابية عندما تراجع معدل البطالة ليصل إلى 15.4 % سنة 2005 بعد أن كان 29.5% سنة 2000.

كما بينا من خلال هذا الفصل أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة و قسمنها إلى عوامل خارجة عن سيطرة الحكومة و هي العوامل التي لا تعتبر الحكومة مسئولة عنها مسؤولية مباشرة نذكر منها: انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بالإضافة إلى انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي هذا ما أدى إلى انخفاض عائدات الصادرات كون الدولار الأمريكي هو وحدة التعامل مع الخارج.و هذا ما يبين لنا مدى عشوائية تذبذب عائدات المحروقات و ما يمكن أن يسببه من اختلال في الاقتصاد الجزائري ،بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي كان غير مستقر في بداية التسعينات الذي انجر عنه فقدان العديد من العمال لعملهم بسبب حرق و تفجير المصانع بالإضافة إلى تحول جزء كبير من النفقات العمومية إلى بناء و ترميم المرافق و المصانع المدمرة و شراء تجهيزات لقوات الأمن بغية السيطرة على الوضع الأمني و الذي تسبب في هروب المستثمرين الأجانب و تحطيم كلي للقطاع السياحي ،عوض أن تصحر هذه الأموال لإنشاء مشاريع جديدة لدفع عجلة التنمية.

هذا بالإضافة إلى الانفجار الديمغرافي و ثقل المديونية و نقص مصادر التمويل لإنعاش و تمويل مشاريع اقتصادية أما الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة تتمثل في عدم الموازاة بين الزيادة في خريجي المدارس و مراكز التكوين، المعاهد و الجامعات و مناصب العمل المتوفرة و هذا لفقدان همزة وصل بين مؤسسات التعليم و المؤسسات الاقتصادية .

أما خصائص البطالة بالجزائر تتمثل في نوعية الأشخاص العاطلين حيث تقدر 80 % من البطالين دون 30 سنة كما انه ثلثي من مجموع البطالين هم طالبين للعمل لأول مرة كما انه في السنوات الأخيرة يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث حيث بلغت 38 %بنسبة 1998.

ونظرا للآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي بالنسبة للتشغيل سعت السلطات للتخفيف من حدة هذه الآثار وذلك بقيامها بعدة اجرءات ارتكزت حول ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في نضام التقاعد المسبق مما يؤدي خلق مناصب عمل ، تقليص المدة القانونية للعمل و ذلك بتقسيم العمل بين الأفراد المشتغلين و المتعطلين بالإضافة إلى نظام التامين على البطالة و من بين أهم النتائج المحققة في مجال التشريع لعلاقات العمل بموجب برنامج التعديل الهيكلي هي البطالة التقنية كصيغة بديلة للحفاظ على منصب الشغل ، التقاعد المسبق ،التأمين ضد البطالة و صيغة الذهاب الإرادي مقابل حصولهم على تعويضات مالية مغرية وهذا بغية تقليص عدد العمال.

جهزت الجزائر و سائل عديدة لمواجهة البطالة منها ما هو مسير من طرف الوزارة المكلفة بالعمل مثل:برنامج تشغيل الشباب و التي توفر عمل مؤقت لشباب.و جهاز الإدماج المهني لتشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، و منها ما هو مسير من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية مثل :التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة و تقوم على دفع تعويضات للأشخاص الذين هم في سن العمل ولا يملكون دخل وذلك مقابل مشاركتهم في أشغال ذات المصلحة العامة في ورشات البلدية.و الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة و تتميز بنشاطات بسيطة لا تستدعي معدات ضخمة موجهة بصفة خاصة لشباب البطال و قد تم تطبيقها على مرحلتين الأولى: 1997–2000 حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء و التعمير بتمويل هذه المشاريع من خلال قرض خارجي ،أما المرحلة الثانية 2001–2004:استفادت فيها وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار د.ج لإنشاء 22.000 منصب عمل ثابت سنويا، وتمثل الأشخاص المستفيدين أن جلهم تتراوح أعمارهم ما بين 18و 30 سنة و 60% من المستفيدين سبق و إن كانوا يعملون. أما عقود ما قبل التشغيل الممولة من طرف حساب الخزينة الخاص الذي يكرس تشغيل الشباب و تخص عقود ما قبل التشغيل مكافحة بطالة الشباب المتحصلين على شهادة التعليم العالي و المعاهد الوطنية للتكوين إلا أنها تعتبر حلول مؤقتة لشباب لكون المناصب المنشأة هي مناصب مؤقت كما تم إعداد برنامج لتنمية الجماعية سنة 1998 و ذلك قصد تحسين ظروف المعيشة للسكان المناطق غير المجهزة من خلال ترقية مشاريع صغيرة من خلال إنشاء مناصب شغل و يتم ذلك بالتعاون بين المستفيدين و البلدية إلا أنها و جدت هذه البرامج نقائص و ذلك بسبب نقص القدرات التساهمية في الجوانب التقنية .أما في 1999 دخل جهاز القروض المصغرة في إطار التنفيذ و تمنح هذه القروض إلى الأشخاص الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية حيث يلتزم المستفيد بدفع 10 % من تكلفة المشروع كحصة شخصية و دفع 1 %من تكلفة المشروع كحق الانضمام إلى صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة لدى مصالح الوكالة الوطنية لتأمين من البطالة و دفع فوائد منخفضة بنسبة 2 %.

بالإضافة إلا ما ذكرناه فهناك أجهزة حماية العمال و المساعدة على إعادة الإدماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين و التي تهدف إلى الحفاظ على مناصب العمل أو مساعدة العمال المسرحين في إطار عمليات تسريح العمال للعودة للعمل و ذلك من خلال مجموعة إجراءات منها دفع تعويض التأمين على البطالة و إنشاء مراكز للبحث عن العمل يساعد الشباب لإيجاد عمل .

و جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب و تسيره الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و ذلك لتنمية روح المبادرة لدى الشباب و دفعهم إلى إنشاء مؤسسات مصغرى.

و أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات :جهاز صيانة التشغيل و يتمثل في إنشاء صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية،أما ترقية الاستثمارات تتمثل في اتخاذ السلطات عدة إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسة و ترقية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها الجزائر إلا انه ما يزال التشغيل إشكالية تواجه الاقتصاد لذلك تطرقنا في هذا الفصل لآفاق التشغيل بالجزائر من خلال فرضيات التنبؤ و إمكانية استحداث و وظائف جديدة،و تختلف فرضيات التنبؤ باختلاف الأطراف المكلفة به غير أن هذا الاختلاف لا يتناقض مع الهدف المرجو الوصول إليه و المتمثل في تقدير العمالة المستقبلية و تتدرج الفرضيات المعتمدة ضمن مايلي :

-الاطار العام:و يتضمن مجموعة فرضيات منها تطور بطيء للإنتاج الداخلي الخام على المدى المتوسط و يتسارع على المدى الطويل ، معدل الإنتاج الداخلي الخام اكبر من معدل تطورا لفئ ة النشيطة و الوصول إلى استقرار اقتصادي و الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية و ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص و المشاريع الفردية القادرة على استحداث مناصب شغل.

-الفرضيات المعتمدة :تشتمل على عدة فرضيات منها توقع الوزارة المنتدبة للتخطيط في المدى المتوسط إلى إمكانية رفع نسبة النمو السنوي للتشغيل هذا ما يسمح بالحفاظ على مستوى البطالة الحالي في انتظار انتعاش الاستثمارات الوطنية العمومية و الخاصة لخلق مناصب عمل، بالإضافة إلى مجموعة فرضيات التي وضعها المخطط الوطني لمكافحة البطالة .

- مناصب الشغل المنتظرة :حسب الفرضيات السابقة يكون الوضع التشغيلي في المستقبل غير مشجع،حسب الأوضاع الاقتصادية و السياسة الحالية و يكون من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة في ما يخص التشغيل.

أما في ما يخص إمكانية استحداث وظائف جديدة فانه يلاحظ في السنوات الأخيرة قلة العرض لمناصب العمل الدائمة إذا اعتمدت المؤسسات الوطنية على نظام العقود ذات المدة المحددة أو المفتوحة في الوقت الذي يعاني فيه سوق العمل اختلالات كبيرة و على العموم فان آفاق التشغيل بالجزائر تراهن في المقام الأول على القطاع الخاص الذي بإمكانه فتح مناصب عمل جديدة غير مكلفة بالنسبة للدولة و التي تقوم على توجيه و مساعدته لأداء مهامه من خلال تسهيلات منح القروض و الامتيازات الضريبية...الخ

أما الفصل الرابع و الأخير قدمنا فيه دراسة قياسية لمشكلة البطالة بالجزائر حيث تعرضنا فيه لمفهوم الاقتصاد القياسي و النموذج الاقتصادي وعرض مكونات النموذج و التي تتمثل في المعدلات التعريفية التي تعرف متغير

ما باستعمال متغيرات أخرى ،المعدلات السلوكية التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذج والمعادلات الفنية و التي تهتم بتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات.هذا بالإضافة إلى متغيرات النموذج و التي تصنف إلى داخلية، خارجية، المختلفةزمنيا و العشوائية.

و بما أن بناء النموذج الاقتصادي يتطلب المرور بعدة مراحل عرضنا هذه المراحل بصفة مختصرة و المتمثلة في، أولا: تعيين النموذج أي صياغة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ثانيا: تقدير معلمات النموذج و يتطلب هذا الإلمام بطرق الاقتصاد القياسي و افتضاتها ومضامينها.ثالثا: تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج.رابعا:تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ.بالإضافة إلى دراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و الذي يعتبر امتداد للأول بفرض أن المتغير التابع هو دالة خطية لعدة متغيرات مستقلة.

أما الدراسة التطبيقية حولنا من خلالها تقدير نموذج قياسي للبطالة يتكون من متغيرات تؤثر في البطالة و تتحكم فيها السياسة الاقتصادية و تتمثل هذه المتغيرات في الإنفاق العمومي، الاستثمار، الصادرات، الواردات الكتلة النقدية و معدل التضخم و التي اخترناها على أساس النظرية الاقتصادية و استنتاجاتنا من تحليلينا السابقة و الجدير بالذكر أن هناك العديد من المتغيرات الكمية الأخرى التي لم تأخذ بالاعتبار في النموذج و ذلك لصعوبة الحصول على قيمها.بالإضافة إلى المتغيرات الكيفية.وتحصلنا في الأخير على نموذج قياسي مقبول إحصائيا نتمكن من خلاله التحكم في معدل البطالة و ذلك بالتأثير على إحدى أو جميع المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا.

بالإضافة إلى المتغيرات المذكورة سابقا فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيؤثر أيضا على سوق العمل لكون انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيعطي صورة ايجابية للمستثمرين الأجانب و هذا ما يتيح فرص حقيقية للشراكات الوطنية للدخول في شراكة فعالة مع الشركات العالمية و بهذا ستستفيد من خبرتها و تجاربها بالإضافة إلى توجه الاستثمار المحلي للإنتاج من اجل التصدير و منه زيادة فرص وصول المنتجات المحلية إلى الخارج و كل ما سبق سيساعد على خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تخفيض حجم البطالة.

إن التصور السابق الذي يبدوا متفائل يقابله تصور آخر و هو أن العمل بشروط منظمة التجارة العالمية مثل إلغاء القيود الكمية و تقليص الرسوم الجمركية و معاملة السلع الأجنبية مثل السلع المحلية قد يكون له اثر سلبي على المنتجات المحلية خاصة إن لم تكن قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والسعر و بالتالي تراكم السلع المحلية وهذا ما يؤدي إلى تدهور المشاريع المنتجة لهذه السلع ما يجعلها تخفض من إنتاجها أو توقف تام لنشاطها و بالتالي انخفاض مستوى التشغيل ما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة.

ومن ما سبق نستطيع القول إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يكون له اثر ايجابي أو سلبي على سوق العمل و يتوقف هذا على عدة متغيرات.

و في الأخير نلخص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1- و جود اختلاف واضح بين النظريات الاقتصادية المختلفة، وذلك فيما يخص طرحها و تفسيرها و معالجتها لظاهرة البطالة و يمتد هذا الاختلاف ليشمل تعريف البطالة، و تصنيفها حيث تناولت النظرية الكلاسيكية البطالة

الاحتكاكية أما كينز فأقر بوجود بطالة إجبارية و دعا برفع الأجور للقضاء عليها و قدم أسبابا دامغة لنشوء البطالة تتمثل في:

– قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي.

– تناقص الميل الحدي للاستهلاك و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي .

و أشارت المدرسة النقدوية إلى معدل البطالة الطبيعي.

2– يوجد اختلاف في قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى و هذا بسبب اختلاف الفئة العمرية المحددة للفئة النشيطة، و يعتبر احتساب هذا المعدل أكثر صعوبة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و ذلك لعدم مصداقية البيانات.

و على الرغم من هذا يبقى هذا المقياس الأكثر انتشارا و الذي تتخذه اغلب الدول للحكم على وضعية سوق العمل.

3– نتج عن تطبيق سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تحسن كل من معدل نمو الناتج المحلي و وضعية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم و تقلص عجز الميزانية لكن مقابل كل هذا عرف التشغيل تدهورا كبيرا حيث ارتفع معدل البطالة من أسبابها التسريح الفردي و الجماعي لليد العاملة.

4– خلو برنامج الإصلاح الاقتصادي من سياسة ملائمة و فعالة للتعامل مع الجوانب الاجتماعية و اكتفى بمجموعة من الإجراءات المؤقتة.

5– إن الزيادة في الاستثمارات لا تقابلها بضرورة زيادة في الطلب على اليد العاملة لذلك يجب التميز بين الاستثمارات كثيفة رأس المال و كثيفة اليد العاملة.

6– من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقدير نموذج قياسي للبطالة يتكون من بعض المتغيرات التي تؤثر في البطالة و تتحكم فيها السياسة الاقتصادية و تتمثل هذه المتغيرات في الإنفاق العمومي، الاستثمار، الصادرات، الواردات الكتلة النقدية و معدل التضخم و التي اخترنها على أساس النظرية الاقتصادية و الجدير بالذكر أن هناك العديد من المتغيرات الكمية الأخرى التي لم تأخذ بالاعتبار في النموذج و ذلك لصعوبة الحصول على قيمها.بالإضافة إلى المتغيرات الكيفية. وتحصلنا في الأخير على نموذج قياسي مقبول إحصائيا نتمكن من خلاله التحكم في معدل البطالة و ذلك بالتأثير على إحدى أو جميع المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا.

بالإضافة إلى المتغيرات المذكورة سابقا فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيؤثر بدوره على سوق العمل لكون انضمامها سيعطي صورة ايجابية للمستثمرين الأجانب و هذا ما يتيح فرص حقيقية للشراكات الوطنية للدخول في شراكة فعالة مع الشركات العالمية و بهذا ستستفيد من خبرتها و تجاربها بالإضافة إلى توجه الاستثمار المحلي للإنتاج من اجل التصدير و منه زيادة فرص وصول المنتجات المحلية إلى الخارج و كل ما سبق سيساعد على خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تخفيض حجم البطالة.

إن التصور السابق الذي يبدوا متفائل يقابله تصور آخر و هو أن العمل بشروط منظمة التجارة العالمية مثل إلغاء القيود الكمية و تقليص الرسوم الجمركية و معاملة السلع الأجنبية مثل السلع المحلية قد يكون له اثر سلبي على

المنتجات المحلية خاصة إن لم تكن قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والسعر و بالتالي تراكم السلع المحلية وهذا ما يؤدي إلى تدهور المشاريع المنتجة لهذه السلع ما يجعلها تخفض من إنتاجها أو توقف تام لنشاطها و بالتالي انخفاض مستوى التشغيل ما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة.

ومن ما سبق نستطيع القول إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يكون له اثر ايجابي أو سلبي على سوق العمل و يتوقف هذا على عدة متغيرات.

**توصيات الدراسة:**

نقدم بعض النقاط التي نرى انه من الضروري الأخذ بها لمواجهة مشكلة البطالة و تتمثل في:

- الاهتمام أكثر بمصداقية الإحصاءات المنشورة عن سوق العمل و هذا ما يمكننا من الحصول على قاعدة معطيات صحيحة و دقيقة و بالتالي تكون نتائج الدراسات واقعية أكثر و تمكننا من التنبؤ للمستقبل بشكل صحيح.
- العمل على توفير إحصاءات دقيقة عن كل من مخرجات التعليم وتحليلهم وتصنيفهم و احتياجات سوق العمل.
- السعي وراء تحقيق استقرار امني و هذا لتوفير مناخ استثماري ملائم خاصة للمستثمرين الأجانب.
- تسيير حصول الشباب على القروض و ذلك بغرض تشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة التي تعتمد على إمكانيات محلية لخلق فرص عمل إضافية.
- توفير معلومات دقيقة عن سوق العمل و تبيين الخصائص المختلفة للقوة العاملة و نشرها وتحديثها باستمرار.
- ضرورة إصلاح النظام التعليمي والاهتمام أكثر بالجانب التعليمي من خلال تحسينه و تطويره بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل .
- محاولة الربط بين المؤسسات التعليمية و الاقتصادية و ذلك بالتدريب الطلاب خلال الفترة الدراسية في المؤسسات الاقتصادية حتى يكون الخريجين ذوي خبرة مهنية.
- إعادة تأهيل العمالة الزائدة و تدريبها حسب احتياجات سوق العمل.
- إعادة النظر في سياسة الأجور خاصة المتدنية منها لبعض وحدات القطاع العام خاصة قطاع الإدارة والتوظيف العمومي بصفة عامة. الشيء الذي سيقلل من احتمالات الإضراب وعدم الاستقرار وما ينجر عنه من خسائر ستنعكس سلبا على أداء إنتاجية عنصر العمل، إن إتباع سياسة رشيدة بشأن الحد الأدنى للأجور في ضوء الحجم الكبير للضرائب على الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، سيسهم في الحد من انتقال العمال غير المهرة إلى القطاع غير الرسمي.
- نشر التوعية بين رجال الأعمال للمساعدة في خلق مناصب عمل من خلال إنشاء مشاريع ذات كثافة عمالية وتحفيزهم من خلال الإعفاءات الضريبة مثلا.

- تنمية الجانب الزراعي لكونه من المشاريع كثيفة العاملة و لا تكلف الدولة الكثير من الأموال و ذلك من خلال منح أراضي زراعية لشباب .
- الاهتمام بتجارب الدول الأخرى فيما يخص سوق العمل و ذلك بغية الاستفادة منها بعد تكييفها على حسب اقتصادنا الوطني.
- ترشيد و إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي على نحو يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل .
- تشجيع الخريجين على دخول ميادين جديدة للعمل في المناطق الريفية و دفعهم نحو الاعتماد على النفس، و العمل الحر.
- القيام بالمتابعة الميدانية لكل من استفادة من قرض أو قطعة ارض أو إعفاء ضريبي...الخ و هذا لتأكد من سير نشاطه .
- توفير الدعم اللازم للقطاعات الاقتصادية التي تتميز بكثافة عالية لليد العاملة ومن بينها قطاع الزراعة وقطاع البناء كونه يمكن أن يوفر عدد كبير من الوظائف لسد النقص في أزمة السكن.

## الخاتمــة:

تتصدر البطالة المشاكل الرئيسية التي تواجه الجزائر و كثير من الدول النامية و المتقدمة ،وذلك لارتفاع معدلاتها في أغلب الدول و إن كان ارتفاعها في الدول النامية يفوق الدول المتقدمة و التي عادتا ما تنشر بصراحة و بدقة تامة معدلات البطالة التي تسود اقتصادياتها ، بينما يحدث العكس في معظم الدول النامية وذلك تماشيا مع السياسة العامة للدولة.ففي الوقت الحالي أصبحت البطالة من القضايا الملحة و الحاسمة التي لا تقبل بأي حال من الأحوال التأخير أو التأجيل لما لها من أبعاد اقتصادية اجتماعية خطيرة و آثار مدمرة على كيان الأسرة و المجتمع.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم عرض وصفي قياسي لمشكلة البطالة بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية و هذا من خلال أربعة فصول حيث تم في الفصل الأول عرض المفاهيم ،التحليلات و القراءات النظرية لظاهرة البطالة بدءا بتعريف الظاهرة و شرح معنى أو مدلول التعريف بالإضافة إلى طريقة حساب معدلها باعتباره احد المقاييس الرئيسة للأداء الاقتصادي ،كما بينا أوجه الاختلاف في قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وذلك بسبب اختلاف الفئة العمرية المحددة للفئة النشيطة حيث يختلف ذاك من دولة إلى أخرى ، الفترة الزمنية التي يقضيها الفرد و هو يبحث عن عمل. ويعتبر حساب هذا المعدل أكثر صعوبة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و ذلك لعدم مصداقية البيانات، يرجع هذا لثقافة المجتمع و ذلك لعدم تسجيل المتعطلين أنفسهم في مكاتب التوظيف بالإضافة إلى عدم توفر و سائل ملائمة لجمع المعلومات و عدم توفر بيانات دقيقة على الاقتصاد غير الرسمي، على الرغم من كبر حجمه و القطاع الحضري و ما يضمه من حرفيين و أصحاب المحلات و المقاهي و لهذا تعرض احتساب معدل البطالة للعديد من الانتقادات و على الرغم من ذلك فانه يبقى المقياس الأكثر انتشارا و الذي تتخذه اغلب الدول للحكم على وضعية سوق العمل .

ولاختلاف البطالة تطرقنا لتصنيف بعض أنواعها تحت مفهومين الأولى البطالة الاختيارية وهي التعطل الايرادي للفرد و التي تظهر إما في شكل بطالة احتكاكية و السبب الرئيسي فيها هو عدم توفر المعلومات عن السوق العمل أي جهل الفرد بالمناصب الموجودة وعدتا ما تكون هذه البطالة قصيرة الأجل.أو في شكل بطالة هيكلة و التي يكون السبب فيها اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة و نوع العمالة المتوفرة .و فيها تكون هناك مناصب شاغرة لكن الأفراد المتعطلين لا يمكنهم العمل فيها لعدم توفر هم على الخبرات أو المهارات المطلوبة و لذلك ترتبط فترة هذه البطالة بالمدة التي يقضيها العاطل لاكتساب الخبرات الجديدة
المطلوبة .بالإضافة إلى البطالة الموسمية و الناتجة عن انخفاض طلب على السلع الموسمية مما يؤدي إلى انخفاض العمال المستخدمة في إنتاج هذه السلع.

إما النوع الثاني فيتمثل في البطالة الإجبارية و الناتجة عن قصور الطلب الكلي وتندرج فيها البطالة الدورية و الناتجة عن التقلبات الدورية في الاقتصاد و تنتشر في حالات الركود و الكساد.

و في الأخير بينا بعض الأنواع الأخرى للبطالة مثل البطالة المقنعة و السلوكية و الوافدة ثم قدمنا تفسيرات البطالة وفقا لبعض المفكرين الاقتصاديين بدءا من الكلاسيك ونيوكلاسيك اللذان فسرا البطالة معتمدين في ذلك على قانون ساي و مجموعة من الفروض مستمدة من شروط المنافسة التامة مستخلصين أن البطالة السائدة هي اختيارية و استبعدوا حدوث أزمات إفراط إنتاج وبطالة على نطاق واسع وتعرضنا بعد ذلك إلى التحليل الكينزي الذي عارضى النيوكلاسيك في دعوتهم في خفض الأجور للقضاء على البطالة ودعا برفع الأجور لزيادة الطلب الكلي ومن ثم القضاء على البطالة.و قدم كينز أسباب دامغة لنشؤ البطالة تتمثل في:

– قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي .

– تناقص الميل الحدي للاستهلاك و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي .

أما النقديين فأشارو ا إلى معدل البطالة الطبيعي الذي يتوافق مع حالة الاستقرار النقدي و لم يعترفوا بوجود البطالة الإجبارية و اقروا أن البطالة السائدة في البلدان الرأسمالية هي اختيارية ،اما تحليل فليبس بين لنا العلاقة العكسية بين البطالة و التضخم إلا أنها تعرضت إلى انتقادات حين ثبت العكس في بداية السبعينيات و ظهور ما يسمى بالركود التضخمي.

و في الأخير تطرقنا إلى التغير التكنولوجي الذي قام على فكرة أن بسبب التطورات التكنولوجيا أصبحت الآلة تحل مكان العديد من الوظائف و بالتالي تلغي الكثير منها إلا أن هذا يعتبر ثمن مؤقت يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي.و نظرا للقصور الذي شاب في التفسيرات التقليدية ظهرت نظريات حديثة حاولت تطوير و تعديل النظريات السابقة منها نظرية رأس المال البشري و نظرية تجزئة السوق العمل و نظرية البحث عن العمل و نظرية البطالة الهيكلية و اجر الكفاءة و نظرية اختلال التوازن ،ثم تعرضنا لأهم الآثار السلبية للبطالة من الجانب الاقتصادي مثل ضياع جزء من الموارد في المجتمع و نقص في الناتج و الدخل القومي ،زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين و هذا يزيد من عجز ميزانية الدولة بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي يعتبر وقعها اكبر حدة على المجتمع و ذلك ناتج عن الحالة النفسية السيئة التي يعاني منها البطال و ينعكس ذلك في ارتفاع معدلات الإدمان ،الجريمة و هذا ما يتطلب ميزانية كبيرة لمكافحة هذه الجرائم وهذا بدوره ينعكس سلبا على الاقتصاد ،بالإضافة إلى الانحرافات الفكرية مما يؤثر بدوره على الاستقرار العام .

و لخطورة هذه المشكلة قام بعض السياسيين و الخبراء و المنضمات الدولية إلى اقتراح حلول تتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي أي انتعاش الحركة الاقتصادية و بالتالي زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل.إلى انه في الواقع نجد أن العلاقة بين النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل أصبحت ضعيفة حيث نجد انه من الممكن ن تزيد المشاريع دون زيادة تذكر لليد العاملة و هذا لإحلال الآلة محل العامل.

أما الاقتراح الثاني يتمثل في خفض تكلفة العمل تنطلق الفكرة من أن تخفيض الأجور يعني تخفيض التكاليف و منه انخفاض الأسعار و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة و للوصول إلى هذا يتوقف على نظام الأجور.و ما يعيب على هذا الاقتراح انه ينظر إلى الأجور على أنها متغير رئسي للنفقة فقط إلا انه تعتبر أيضا مصدر أساسي للطلب المحلي.

أما الاقتراح الأخير يتمثل في تعديل ظروف سوق العمل و التي تقترح إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور،تعديل نظام إعانات البطالة و خفض مزيا مشروعات الضمان الاجتماعي حيث تصبح المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة على تحفيز العمال نحو العمل بالإضافة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

و نتيجة لتحولات و المتغيرات الجديدة التي أصبحت ميزة في اقتصاديات الدول النامية بما فيها الجزائر و الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي لجأت لها الجزائر بعد فشل الإصلاحا ت الذاتية في معالجة اختلال الموازين الاقتصادية الكلية ،عندها أصبحت معدلات البطالة مرشحة للارتفاع أكثر و لهذا قمنا بعرض سياسة الإصلاح الاقتصادي في الفصل الثاني مستعرضين لأهم الأسباب التي أدت الجزائر اللجؤ إلى هذه الاصلاحات حيث تنقسم هذه الأسباب إلى داخلية مثل :ارتفاع معدلات التضخم بسبب السياسة النقدية المتبعة التي أدت إلى الإفراط في عرض النقود ،تراجع مستوى الناتج الداخلي الخام منذ 1987 و تواصل هذا التراجع إلى غاية 1994 و هذا كنتيجة لتراجع معدلات النمو.هذا بالإضافة إلى التبعية الغذائية و العديد من الأسباب الأخرى أما الأسباب الخارجية فتتصدرها أزمة البترول لسنة 1986عندما انخفضت أسعاره و بالتالي انخفاض مداخيل الصادرات و هذا ما اثر سلبا معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى اختلال ميزان المدفوعات ،ارتفاع الديون الخارجية و خدمات الدين و لكل هذا قامت الجزائر باللجوء إلى الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية المؤسسات الدولية و الذي يشتمل على نموذجين يتعلق احدهما بصندوق النقد الدولي و الأخر بالبنك الدولي .حيث يسمى الأول بسياسة التثبيت والتي تهدف إلى إصلاح الاختلالات المالية و النقدية و هذا عن طريق سياسة تشتمل على سياسة مالية انكماشية لسيطرة على عجز ميزانية الدولة و سياسة نقدية تؤثر على الطلب الكلي وتتحكم في التضخم و سياسة سعر الصرف.أما النموذج الثاني يسمى بسياسة التعديل الهيكلي و التي عادتا ما يلجؤ لها عندما تكون الإختلالات الهيكلية عميقة و هي تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض لعلاج التشوهات و العوائق التي يعاني منها الهياكل الاقتصادية .ويتضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءا ت العميقة في الهياكل الاقتصادية مثل إصلاح مؤسسات القطاع العام ،سياسة الأسعار بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية و تشجيع القطاع الخاص كما تطرقنا إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر ضمن هذين البرنامجين التثبيت و التعديل الهيكلي حيث قامت الحكومة من خلال مجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تسير مالي صارم و إعادة النظر في دور الدولة و من أهم هذه السياسات سياسة الميزانية تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة و ترشيد الإنفاق العام و سياسة النقدية تسعى إلى تقليص التوسع النقدي و دعم قيمة الدينار الجزائري...الخ بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار...الخ.

كما تطرقنا إلى أهداف هذه البرامج و بينا تأثير إجراءات سياسة الإصلاح الاقتصادي على البطالة و انعكاسات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على الجزائر حيث تصنف إلى آثار ايجابية مثل تطور معدل نمو الناتج المحلي و تطور احتياطات الصرف و انخفاض معدل التضخم و تحسين الميزانية العامة أما الآثار السلبية تتمثل في انخفاض المستوى المعيشي و القدرة الشرائية و ارتفاع معدلات البطالة و هذا بسبب التسريح الجماعي للعمال كما تعرضنا إلى مدى تأثير برامج الإصلاح على البطالة من خلال النموذج التقليدي و نموذج الترشيد الكمي .

أما الفصل الثالث فحاولنا فيه عرض واقع البطالة بالجزائر قبل و بعد التعديل الهيكلي حيث كانت أوضاع الشغل غير مستقرة خلال 1989-1994 و كان معدل البطالة في ارتفاع مستمر و هذا لتقلص حجم الاستثمارات و ارتفاع تكلفة إنشاء منصب العمل الواحد ،أما بعد 1994 أي بعد تطبيق سياسة التعديل الهيكلي فقد زاد الأمر سوءا في ما يخص المستوى العام لتشغيل و ذلك من جراء خوصصة المؤسسات العمومية و التسريح الجماعي للعمال بغية تخفيض النفقات العمومية و بذلك عرف معدل البطالة بالجزائر زيادة متتالية منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث كان يقدر بنسبة 23.15 % سنة 1993 ليصل إلى 29.4% سنة 1999.و أصبح الاقتصاد الجزائري غير قادر على خلق مناصب جديدة تستوعب العمالة المتوفرة و التي تشمل الأفراد الطالبين للعمل أول مرة زائد المسرحين من عملهم نتيجة حل و خوصصة المؤسسات العمومية أما بعد سنة 2000 بدت تظهر بعض النتائج الايجابية عندما تراجع معدل البطالة ليصل إلى 15.4 % سنة 2005 بعد أن كان 29.5% سنة 2000.

كما بينا من خلال هذا الفصل أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة و قسمنها إلى عوامل خارجة عن سيطرة الحكومة و هي العوامل التي لا تعتبر الحكومة مسئولة عنها مسؤولية مباشرة نذكر منها: انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بالإضافة إلى انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي هذا ما أدى إلى انخفاض عائدات الصادرات كون الدولار الأمريكي هو وحدة التعامل مع الخارج.و هذا ما يبين لنا مدى عشوائية تذبذب عائدات المحروقات و ما يمكن أن يسببه من اختلال في الاقتصاد الجزائري ،بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي كان غير مستقر في بداية التسعينات الذي انجر عنه فقدان العديد من العمال لعملهم بسبب حرق و تفجير المصانع بالإضافة إلى تحول جزء كبير من النفقات العمومية إلى بناء و ترميم المرافق و المصانع المدمرة و شراء تجهيزات لقوات الأمن بغية السيطرة على الوضع الأمني و الذي تسبب في هروب المستثمرين الأجانب و تحطيم كلي للقطاع السياحي ،عوض أن تصحر هذه الأموال لإنشاء مشاريع جديدة لدفع عجلة التنمية.

هذا بالإضافة إلى الانفجار الديمغرافي و ثقل المديونية و نقص مصادر التمويل لإنعاش و تمويل مشاريع اقتصادية أما الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة تتمثل في عدم الموازاة بين الزيادة في خريجي المدارس و مراكز التكوين، المعاهد و الجامعات و مناصب العمل المتوفرة و هذا لفقدان همزة وصل بين مؤسسات التعليم و المؤسسات الاقتصادية .

أما خصائص البطالة بالجزائر تتمثل في نوعية الأشخاص العاطلين حيث تقدر 80 % من البطالين دون 30 سنة كما انه ثلثي من مجموع البطالين هم طالبين للعمل لأول مرة كما انه في السنوات الأخيرة يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث حيث بلغت 38 %بنسبة 1998.

ونظرا للآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي بالنسبة للتشغيل سعت السلطات للتخفيف من حدة هذه الآثار وذلك بقيامها بعدة اجرءات ارتكزت حول ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في نضام التقاعد المسبق مما يؤدي خلق مناصب عمل ، تقليص المدة القانونية للعمل و ذلك بتقسيم العمل بين الأفراد المشتغلين و المتعطلين بالإضافة إلى نظام التامين على البطالة و من بين أهم النتائج المحققة في مجال التشريع لعلاقات العمل بموجب برنامج التعديل الهيكلي هي البطالة التقنية كصيغة بديلة للحفاظ على منصب الشغل ، التقاعد المسبق ،التأمين ضد البطالة و صيغة الذهاب الإرادي مقابل حصولهم على تعويضات مالية مغرية وهذا بغية تقليص عدد العمال.

جهزت الجزائر و سائل عديدة لمواجهة البطالة منها ما هو مسير من طرف الوزارة المكلفة بالعمل مثل:برنامج تشغيل الشباب و التي توفر عمل مؤقت لشباب.و جهاز الإدماج المهني لتشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، و منها ما هو مسير من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية مثل :التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة و تقوم على دفع تعويضات للأشخاص الذين هم في سن العمل ولا يملكون دخل وذلك مقابل مشاركتهم في أشغال ذات المصلحة العامة في ورشات البلدية.و الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة و تتميز بنشاطات بسيطة لا تستدعي معدات ضخمة موجهة بصفة خاصة لشباب البطال و قد تم تطبيقها على مرحلتين الأولى: 1997–2000 حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء و التعمير بتمويل هذه المشاريع من خلال قرض خارجي ،أما المرحلة الثانية 2001–2004:استفادت فيها وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار د.ج لإنشاء 22.000 منصب عمل ثابت سنويا، وتمثل الأشخاص المستفيدين أن جلهم تتراوح أعمارهم ما بين 18و 30 سنة و 60% من المستفيدين سبق و إن كانوا يعملون. أما عقود ما قبل التشغيل الممولة من طرف حساب الخزينة الخاص الذي يكرس تشغيل الشباب و تخص عقود ما قبل التشغيل مكافحة بطالة الشباب المتحصلين على شهادة التعليم العالي و المعاهد الوطنية للتكوين إلا أنها تعتبر حلول مؤقتة لشباب لكون المناصب المنشأة هي مناصب مؤقت كما تم إعداد برنامج لتنمية الجماعية سنة 1998 و ذلك قصد تحسين ظروف المعيشة للسكان المناطق غير المجهزة من خلال ترقية مشاريع صغيرة من خلال إنشاء مناصب شغل و يتم ذلك بالتعاون بين المستفيدين و البلدية إلا أنها و جدت هذه البرامج نقائص و ذلك بسبب نقص القدرات التساهمية في الجوانب التقنية .أما في 1999 دخل جهاز القروض المصغرة في إطار التنفيذ و تمنح هذه القروض إلى الأشخاص الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية حيث يلتزم المستفيد بدفع 10 % من تكلفة المشروع كحصة شخصية و دفع 1 %من تكلفة المشروع كحق الانضمام إلى صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة لدى مصالح الوكالة الوطنية لتأمين من البطالة و دفع فوائد منخفضة بنسبة 2 %.

بالإضافة إلا ما ذكرناه فهناك أجهزة حماية العمال و المساعدة على إعادة الإدماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين و التي تهدف إلى الحفاظ على مناصب العمل أو مساعدة العمال المسرحين في إطار عمليات تسريح العمال للعودة للعمل و ذلك من خلال مجموعة إجراءات منها دفع تعويض التأمين على البطالة و إنشاء مراكز للبحث عن العمل يساعد الشباب لإيجاد عمل .

و جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب و تسيره الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و ذلك لتنمية روح المبادرة لدى الشباب و دفعهم إلى إنشاء مؤسسات مصغرى.

و أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات :جهاز صيانة التشغيل و يتمثل في إنشاء صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية،أما ترقية الاستثمارات تتمثل في اتخاذ السلطات عدة إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسة و ترقية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها الجزائر إلا انه ما يزال التشغيل إشكالية تواجه الاقتصاد لذلك تطرقنا في هذا الفصل لآفاق التشغيل بالجزائر من خلال فرضيات التنبؤ و إمكانية استحداث و وظائف جديدة،و تختلف فرضيات التنبؤ باختلاف الأطراف المكلفة به غير أن هذا الاختلاف لا يتناقض مع الهدف المرجو الوصول إليه و المتمثل في تقدير العمالة المستقبلية و تتدرج الفرضيات المعتمدة ضمن مايلي :

-الاطار العام:و يتضمن مجموعة فرضيات منها تطور بطيء للإنتاج الداخلي الخام على المدى المتوسط و يتسارع على المدى الطويل ، معدل الإنتاج الداخلي الخام اكبر من معدل تطورا لفئ ة النشيطة و الوصول إلى استقرار اقتصادي و الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية و ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص و المشاريع الفردية القادرة على استحداث مناصب شغل.

-الفرضيات المعتمدة :تشتمل على عدة فرضيات منها توقع الوزارة المنتدبة للتخطيط في المدى المتوسط إلى إمكانية رفع نسبة النمو السنوي للتشغيل هذا ما يسمح بالحفاظ على مستوى البطالة الحالي في انتظار انتعاش الاستثمارات الوطنية العمومية و الخاصة لخلق مناصب عمل، بالإضافة إلى مجموعة فرضيات التي وضعها المخطط الوطني لمكافحة البطالة .

- مناصب الشغل المنتظرة :حسب الفرضيات السابقة يكون الوضع التشغيلي في المستقبل غير مشجع،حسب الأوضاع الاقتصادية و السياسة الحالية و يكون من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة في ما يخص التشغيل.

أما في ما يخص إمكانية استحداث وظائف جديدة فانه يلاحظ في السنوات الأخيرة قلة العرض لمناصب العمل الدائمة إذا اعتمدت المؤسسات الوطنية على نظام العقود ذات المدة المحددة أو المفتوحة في الوقت الذي يعاني فيه سوق العمل اختلالات كبيرة و على العموم فان آفاق التشغيل بالجزائر تراهن في المقام الأول على القطاع الخاص الذي بإمكانه فتح مناصب عمل جديدة غير مكلفة بالنسبة للدولة و التي تقوم على توجيه و مساعدته لأداء مهامه من خلال تسهيلات منح القروض و الامتيازات الضريبية...الخ

أما الفصل الرابع و الأخير قدمنا فيه دراسة قياسية لمشكلة البطالة بالجزائر حيث تعرضنا فيه لمفهوم الاقتصاد القياسي و النموذج الاقتصادي وعرض مكونات النموذج و التي تتمثل في المعدلات التعريفية التي تعرف متغير

ما باستعمال متغيرات أخرى ،المعدلات السلوكية التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذج والمعادلات الفنية و التي تهتم بتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات.هذا بالإضافة إلى متغيرات النموذج و التي تصنف إلى داخلية، خارجية، المختلفةزمنيا و العشوائية.

و بما أن بناء النموذج الاقتصادي يتطلب المرور بعدة مراحل عرضنا هذه المراحل بصفة مختصرة و المتمثلة في، أولا: تعيين النموذج أي صياغة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ثانيا: تقدير معلمات النموذج و يتطلب هذا الإلمام بطرق الاقتصاد القياسي و افتضاتها ومضامينها.ثالثا: تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج.رابعا:تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ.بالإضافة إلى دراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و الذي يعتبر امتداد للأول بفرض أن المتغير التابع هو دالة خطية لعدة متغيرات مستقلة.

أما الدراسة التطبيقية حولنا من خلالها تقدير نموذج قياسي للبطالة يتكون من متغيرات تؤثر في البطالة و تتحكم فيها السياسة الاقتصادية و تتمثل هذه المتغيرات في الإنفاق العمومي، الاستثمار، الصادرات، الواردات الكتلة النقدية و معدل التضخم و التي اخترناها على أساس النظرية الاقتصادية و استنتاجاتنا من تحليلينا السابقة و الجدير بالذكر أن هناك العديد من المتغيرات الكمية الأخرى التي لم تأخذ بالاعتبار في النموذج و ذلك لصعوبة الحصول على قيمها.بالإضافة إلى المتغيرات الكيفية.وتحصلنا في الأخير على نموذج قياسي مقبول إحصائيا نتمكن من خلاله التحكم في معدل البطالة و ذلك بالتأثير على إحدى أو جميع المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا.

بالإضافة إلى المتغيرات المذكورة سابقا فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيؤثر أيضا على سوق العمل لكون انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيعطي صورة ايجابية للمستثمرين الأجانب و هذا ما يتيح فرص حقيقية للشراكات الوطنية للدخول في شراكة فعالة مع الشركات العالمية و بهذا ستستفيد من خبرتها و تجاربها بالإضافة إلى توجه الاستثمار المحلي للإنتاج من اجل التصدير و منه زيادة فرص وصول المنتجات المحلية إلى الخارج و كل ما سبق سيساعد على خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تخفيض حجم البطالة.

إن التصور السابق الذي يبدوا متفائل يقابله تصور آخر و هو أن العمل بشروط منظمة التجارة العالمية مثل إلغاء القيود الكمية و تقليص الرسوم الجمركية و معاملة السلع الأجنبية مثل السلع المحلية قد يكون له اثر سلبي على المنتجات المحلية خاصة إن لم تكن قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والسعر و بالتالي تراكم السلع المحلية وهذا ما يؤدي إلى تدهور المشاريع المنتجة لهذه السلع ما يجعلها تخفض من إنتاجها أو توقف تام لنشاطها و بالتالي انخفاض مستوى التشغيل ما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة.

ومن ما سبق نستطيع القول إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يكون له اثر ايجابي أو سلبي على سوق العمل و يتوقف هذا على عدة متغيرات.

و في الأخير نلخص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1- و جود اختلاف واضح بين النظريات الاقتصادية المختلفة، وذلك فيما يخص طرحها و تفسيرها و معالجتها لظاهرة البطالة و يمتد هذا الاختلاف ليشمل تعريف البطالة، و تصنيفها حيث تناولت النظرية الكلاسيكية البطالة

الاحتكاكية أما كينز فأقر بوجود بطالة إجبارية و دعا برفع الأجور للقضاء عليها و قدم أسبابا دامغة لنشوء البطالة تتمثل في:

– قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي.

– تناقص الميل الحدي للاستهلاك و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي .

و أشارت المدرسة النقدوية إلى معدل البطالة الطبيعي.

2– يوجد اختلاف في قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى و هذا بسبب اختلاف الفئة العمرية المحددة للفئة النشيطة، و يعتبر احتساب هذا المعدل أكثر صعوبة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة و ذلك لعدم مصداقية البيانات.

و على الرغم من هذا يبقى هذا المقياس الأكثر انتشارا و الذي تتخذه اغلب الدول للحكم على وضعية سوق العمل.

3– نتج عن تطبيق سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تحسن كل من معدل نمو الناتج المحلي و وضعية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم و تقلص عجز الميزانية لكن مقابل كل هذا عرف التشغيل تدهورا كبيرا حيث ارتفع معدل البطالة من أسبابها التسريح الفردي و الجماعي لليد العاملة.

4– خلو برنامج الإصلاح الاقتصادي من سياسة ملائمة و فعالة للتعامل مع الجوانب الاجتماعية و اكتفى بمجموعة من الإجراءات المؤقتة.

5– إن الزيادة في الاستثمارات لا تقابلها بضرورة زيادة في الطلب على اليد العاملة لذلك يجب التميز بين الاستثمارات كثيفة رأس المال و كثيفة اليد العاملة.

6– من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقدير نموذج قياسي للبطالة يتكون من بعض المتغيرات التي تؤثر في البطالة و تتحكم فيها السياسة الاقتصادية و تتمثل هذه المتغيرات في الإنفاق العمومي، الاستثمار، الصادرات، الواردات الكتلة النقدية و معدل التضخم و التي اخترنها على أساس النظرية الاقتصادية و الجدير بالذكر أن هناك العديد من المتغيرات الكمية الأخرى التي لم تأخذ بالاعتبار في النموذج و ذلك لصعوبة الحصول على قيمها.بالإضافة إلى المتغيرات الكيفية. وتحصلنا في الأخير على نموذج قياسي مقبول إحصائيا نتمكن من خلاله التحكم في معدل البطالة و ذلك بالتأثير على إحدى أو جميع المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا.

بالإضافة إلى المتغيرات المذكورة سابقا فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيؤثر بدوره على سوق العمل لكون انضمامها سيعطي صورة ايجابية للمستثمرين الأجانب و هذا ما يتيح فرص حقيقية للشراكات الوطنية للدخول في شراكة فعالة مع الشركات العالمية و بهذا ستستفيد من خبرتها و تجاربها بالإضافة إلى توجه الاستثمار المحلي للإنتاج من اجل التصدير و منه زيادة فرص وصول المنتجات المحلية إلى الخارج و كل ما سبق سيساعد على خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تخفيض حجم البطالة.

إن التصور السابق الذي يبدوا متفائل يقابله تصور آخر و هو أن العمل بشروط منظمة التجارة العالمية مثل إلغاء القيود الكمية و تقليص الرسوم الجمركية و معاملة السلع الأجنبية مثل السلع المحلية قد يكون له اثر سلبي على

المنتجات المحلية خاصة إن لم تكن قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والسعر و بالتالي تراكم السلع المحلية وهذا ما يؤدي إلى تدهور المشاريع المنتجة لهذه السلع ما يجعلها تخفض من إنتاجها أو توقف تام لنشاطها و بالتالي انخفاض مستوى التشغيل ما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة.

ومن ما سبق نستطيع القول إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يكون له اثر ايجابي أو سلبي على سوق العمل و يتوقف هذا على عدة متغيرات.

**توصيات الدراسة:**

نقدم بعض النقاط التي نرى انه من الضروري الأخذ بها لمواجهة مشكلة البطالة و تتمثل في:

- الاهتمام أكثر بمصداقية الإحصاءات المنشورة عن سوق العمل و هذا ما يمكننا من الحصول على قاعدة معطيات صحيحة و دقيقة و بالتالي تكون نتائج الدراسات واقعية أكثر و تمكننا من التنبؤ للمستقبل بشكل صحيح.
- العمل على توفير إحصاءات دقيقة عن كل من مخرجات التعليم وتحليلهم وتصنيفهم و احتياجات سوق العمل.
- السعي وراء تحقيق استقرار امني و هذا لتوفير مناخ استثماري ملائم خاصة للمستثمرين الأجانب.
- تسيير حصول الشباب على القروض و ذلك بغرض تشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة التي تعتمد على إمكانيات محلية لخلق فرص عمل إضافية.
- توفير معلومات دقيقة عن سوق العمل و تبيين الخصائص المختلفة للقوة العاملة و نشرها وتحديثها باستمرار.
- ضرورة إصلاح النظام التعليمي والاهتمام أكثر بالجانب التعليمي من خلال تحسينه و تطويره بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل .
- محاولة الربط بين المؤسسات التعليمية و الاقتصادية و ذلك بالتدريب الطلاب خلال الفترة الدراسية في المؤسسات الاقتصادية حتى يكون الخريجين ذوي خبرة مهنية.
- إعادة تأهيل العمالة الزائدة و تدريبها حسب احتياجات سوق العمل.
- إعادة النظر في سياسة الأجور خاصة المتدنية منها لبعض وحدات القطاع العام خاصة قطاع الإدارة والتوظيف العمومي بصفة عامة. الشيء الذي سيقلل من احتمالات الإضراب وعدم الاستقرار وما ينجر عنه من خسائر ستنعكس سلبا على أداء إنتاجية عنصر العمل، إن إتباع سياسة رشيدة بشأن الحد الأدنى للأجور في ضوء الحجم الكبير للضرائب على الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، سيسهم في الحد من انتقال العمال غير المهرة إلى القطاع غير الرسمي.
- نشر التوعية بين رجال الأعمال للمساعدة في خلق مناصب عمل من خلال إنشاء مشاريع ذات كثافة عمالية وتحفيزهم من خلال الإعفاءات الضريبة مثلا.

- تنمية الجانب الزراعي لكونه من المشاريع كثيفة العاملة و لا تكلف الدولة الكثير من الأموال و ذلك من خلال منح أراضي زراعية لشباب .
- الاهتمام بتجارب الدول الأخرى فيما يخص سوق العمل و ذلك بغية الاستفادة منها بعد تكييفها على حسب اقتصادنا الوطني.
- ترشيد و إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي على نحو يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل .
- تشجيع الخريجين على دخول ميادين جديدة للعمل في المناطق الريفية و دفعهم نحو الاعتماد على النفس، و العمل الحر.
- القيام بالمتابعة الميدانية لكل من استفادة من قرض أو قطعة ارض أو إعفاء ضريبي...الخ و هذا لتأكد من سير نشاطه .
- توفير الدعم اللازم للقطاعات الاقتصادية التي تتميز بكثافة عالية لليد العاملة ومن بينها قطاع الزراعة وقطاع البناء كونه يمكن أن يوفر عدد كبير من الوظائف لسد النقص في أزمة السكن.

# قائمــة المراجـع

## المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**


1-أحمد أبو الفتوح .**نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**. مؤسسة شباب الجامعة لنشر. الإسكندرية. طبعة 1998.

2-احمد الأشقر.**الاقتصاد الكلي**. الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع . الأردن.طبعة 2002.

3-احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف. **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الدار الجامعية لنشر.الإسكندرية.مصر. طبعة2004.

4-أحمد فوزي أبو السعود.**مقدمة في الاقتصاد الكلي**. الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية. مصر. طبعة 2004 .

5-ب.برينية وا.سيمون. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين. **أصول الاقتصاد الكلي**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.دمشق. طبعة .1989

6-بن عصمان محفوظ .**مدخل في لاقتصاد الحديث**. دار العلوم للنشر و التوزيع .عنابة.الجزائر.

7-بلعزوز بن علي.**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.2002-2003

8-تومي صالح .**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** .ديوان المطبوعات الجامعية.بن عكنون.الجزائر. الطبعة الأولى 1999.

9-ج.د.ن.ورسك.**البطالة مشكلة سياسة اقتصادية**.ترجمة:محمد عزيز.محمد سالم كعيبة. منشورات جامعة قار يونس.بنغازي. الطبعة الأولى. 1997

10- حسين عمر. **موسوعة الفكر الاقتصادي**. دار الكتاب الحديث للنشر.الجزائر. الجزء الثاني.

11- خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي. **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**. دار وائل للنشر عمان الأردن.الطبعة الثالثة ..2000

12- ضياء مجيد الموسوي. **النظرية الاقتصادية**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.الطبعة الثالثة. 2005.

13- رمزي زكي.**الاقتصاد السياسي للبطالة**. مطابع الرسالة.الكويت. 1998

14-مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد.**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**. دار وائل لنشر عمان.الأردن. طبعة الأولى 2004.

15-مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد.**الاقتصاد القياسي** . دار وائل لنشر.عمان.الأردن. الطبعة الأولى. 2004.

16-محمد العربي ساكر .**محاضرات في الاقتصاد الكلي**.دار الفجر لنشر و التوزيع.القاهرة.مصر.2006

17-محمد علاء الدين عبد القادر .**البطالة أساليب لمواجهة و دعم السلام الاجتماعي و الأمن القومي**

**في ظل الجات –العولمة –تحديات الإصلاح الاقتصادي**. منشأة المعارف بالإسكندرية .مصر.الطبعة 2003

18–عبد الرحمان يسري.**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**. الدار الجامعية للكتاب.مصر . طبعة. 2004.

19– عبد المجيد بوزيدي. **تسعينيات الاقتصاد الجزائري** . المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. الرغاية. الجزائر .1999.

20–عبد القادر محمد عبد القادر عطية.**الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**.الدار الجامعية. الإسكندرية.مصر الطبعة الثانية 2000.

21–عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد.**النظرية الاقتصادية الكلية**.الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة.جامعة الإسكندرية.مصر 2004–2005.

22–عبد المجيد بوزيد.**تسعينيات الاقتصاد الجزائري** .المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. الرغاية . الجزائر 1999.

23–على عبد الوهاب النجا.**مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها،دراسة تحليلية– تطبيقية** .الدار الجامعية للنشر.الإسكندرية.مصر.طبعة 2005.

24–عمر صخري. **التحليل الاقتصادي الكلي**.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.طبعة الأولى..2000

25–فروجي جمال ،**نظرية الاقتصاد القياسي** . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.2000.

26–ناصر دادي عدون ،**اقتصاد مؤسسة** .دار المهدية العامة ،الجزائر الطبعة الأولى 1998.

27–نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف.**الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات** .دار حامد للنشر و التوزيع.عمان.الأردن.الطبعة الأولى 2006.

28–نعمة الله نجيب إبراهيم .**نظرية اقتصاد العمل**. الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع . الإسكندرية .1997.

29–نعمة الله نجيب إبراهيم. **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**.الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع .الإسكندرية .2002.

30–هيثم الزغبي ،حسن أبو زيت .**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي** .دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع عمان.الأردن.الطبعة الأولى 2000.

- **الرسائل الجامعية:**

1– أبحيري سفيان .**شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوربي و أثارها على الاقتصاد الوطني**.مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.سنة 2002–2003 جامعة الجزائر.

2– محمد راتول .**سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – تجربة الجزائر**– رسالة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية.سنة2000.جامعة الجزائر.غير منشورة.

3– مهدي كلو .**الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة:دراسة حالة عينة من حملة الشاهدات العليا مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990.1991.1992.1993** .مذكرة ماجستير

في العلوم الاقتصادية.سنة 2002-2003 .جامعة الجزائر.

4-عبد الرحمان العايب.**البطالة و التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي –حالة الجزائر**-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.سنة 2003-2004 .جامعة الجزائر.

5- سعدون بوكبوس.**الاقتصاد الجزائري:محاولتين من أجل التنمية (1962-1989) (1990-2005)** . أطروحة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية.سنة 1999.جامعة الجزائر.

6- فريد بختي. **دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر باستعمال نماذج تصحيح الخطأ VECM** .مذكرة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي.سنة2005.المعهد الوطني للتخطيط بالجزائر.

7- فلة عاشور .**آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل**. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،سنة 2003،جامعة بسكرة .

- **المجلات و الدوريات:**

1 -بن ناصر عيسى "**الآثار الاقتصادية المترتبة عن التعديل الهيكلي**"مجلة اقتصاد جامعة منتوري قسنطينة العدد الثاني مارس 2003 .

**2** -حسان خضر"**برنامج إصلاح التجارة الخارجية**"منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

**3** -منير الحمش"**الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبيرالية الاقتصادية الجديدة و حق الشعوب في الحياة**"دار الرضا للنشر،دمشق،سوريا،الطبعة الأولى 2003 .

**4** -مصطفى محمد عبد الله"**التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية**"مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،2005.

**5** -مدني بن شهرة " **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج و أثار**" مجلة العلوم الإنسانية العدد الأول 8 فيفري 2005 .

**6** -عبد الله بن عبدة"**التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية**"مركز درسات الوحدة العربية،بيروت لبنان،الطبعة الثانية 2005 .

**7** -صالح صالحي "**أوهام و تكاليف الانفتاح الليبرالي و العولمة القصرية قراءة في برامج الحكومة الجزائرية** " مركز البحوث و الدراسات الإنسانية جمعية ابن خلدون العلمية ،برج الكيفان،الجزائر طبعة 1998.

- **الملتقيات :**

1 -أبروبي نعيمة "**الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلال الهيكلية و الانتعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي** "مداخلة ضمن:الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.04-05 ديسمبر 2006 .كلية الحقوق و العلوم التجارية.بومرداس،الجزائر.

2 -آمال عيار و رجم نصيب" **تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر –ما بعد الإصلاح الاقتصادي**"مداخلة ضمن: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22-23أفريل 2003 ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،ورقلة الجزائر.

3 -البشير عبد الكريم و ضيف اخمد"**الاستثمار في المؤسسات المصغرة و انعكاسه على التشغيل**" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17-18أفريل 2006 .جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.الجزائر.

4 -بسمة عولمي ثلاجية نوة"**دور المؤسسات الصغرى في القضاء على البطالة في الجزائر**" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17-18أفريل 2006 .جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.الجزائر.

5 -بوشعور راضية و دويدج شكرية"**عرض و تقييم نتائج الجيل الأول من الاصلاحات الاقتصادية**"مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية 04-05ديسمبر 2006. بومرداس. الجزائر.

6 -ساحل فاتح و شعباني لطفي "**أثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**"مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية 04-05ديسمبر 2006 .بومرداس.الجزائر.

7 -مهدي ميلود "**مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** " مداخلة ضمن: الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية "04-05 ديسمبر 2006 .بومرداس .الجزائر

- **التقارير و الدوريات:**

1 -المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير الدورة العاشرة ،سنة 1997.

2 -المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير لسنة 1998.

3 -المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،تقرير السداسي الثاني .سنة 2001.

4 -الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل .تقرير فيفري 2002.

5 -الوكالة الوطنية لترقية ود عم الاستثمار ،تقرير2000 .

6 -الديوان الوطني للإحصاء.تقارير متفرقة.

7 -وكالة التنمية الاجتماعية.فيفري 2002.

8 -وزارة العمل و الحماية الاجتماعية.الادماج المهني لحاملي الشهادات .أفريل 1998.

9 -وزارة العمل و الحماية الاجتماعية.تقرير جانفي 2000.

10 - الجريدة الرسمية .1998 .

- **مواقع الانترنيت:**

1. www.arab-api.org
2. www.al-mounadil-a.inf
3. www.al-morakeb.com.lb
4. www.erf.eg
5. www.imf.org
6. www.mafhoum.com

7. www.ons.dz
8. www.pmeart-dz.org

**المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Ahmed Benbitour.**l'algerie au troisième millénqire défis et potentiqlités** . .
1er edition .imprimerie d' hlab.Husséin-day-alger.1998.
2. Abderrahmane Mebtoul**. L'Algérie face aux défis de la mondialisation. réformes économiques et privatisation**, Tome2, OPU.2002.
3. Cherif chacub annouar et tchouar kheir-eddine" chomage et politique de l'emploi en Algérie"
مداخلة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. 17-18 أفريل 2006 جامعة الشلف-الجزائر.
4.David Begg et autres.**macoéconimie** 6eme tirage ediscene international.paris 1989.
5.Hocine Benissad.**Algérie,restruction et réformes économiques (1979-1991)** .OPU:Alger.1994 .
6.Giudes indicateurs économique et sociaux 94-97 collection guide-plus Alger 1997.
7.ONS:Rapport sur la situation économique et social 1998.Office National des statistiques.
8.CENS:Rapport du:évaluation des dispositifs d'emploi 2002.
9.Regis Bourbounnais .**Econométrie**.5e édition,Dunod.Paris.2003.

**ملحق رقم (01): أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1994-1998**

| البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام (%) | 0.4- | 3.7+ | 3+ | 0.9- | 5.1+ |
| معدل نمو القطاعات الاقتصادية (%) | | | | | |
| - قطاع الزراعة | 9.0- | 15.0+ | 19.5 | 14- | 11.4+ |
| - قطاع الصناعة | 4.4- | 1.4- | 7.9- | 3.9- | 4.6+ |
| قطاع المحروقات | 2.5- | 1+ | 7+ | 5.2+ | 3.5 |
| قطاع البناء والأشغال العمومية | 0.9+ | 2.7+ | 4.5+ | 2+ | 2.4+ |
| معدل التضخم (%) | 29 | 29.8 | 18.7 | 5.7 | 5 |
| نسبة خدمة المديونية إلى إجمالي الصادرات (%) | 48.6 | 42.5 | 29.2 | ... | 47.5 |
| فوائد الديون الخارجية (%) | | | | | |
| - قبل إعادة الجدولة | 95.5 | 84 | - | - | - |
| - بعد إعادة الجدولة | 47 | 42 | 29 | 32 | 47.1 |
| رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي) | 0.259- | 0.179+ | 3.439+ | 5.79+ | 0.839+ |
| السعر المتوسط لبرميل النفط (دولار أمريكي) | 16.31 | 17.58 | 21.43 | 19.49 | 13.4 |
| احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي) | 2.6 | 2.1 | 4.2 | 8.0 | 6.7 |
| الاستهلاك النهائي: الأفراد، الأسر، الإدارات العمومية (مليون دينار جزائري) | 1101398.4 | 1455015.6 | 1760568.7 | 1888731.7 | 2045577.2 |
| الادخار الصافي (مليون دينار جزائري) | 306405.3 | 422441.9 | 597672.0 | 673061.9 | 522890.1 |
| الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية (مليار دينار جزائري) | 65- | 28- | 70+ | 66.1+ | 100- |
| معدل النمو الطبيعي للسكان (%) | 2.16 | 1.89 | 1.68 | 1.63 | 1.52 |
| معدل البطالة (%) | 27.9 | 28.1 | 28 | 28.2 | 29 |

**المصدر:**

-عبد المجيد بوزيدي. تسعينيات الاقتصاد الجزائري. سابق.ص37. 41. 101

-ONS, N° 294.1998. p 2

-ONS, N° 290.1998. p9

**الملحق رقم (02): التوزيع الجغرافي للمشاريع حسب كثافتها سنة 2005**

| الولاية | عدد المشاريع |
|---|---|
| الجزائر | 30257 |
| وهران | 16227 |
| تيزي وزو | 13170 |
| بجاية | 10167 |
| سطيف | 9968 |
| تبازة | 8111 |
| بومرداس | 8258 |
| البليدة | 7838 |
| قسنطينة | 7499 |
| الشلف | 6882 |
| باقي الولايات | 158954 |
| المجموع | 277331 |

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## الملحق رقم (04): جدول المعطيات

| obs | U | G | I | X | M | M2 | P |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 19.70000 | 9.01E+10 | 1.60E+11 | 1.30E+11 | 1.39E+11 | 3.43E+11 | 17.87000 |
| 1991 | 21.20000 | 1.28E+11 | 2.67E+11 | 2.47E+11 | 1.98E+11 | 4.16E+11 | 25.88000 |
| 1992 | 23.80000 | 1.85E+11 | 3.20E+11 | 2.66E+11 | 2.44E+11 | 5.16E+11 | 31.68000 |
| 1993 | 23.15000 | 2.02E+11 | 3.39E+11 | 2.54E+11 | 2.70E+11 | 6.25E+11 | 20.54000 |
| 1994 | 24.36000 | 2.47E+11 | 4.68E+11 | 3.49E+11 | 4.19E+11 | 7.24E+11 | 29.04000 |
| 1995 | 28.10000 | 3.10E+11 | 6.32E+11 | 5.40E+11 | 6.13E+11 | 8.00E+11 | 29.78000 |
| 1996 | 27.99000 | 4.21E+11 | 6.45E+11 | 7.75E+11 | 6.13E+11 | 9.15E+11 | 18.69000 |
| 1997 | 28.00000 | 4.62E+11 | 6.58E+11 | 8.46E+11 | 6.14E+11 | 1.08E+12 | 5.730000 |
| 1998 | 28.00000 | 5.04E+11 | 7.70E+11 | 6.36E+11 | 6.53E+11 | 1.29E+12 | 5.000000 |
| 1999 | 29.20000 | 5.44E+11 | 8.66E+11 | 8.82E+11 | 7.57E+11 | 1.47E+12 | 2.600000 |
| 2000 | 29.50000 | 5.60E+11 | 9.70E+11 | 1.73E+12 | 8.55E+11 | 2.03E+12 | 0.300000 |
| 2001 | 27.30000 | 6.25E+11 | 1.17E+12 | 1.54E+12 | 9.21E+11 | 2.48E+12 | 4.200000 |
| 2002 | 25.70000 | 7.00E+11 | 1.42E+12 | 1.59E+12 | 1.15E+12 | 2.91E+12 | 1.400000 |
| 2003 | 23.70000 | 7.78E+11 | 1.61E+12 | 2.01E+12 | 1.26E+12 | 3.36E+12 | 2.600000 |
| 2004 | 17.70000 | 8.47E+11 | 2.04E+12 | 2.46E+12 | 1.57E+12 | 3.74E+12 | 3.600000 |
| 2005 | 15.40000 | 8.90E+11 | 2.32E+12 | 3.59E+12 | 1.81E+12 | 4.14E+12 | 1.600000 |

**Source:**www.imf.org.- imf country Report N° 06/102
-imf country Report N° 07/95
- imf country Report N° 98/87
-imf country Report N°01/163

**الملحق رقم (05): المنحنيات البيانية للمتغيرات المستقلة**

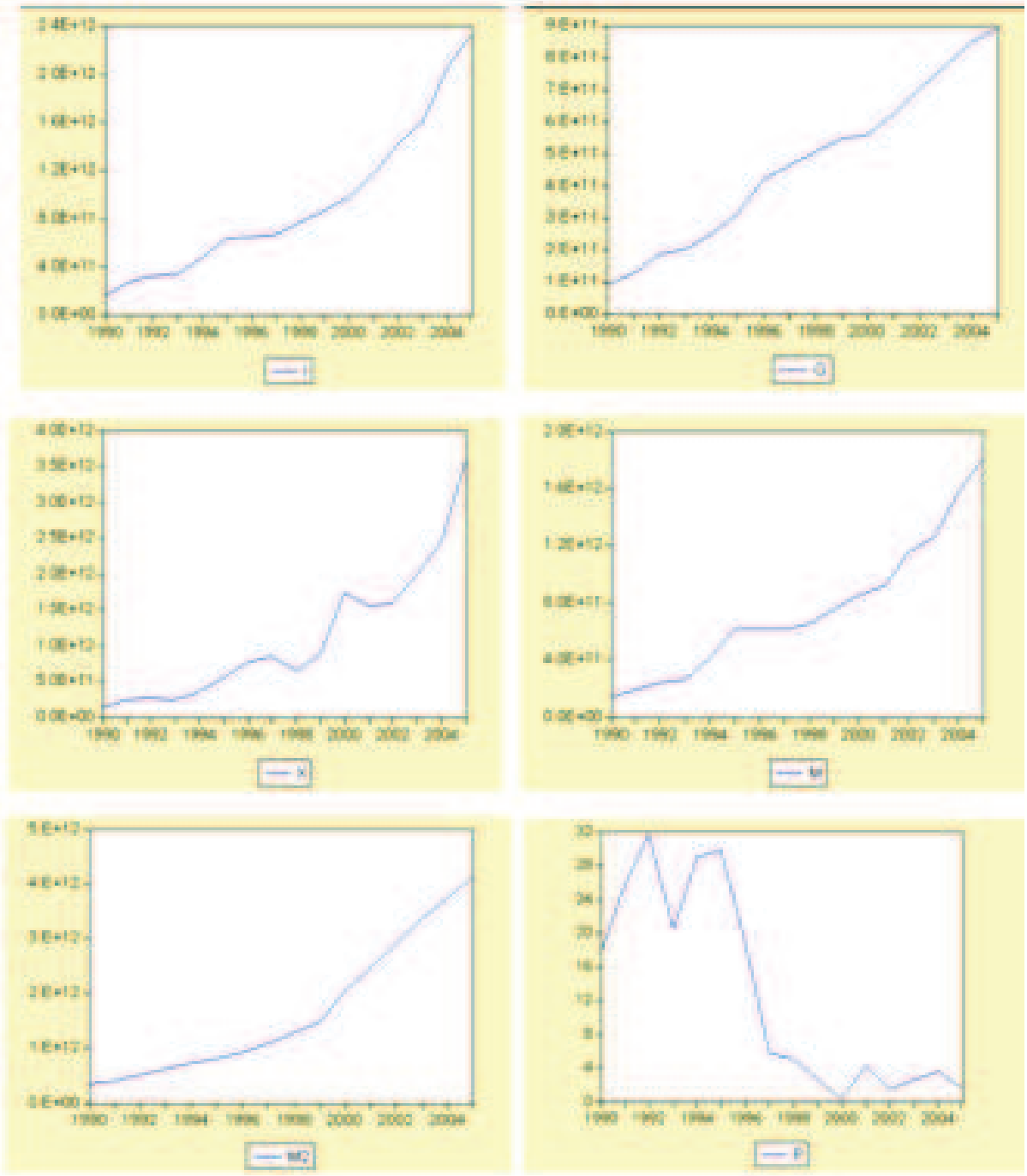

**المصدر**: من إعداد الطالبة باستخدام EVIEWS

## ملحق رقم(05):جدول توزيع $T$

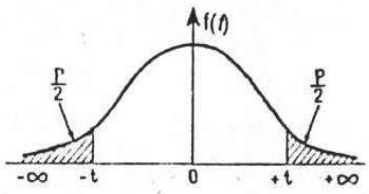


| $\nu$ | $P = 0,90$ | 0,80 | 0,70 | 0,60 | 0,50 | 0,40 | 0,30 | 0,20 | 0,10 | 0,05 | 0,02 | 0,01 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.158 | 0,325 | 0,510 | 0,727 | 1,000 | 1,376 | 1,963 | 3,078 | 6,314 | 12,706 | 31,821 | 63,657 |
| 2 | 0.142 | 0,289 | 0,445 | 0,617 | 0,816 | 1,061 | 1,386 | 1,886 | 2,920 | 4,303 | 6,965 | 9,925 |
| 3 | 0.137 | 0,277 | 0,424 | 0,584 | 0,765 | 0,978 | 1,250 | 1,638 | 2,353 | 3,182 | 4,541 | 5,841 |
| 4 | 0.134 | 0,271 | 0,414 | 0,569 | 0,741 | 0,941 | 1,190 | 1,533 | 2,132 | 2,776 | 3,747 | 4,604 |
| 5 | 0.132 | 0,267 | 0,408 | 0,559 | 0,727 | 0,920 | 1,156 | 1,476 | 2,015 | 2,571 | 3,365 | 4,032 |
| 6 | 0.131 | 0,265 | 0,404 | 0,553 | 0,718 | 0,906 | 1,134 | 1,440 | 1,943 | 2,447 | 3,143 | 3,707 |
| 7 | 0.130 | 0,263 | 0,402 | 0,549 | 0,711 | 0,896 | 1,119 | 1,415 | 1,895 | 2,365 | 2,998 | 3,499 |
| 8 | 0.130 | 0,262 | 0,399 | 0,546 | 0,706 | 0,889 | 1,108 | 1,397 | 1,860 | 2,306 | 2,896 | 3,355 |
| 9 | 0.129 | 0,261 | 0,398 | 0,543 | 0,703 | 0,883 | 1,100 | 1,383 | 1,833 | 2,262 | 2,821 | 3,250 |
| 10 | 0.129 | 0,260 | 0,397 | 0,542 | 0,700 | 0,879 | 1,093 | 1,372 | 1,812 | 2,228 | 2,764 | 3,169 |
| 11 | 0.129 | 0,260 | 0,396 | 0,540 | 0,697 | 0,876 | 1,088 | 1,363 | 1,796 | 2,201 | 2,718 | 3,106 |
| 12 | 0.128 | 0,259 | 0,395 | 0,539 | 0,695 | 0,873 | 1,083 | 1,356 | 1,782 | 2,179 | 2,681 | 3,055 |
| 13 | 0.128 | 0,259 | 0,394 | 0,538 | 0,694 | 0,870 | 15079 | 1,350 | 1,771 | 2,160 | 2,650 | 3,012 |
| 14 | 0.128 | 0,258 | 0,393 | 0,537 | 0,692 | 0,868 | 1,076 | 1,345 | 1,761 | 2,145 | 2,624 | 2,977 |
| 15 | 0.128 | 0,258 | 0,393 | 0,536 | 0,691 | 0,866 | 1,074 | 1,341 | 1,753 | 2,131 | 2,602 | 2,947 |
| 16 | 0.128 | 0,258 | 0,392 | 0,535 | 0,690 | 0,865 | 1,071 | 1,337 | 1,746 | 2,120 | 2,583 | 2,921 |
| 17 | 0.128 | 0,257 | 0,392 | 0,534 | 0,689 | 0,863 | 1,069 | 1,333 | 1,740 | 2,110 | 2,567 | 2,898 |
| 18 | 0.127 | 0,257 | 0,392 | 0,534 | 0,688 | 0,862 | 1,067 | 1,330 | 1,734 | 2,101 | 2,552 | 2,878 |
| 19 | 0.127 | 0,257 | 0,391 | 0,533 | 0,688 | 0,861 | 1,066 | 1,328 | 1,729 | 2,093 | 2,539 | 2,861 |
| 20 | 0.127 | 0,257 | 0,391 | 0,533 | 0,687 | 0,860 | 1,064 | 1,325 | 1,725 | 2,086 | 2,528 | 2,845 |
| 21 | 0.127 | 0,257 | 0,391 | 0,532 | 0,686 | 0,859 | 1,063 | 1,323 | 1,721 | 2,080 | 2,518 | 2,831 |
| 22 | 0.127 | 0,256 | 0,390 | 0,532 | 0,686 | 0,858 | 1,061 | 1,321 | 1,717 | 2,074 | 2,508 | 2,819 |
| 23 | 0.127 | 0,256 | 0,390 | 0,532 | 0,685 | 0,858 | 1,060 | 1,319 | 1,714 | 2,069 | 2,500 | 2,807 |
| 24 | 0.127 | 0,256 | 0,390 | 0,531 | 0,685 | 0,857 | 1,059 | 1,318 | 1,711 | 2,064 | 2,492 | 2,797 |
| 25 | 0.127 | 0,256 | 0,390 | 0,531 | 0,684 | 0,856 | 1,058 | 1,316 | 1,708 | 2,060 | 2,485 | 2,787 |
| 26 | 0.127 | 0,256 | 0,390 | 0,531 | 0,684 | 0,856 | 1,058 | 1,315 | 1,706 | 2,056 | 2,479 | 2,779 |
| 27 | 0.127 | 0,256 | 0,389 | 0,531 | 0,684 | 0,855 | 1,057 | 1,314 | 1,703 | 2,052 | 2,473 | 2,771 |
| 28 | 0.127 | 0,256 | 0,389 | 0,530 | 0,683 | 0,855 | 1,056 | 1,313 | 1,701 | 2,048 | 2,467 | 2,763 |
| 29 | 0.127 | 0,256 | 0,389 | 0,530 | 0,683 | 0,854 | 1,055 | 1,311 | 1,699 | 2,045 | 2,462 | 2,756 |
| 30 | 0.127 | 0,256 | 0,389 | 0,530 | 0,683 | 0,854 | 1,055 | 1,310 | 1,697 | 2,042 | 2,457 | 2,750 |
| $\infty$ | 0.12566 | 0,25335 | 0,38532 | 0,52440 | 0,67449 | 0,84162 | 1,03643 | 1,28155 | 1,64485 | 1,95996 | 2,32631 | 2,57582 |

**Source:**REGIS BOURBONNAIS,Econométrie.Dunod.Paris.5$^{e}$ édition ,2003.p317

**ملحق رقم (06):جدول توزيع $x^2$**

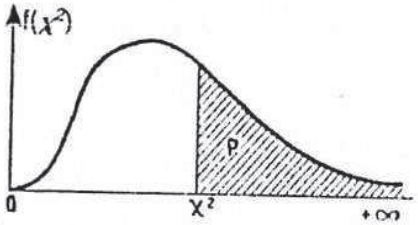


| ν | P = 0,90 | 0,80 | 0,70 | 0,50 | 0,30 | 0,20 | 0,10 | 0,05 | 0,02 | 0,01 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0,0158 | 0,0642 | 0,148 | 0,455 | 1,074 | 1,642 | 2,706 | 3,841 | 5,412 | 6,635 |
| 2 | 0,211 | 0,446 | 0,713 | 1,386 | 2,408 | 3,219 | 4,605 | 5,991 | 7,824 | 9,210 |
| 3 | 0,584 | 1,005 | 1,424 | 2,366 | 3,665 | 4,642 | 6,251 | 7,815 | 9,837 | 11,345 |
| 4 | 1,064 | 1,649 | 2,195 | 3,357 | 4,878 | 5,989 | 7,779 | 9,488 | 11,668 | 13,277 |
| 5 | 1,610 | 2,343 | 3,000 | 4,351 | 6,064 | 7,289 | 9,236 | 11,070 | 13,388 | 15,086 |
| 6 | 2,204 | 3,070 | 3,828 | 5,348 | 7,231 | 8,558 | 10,645 | 12,592 | 15,033 | 16,812 |
| 7 | 2,833 | 3,822 | 4,671 | 6,346 | 8,383 | 9,803 | 12,017 | 14,067 | 16,662 | 18,475 |
| 8 | 3,490 | 4,594 | 5,527 | 7,344 | 9,524 | 11,030 | 13,362 | 15,507 | 18,168 | 20,090 |
| 9 | 4,168 | 5,380 | 6,393 | 8,343 | 10,656 | 12,242 | 14,684 | 16,919 | 19,679 | 21,666 |
| 10 | 4,865 | 6,179 | 7,267 | 9,342 | 11,781 | 13,442 | 15,987 | 18,307 | 21,161 | 23,209 |
| 11 | 5,578 | 6,989 | 8,148 | 10,341 | 12,899 | 14,631 | 17,275 | 19,675 | 22,618 | 24,725 |
| 12 | 6,304 | 7,807 | 9,034 | 11,340 | 14,011 | 15,812 | 18,549 | 21,026 | 24,054 | 26,217 |
| 13 | 7,042 | 8,634 | 9,926 | 12,340 | 15,119 | 16,985 | 19,812 | 22,362 | 25,472 | 27,688 |
| 14 | 7,790 | 9,467 | 10,821 | 13,339 | 16,222 | 18,151 | 21,064 | 23,685 | 26,873 | 29,141 |
| 15 | 8,547 | 10,307 | 11,721 | 14,339 | 17,322 | 19,311 | 22,307 | 24,996 | 28,259 | 30,578 |
| 16 | 9,312 | 11,152 | 12,624 | 15,338 | 18,418 | 20,465 | 23,542 | 26,296 | 29,633 | 32,000 |
| 17 | 10,085 | 12,002 | 13,531 | 16,338 | 19,511 | 21,615 | 24,769 | 27,587 | 30,995 | 33,409 |
| 18 | 10,865 | 12,857 | 14,440 | 17,338 | 20,601 | 22,760 | 25,989 | 28,869 | 32,346 | 34,805 |
| 19 | 11,651 | 13,716 | 15,352 | 18,338 | 21,689 | 23,900 | 27,204 | 30,144 | 33,687 | 36,191 |
| 20 | 12,443 | 14,578 | 16,266 | 19,337 | 22,775 | 25,038 | 28,412 | 31,410 | 35,020 | 37,566 |
| 21 | 13,240 | 15,445 | 17,182 | 20,337 | 23,858 | 26,171 | 29,615 | 32,671 | 36,343 | 38,932 |
| 22 | 14,041 | 16,314 | 18,101 | 21,337 | 24,939 | 27,301 | 30,813 | 33,924 | 37,659 | 40,289 |
| 23 | 14,848 | 17,187 | 19,021 | 22,337 | 26,018 | 28,429 | 32,007 | 35,172 | 38,968 | 41,638 |
| 24 | 15,659 | 18,062 | 19,943 | 23,337 | 27,096 | 29,553 | 33,196 | 36,415 | 40,270 | 42,980 |
| 25 | 16,473 | 18,940 | 20,867 | 24,337 | 28,172 | 30,675 | 34,382 | 37,652 | 41,566 | 44,314 |
| 26 | 17,292 | 19,820 | 21,792 | 25,336 | 29,246 | 31,795 | 35,563 | 38,885 | 42,856 | 45,642 |
| 27 | 18,114 | 20,703 | 22,719 | 26,336 | 30,319 | 32,912 | 36,741 | 40,113 | 44,140 | 46,963 |
| 28 | 18,939 | 21,588 | 23,647 | 27,336 | 31,391 | 34,027 | 37,916 | 41,337 | 45,419 | 48,278 |
| 29 | 19,768 | 22,475 | 24,577 | 28,336 | 32,461 | 35,139 | 39,087 | 42,557 | 46,693 | 49,588 |
| 30 | 20,599 | 23,364 | 25,508 | 29,336 | 33,530 | 36,250 | 40,256 | 43,773 | 47,962 | 50,892 |

**Source:**le meme soucrce.p318

## ملحق رقم(07):جدول توزيع $F$

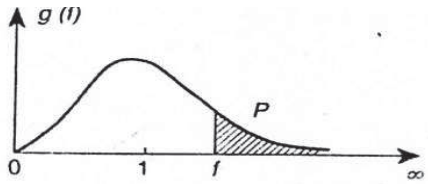


| $\nu_2$ | $\nu_1 = 1$ | | $\nu_1 = 2$ | | $\nu_1 = 3$ | | $\nu_1 = 4$ | | $\nu_1 = 5$ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ |
| 1 | 161,4 | 4052 | 199,5 | 4999 | 215,7 | 5403 | 224,6 | 5625 | 230,2 | 5764 |
| 2 | 18,51 | 98,49 | 19,00 | 99,00 | 19,16 | 99,17 | 19,25 | 99,25 | 19,30 | 99,30 |
| 3 | 10,13 | 34,12 | 9,55 | 30,81 | 9,28 | 29,46 | 9,12 | 28,71 | 9,01 | 28,24 |
| 4 | 7,71 | 21,20 | 6,94 | 18,00 | 6,59 | 16,69 | 6,39 | 15,98 | 6,26 | 15,52 |
| 5 | 6,61 | 16,26 | 5,79 | 13,27 | 5,41 | 12,06 | 5,19 | 11,39 | 5,05 | 10,97 |
| 6 | 5,99 | 13,74 | 5,14 | 10,91 | 4,76 | 9,78 | 4,53 | 9,15 | 4,39 | 8,75 |
| 7 | 5,59 | 12,25 | 4,74 | 9,55 | 4,35 | 8,45 | 4,12 | 7,85 | 3,97 | 7,45 |
| 8 | 5,32 | 11,26 | 4,46 | 8,65 | 4,07 | 7,59 | 3,84 | 7,01 | 3,69 | 6,63 |
| 9 | 5,12 | 10,56 | 4,26 | 8,02 | 3,86 | 6,99 | 3,63 | 6,42 | 3,48 | 6,06 |
| 10 | 4,96 | 10,04 | 4,10 | 7,56 | 3,71 | 6,55 | 3,48 | 5,99 | 3,33 | 5,64 |
| 11 | 4,84 | 9,65 | 3,98 | 7,20 | 3,59 | 6,22 | 3,36 | 5,67 | 3,20 | 5,32 |
| 12 | 4,75 | 9,33 | 3,88 | 6,93 | 3,49 | 5,95 | 3,26 | 5,41 | 3,11 | 5,06 |
| 13 | 4,67 | 9,07 | 3,80 | 6,70 | 3,41 | 5,74 | 3,18 | 5,20 | 3,02 | 4,86 |
| 14 | 4,60 | 8,86 | 3,74 | 6,51 | 3,34 | 5,56 | 3,11 | 5,03 | 2,96 | 4,69 |
| 15 | 4,54 | 8,68 | 3,68 | 6,36 | 3,29 | 5,42 | 3,06 | 4,89 | 2,90 | 4,56 |
| 16 | 4,49 | 8,53 | 3,63 | 6,23 | 3,24 | 5,29 | 3,01 | 4,77 | 2,85 | 4,44 |
| 17 | 4,45 | 8,40 | 3,59 | 6,11 | 3,20 | 5,18 | 2,96 | 4,67 | 2,81 | 4,34 |
| 18 | 4,41 | 8,28 | 3,55 | 6,01 | 3,16 | 5,09 | 2,93 | 4,58 | 2,77 | 4,25 |
| 19 | 4,38 | 8,18 | 3,52 | 5,93 | 3,13 | 5,01 | 2,90 | 4,50 | 2,74 | 4,17 |
| 20 | 4,35 | 8,10 | 3,49 | 5,85 | 3,10 | 4,94 | 2,87 | 4,43 | 2,71 | 4,10 |
| 21 | 4,32 | 8,02 | 3,47 | 5,78 | 3,07 | 4,87 | 2,84 | 4,37 | 2,68 | 4,04 |
| 22 | 4,30 | 7,94 | 3,44 | 5,72 | 3,05 | 4,82 | 2,82 | 4,31 | 2,66 | 3,99 |
| 23 | 4,28 | 7,88 | 3,42 | 5,66 | 3,03 | 4,76 | 2,80 | 4,26 | 2,64 | 3,94 |
| 24 | 4,26 | 7,82 | 3,40 | 5,61 | 3,01 | 4,72 | 2,78 | 4,22 | 2,62 | 3,90 |
| 25 | 4,24 | 7,77 | 3,38 | 5,57 | 2,99 | 4,68 | 2,76 | 4,18 | 2,60 | 3,86 |
| 26 | 4,22 | 7,72 | 3,37 | 5,53 | 2,98 | 4,64 | 2,74 | 4,14 | 2,59 | 3,82 |
| 27 | 4,21 | 7,68 | 3,35 | 5,49 | 2,96 | 4,60 | 2,73 | 4,11 | 2,57 | 3,78 |
| 28 | 4,20 | 7,64 | 3,34 | 5,45 | 2,95 | 4,57 | 2,71 | 4,07 | 2,56 | 3,75 |
| 29 | 4,18 | 7,60 | 3,33 | 5,42 | 2,93 | 4,54 | 2,70 | 4,04 | 2,54 | 3,73 |
| 30 | 4,17 | 7,56 | 3,32 | 5,39 | 2,92 | 4,51 | 2,69 | 4,02 | 2,53 | 3,70 |
| 40 | 4,08 | 7,31 | 3,23 | 5,18 | 2,84 | 4,31 | 2,61 | 3,83 | 2,45 | 3,51 |
| 60 | 4,00 | 7,08 | 3,15 | 4,98 | 2,76 | 4,13 | 2,52 | 3,65 | 2,37 | 3,34 |
| 120 | 3,92 | 6,85 | 3,07 | 4,79 | 2,68 | 3,95 | 2,45 | 3,48 | 2,29 | 3,17 |
| $\infty$ | 3,84 | 6,64 | 2,99 | 4,60 | 2,60 | 3,78 | 2,37 | 3,32 | 2,21 | 3,02 |

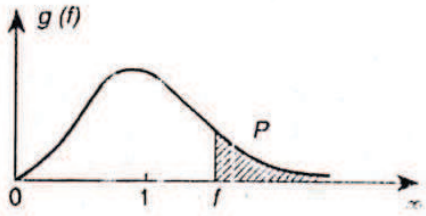


| $\nu_2$ | $\nu_1 = 6$ | | $\nu_1 = 8$ | | $\nu_1 = 12$ | | $\nu_1 = 24$ | | $\nu_1 = \infty$ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ | $P = 0{,}05$ | $P = 0{,}01$ |
| 1 | 234,0 | 5859 | 238,9 | 5981 | 243,9 | 6106 | 249,0 | 6 234 | 254,3 | 6,366 |
| 2 | 19,33 | 99,33 | 19,37 | 99,36 | 19,41 | 99,42 | 19,45 | 99,46 | 19,50 | 99,50 |
| 3 | 8,94 | 27,91 | 8,84 | 27,49 | 8,74 | 27,05 | 8,64 | 26,60 | 8,53 | 26,12 |
| 4 | 6,16 | 15,21 | 6,04 | 14,80 | 5,91 | 14,37 | 5,77 | 13,93 | 5,63 | 13,46 |
| 5 | 4,95 | 10,67 | 4,82 | 10,27 | 4,68 | 9,89 | 4,53 | 9,47 | 4,36 | 9,02 |
| 6 | 4,28 | 8,47 | 4,15 | 8,10 | 4,00 | 7,72 | 3,84 | 7,31 | 3,67 | 6,88 |
| 7 | 3,87 | 7,19 | 3,73 | 6,84 | 3,57 | 6,47 | 3,41 | 6,07 | 3,23 | 5,65 |
| 8 | 3,58 | 6,37 | 3,44 | 6,03 | 3,28 | 5,67 | 3,12 | 5,28 | 2,93 | 4,86 |
| 9 | 3,37 | 5,80 | 3,23 | 5,47 | 3,07 | 5,11 | 2,90 | 4,73 | 2,71 | 4,31 |
| 10 | 3,22 | 5,39 | 3,07 | 5,06 | 2,91 | 4,71 | 2,74 | 4,33 | 2,54 | 3,91 |
| 11 | 3,09 | 5,07 | 2,95 | 4,74 | 2,79 | 4,40 | 2,61 | 4,02 | 2,40 | 3,60 |
| 12 | 3,00 | 4,82 | 2,85 | 4,50 | 2,69 | 4,16 | 2,50 | 3,78 | 2,30 | 3,36 |
| 13 | 2,92 | 4,62 | 2,77 | 4,30 | 2,60 | 3,96 | 2,42 | 3,59 | 2,21 | 3,16 |
| 14 | 2,85 | 4,46 | 2,70 | 4,14 | 2,53 | 3,80 | 2,35 | 3,43 | 2,13 | 3,00 |
| 15 | 2,79 | 4,32 | 2,64 | 4,00 | 2,48 | 3,67 | 2,29 | 3,29 | 2,07 | 2,87 |
| 16 | 2,74 | 4,20 | 2,59 | 3,89 | 2,42 | 3,55 | 2,24 | 3,18 | 2,01 | 2,75 |
| 17 | 2,70 | 4,10 | 2,55 | 3,79 | 2,38 | 3,45 | 2,19 | 3,08 | 1,96 | 2,65 |
| 18 | 2,66 | 4,01 | 2,51 | 3,71 | 2,34 | 3,37 | 2,15 | 3,00 | 1,92 | 2,57 |
| 19 | 2,63 | 3,94 | 2,48 | 3,63 | 2,31 | 3,30 | 2,11 | 2,92 | 1,88 | 2,49 |
| 20 | 2,60 | 3,87 | 2,45 | 3,56 | 2,28 | 3,23 | 2,08 | 2,86 | 1,84 | 2,42 |
| 21 | 2,57 | 3,81 | 2,42 | 3,51 | 2,25 | 3,17 | 2,05 | 2,80 | 1,81 | 2,36 |
| 22 | 2,55 | 3,76 | 2,40 | 3,45 | 2,23 | 3,12 | 2,03 | 2,75 | 1,78 | 2,31 |
| 23 | 2,53 | 3,71 | 2,38 | 3,41 | 2,20 | 3,07 | 2,00 | 2,70 | 1,76 | 2,26 |
| 24 | 2,51 | 3,67 | 2,36 | 3,36 | 2,18 | 3,03 | 1,98 | 2,66 | 1,73 | 2,21 |
| 25 | 2,49 | 3,63 | 2,34 | 3,32 | 2,16 | 2,99 | 1,96 | 2,62 | 1,71 | 2,17 |
| 26 | 2,47 | 3,59 | 2,32 | 3,29 | 2,15 | 2,96 | 1,95 | 2,58 | 1,69 | 2,13 |
| 27 | 2,46 | 3,56 | 2,30 | 3,26 | 2,13 | 2,93 | 1,93 | 2,55 | 1,67 | 2,10 |
| 28 | 2,44 | 3,53 | 2,29 | 3,23 | 2,12 | 2,90 | 1,91 | 2,52 | 1,65 | 2,06 |
| 29 | 2,43 | 3,50 | 2,28 | 3,20 | 2,10 | 2,87 | 1,90 | 2,49 | 1,64 | 2,03 |
| 30 | 2,42 | 3,47 | 2,27 | 3,17 | 2,09 | 2,84 | 1,89 | 2,47 | 1,62 | 2,01 |
| 40 | 2,34 | 3,29 | 2,18 | 2,99 | 2,00 | 2,66 | 1,79 | 2,29 | 1,51 | 1,80 |
| 60 | 2,25 | 3,12 | 2,10 | 2,82 | 1,92 | 2,50 | 1,70 | 2,12 | 1,39 | 1,60 |
| 120 | 2,17 | 2,96 | 2,01 | 2,66 | 1,83 | 2,34 | 1,61 | 1,95 | 1,25 | 1,38 |
| $\infty$ | 2,09 | 2,80 | 1,94 | 2,51 | 1,75 | 2,18 | 1,52 | 1,79 | 1,00 | 1,00 |

**Source:**le meme soucrce.p319,320

**الملحق رقم(08): جدول توزيع دربين وتسون**

Durbin- Watson Tables

$d_L$ = ى ر , $d_U$= ى ق

Significance Points of $d_L$ and $d_U$ at ١ %

| n | K=1 | | K=2 | | K=3 | | K=4 | | K=5 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $d_L$ | $d_U$ | $d_L$ | $d_U$ | $d_L$ | $d_U$ | $d_L$ | $d_U$ | $d_L$ | $d_U$ |
| 15 | 0.81 | 1.07 | 0.70 | 1.25 | 0.59 | 1.46 | 0.49 | 1.70 | 0.39 | 1.96 |
| 16 | 0.84 | 1.09 | 0.74 | 1.25 | 0.63 | 1.44 | 0.53 | 1.66 | 0.44 | 1.90 |
| 17 | 0.87 | 1.10 | 0.77 | 1.25 | 0.67 | 1.43 | 0.57 | 1.63 | 0.48 | 1.85 |
| 18 | 0.90 | 1.12 | 0.80 | 1.26 | 0.71 | 1.42 | 0.61 | 1.60 | 0.52 | 1.80 |
| 19 | 0.93 | 1.13 | 0.83 | 1.26 | 0.74 | 1.41 | 0.65 | 1.58 | 0.56 | 1.77 |
| 20 | 0.95 | 1.15 | 0.86 | 1.27 | 0.77 | 1.41 | 0.68 | 1.57 | 0.60 | 1.74 |
| 21 | 0.97 | 1.16 | 0.89 | 1.27 | 0.80 | 1.41 | 0.72 | 1.55 | 0.63 | 1.71 |
| 22 | 1.00 | 1.17 | 0.91 | 1.28 | 0.83 | 1.40 | 0.75 | 1.54 | 0.66 | 1.69 |
| 23 | 1.02 | 1.19 | 0.94 | 1.29 | 0.86 | 1.40 | 0.77 | 1.53 | 0.70 | 1.67 |
| 24 | 1.04 | 1.20 | 0.96 | 1.30 | 0.88 | 1.41 | 0.80 | 1.53 | 0.72 | 1.66 |
| 25 | 1.05 | 1.21 | 0.98 | 1.30 | 0.90 | 1.41 | 0.83 | 1.52 | 0.75 | 1.65 |
| 26 | 1.07 | 1.22 | 1.00 | 1.31 | 0.93 | 1.41 | 0.85 | 1.52 | 0.78 | 1.64 |
| 27 | 1.09 | 1.23 | 1.02 | 1.32 | 0.95 | 1.41 | 0.88 | 1.51 | 0.81 | 1.63 |
| 28 | 1.10 | 1.24 | 1.04 | 1.32 | 0.97 | 1.41 | 0.90 | 1.51 | 0.83 | 1.62 |
| 29 | 1.12 | 1.25 | 1.05 | 1.33 | 0.99 | 1.42 | 0.92 | 1.51 | 0.85 | 1.61 |
| 30 | 1.13 | 1.26 | 1.07 | 1.34 | 1.01 | 1.42 | 0.94 | 1.51 | 0.88 | 1.61 |
| 31 | 1.15 | 1.27 | 1.08 | 1.34 | 1.02 | 1.42 | 0.96 | 1.51 | 0.90 | 1.60 |
| 32 | 1.16 | 1.28 | 1.10 | 1.35 | 1.04 | 1.43 | 0.98 | 1.51 | 0.92 | 1.60 |
| 33 | 1.17 | 1.29 | 1.11 | 1.36 | 1.05 | 1.43 | 1.00 | 1.51 | 0.94 | 1.59 |
| 34 | 1.18 | 1.30 | 1.13 | 1.36 | 1.07 | 1.43 | 1.01 | 1.51 | 0.95 | 1.59 |
| 35 | 1.19 | 1.31 | 1.14 | 1.37 | 1.08 | 1.44 | 1.03 | 1.51 | 0.97 | 1.59 |
| 36 | 1.21 | 1.32 | 1.15 | 1.38 | 1.10 | 1.44 | 1.04 | 1.51 | 0.99 | 1.59 |
| 37 | 1.22 | 1.32 | 1.16 | 1.38 | 1.11 | 1.45 | 1.06 | 1.51 | 1.00 | 1.59 |
| 38 | 1.23 | 1.33 | 1.18 | 1.39 | 1.12 | 1.45 | 1.07 | 1.52 | 1.02 | 1.58 |
| 39 | 1.24 | 1.34 | 1.19 | 1.39 | 1.14 | 1.45 | 1.09 | 1.52 | 1.03 | 1.58 |
| 40 | 1.25 | 1.34 | 1.20 | 1.40 | 1.15 | 1.46 | 1.10 | 1.52 | 1.05 | 1.58 |
| 45 | 1.29 | 1.38 | 1.24 | 1.42 | 1.20 | 1.48 | 1.16 | 1.53 | 1.11 | 1.58 |
| 50 | 1.32 | 1.40 | 1.28 | 1.45 | 1.24 | 1.49 | 1.20 | 1.54 | 1.16 | 1.59 |
| 55 | 1.36 | 1.43 | 1.32 | 1.47 | 1.28 | 1.51 | 1.25 | 1.55 | 1.21 | 1.59 |
| 60 | 1.38 | 1.45 | 1.35 | 1.48 | 1.32 | 1.52 | 1.28 | 1.56 | 1.25 | 1.60 |
| 65 | 1.41 | 1.47 | 1.38 | 1.50 | 1.35 | 1.53 | 1.31 | 1.57 | 1.28 | 1.61 |
| 70 | 1.43 | 1.49 | 1.40 | 1.52 | 1.37 | 1.55 | 1.34 | 1.58 | 1.31 | 1.61 |
| 75 | 1.45 | 1.50 | 1.42 | 1.53 | 1.39 | 1.56 | 1.37 | 1.59 | 1.34 | 1.62 |
| 80 | 1.47 | 1.52 | 1.44 | 1.54 | 1.42 | 1.57 | 1.39 | 1.60 | 1.36 | 1.62 |
| 85 | 1.48 | 1.53 | 1.46 | 1.55 | 1.43 | 1.58 | 1.41 | 1.60 | 1.39 | 1.63 |
| 90 | 1.50 | 1.54 | 1.47 | 1.56 | 1.45 | 1.59 | 1.43 | 1.61 | 1.41 | 1.64 |
| 95 | 1.51 | 1.55 | 1.49 | 1.57 | 1.47 | 1.60 | 1.45 | 1.62 | 1.42 | 1.64 |
| 100 | 1.52 | 1.56 | 1.50 | 1.58 | 1.48 | 1.60 | 1.46 | 1.63 | 1.44 | 1.65 |

**Source:**le meme soucrce.p321

## الفهرس:

**العنوان** **الصفحة**

المقدمة

الفصل الأول:مدخل نضري للبطالة..... 01

المبحث الأول:الإطار النظري للبطالة..... 03

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة..... 03

الفرع الأول:تعريف البطالة..... 03

الفرع الثاني قياس البطالة..... 05

المطلب الثاني:أنواع البطالة..... 08

الفرع الأول:البطالة الاختيارية..... 08

الفرع الثاني:البطالة الإجبارية..... 11

الفرع الثالث:أنواع أخرى للبطالة..... 12

المبحث الثاني:البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي و الآثار السلبية لها..... 14

المطلب الأول:النظريات المفسرة للبطالة..... 14

الفرع الأول:النظريات التقليدية المفسرة للبطالة..... 14

الفرع الثاني:النظريات الحديثة المفسرة للبطالة..... 21

المطلب الثاني:الآثار السلبية للبطالة و حلولها..... 26

الفرع الأول:الآثار السلبية للبطالة..... 26

الفرع الثاني:الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة..... 27

خلاصة الفصل..... 31

الفصل الثاني:سياسة الإصلاح الاقتصادي و مشكلة البطالة..... 32

المبحث الأول:التحليل العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي..... 34
المطلب الأول: تقديم نظري لسياسة الإصلاح الاقتصادي..... 34
الفرع الأول: لمحة عامة عن دور صندوق النقد الدولي..... 34
الفرع الثاني: مفهوم الإصلاح الاقتصادي..... 36
المطلب الثاني:أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادي..... 37
الفرع الأول:الأسباب الداخلية التي أدت إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي..... 38
الفرع الثاني : الأسباب الخارجية التي أدت على تبني برامج الإصلاح الاقتصادي..... 40
المطلب الثالث:محتوى برنامج الإصلاح الاقتصادي..... 42
الفرع الأول: سياسة التثبيت الاقتصادي..... 42
الفرع الثاني: سياسة التعديل الهيكلي..... 44
الفرع الثالث : أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر ضمن برنامج التثبيت
الاقتصادي والتعديل الهيكلي..... 46
المبحث الثاني: التحليل النظري لأهداف وأثار برامج الإصلاح الاقتصادي..... 49
المطلب الأول: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي و وانعكاساته على الجزائر.....49
الفرع الأول: أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي ومكانة مشكلة البطالة منها.....49
الفرع الثاني: انعكاسات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على الجزائر..... 52
المطلب الثاني:مدى تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة..... 56
الفرع الأول: النموذج التقليدي.....56
الفرع الثاني:نموذج الترشيد الكمي..... 58
خلاصة الفصل..... 60
الفصل الثالث:واقع البطالة بالجزائر و الحلول المطروحة لمواجهتها..... 61
المبحث الأول: وضعية البطالة بالجزائر قبل وبعد التعديل الهيكلي.....63

المطلب الأول: تقييم وضعية البطالة بالجزائر.....63
الفرع الأول: حصيلة التشغيل 89 – 94..... 63
الفرع الثاني: تطور البطالة..... 65
الفرع الثالث: مسار التشغيل في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي..... 67
المطلب الثاني:أسباب و مميزات البطالة بالجزائر..... 69
الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر..... 69
الفرع الثاني:خصائص البطالة في الجزائر..... 75
المبحث الثاني: الحلول والتدابير المنتهجة لمراجعة البطالة بالجزائر. ..... 77
المطلب الأول : واقع الإجراءات التشريعية لعلاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي..... 78
الفرع الأول : الإجراءات المعتمدة للتشغيل خلال التعديل الهيكلي ..... 78
الفرع الثاني: النتائج المحققة من التشريع في أيطار التعديل الهيكلي..... 81
المطلب الثاني:الوسائل المجهزة لمواجهة البطالة في الجزائر..... 83
الفرع الأول: الأجهزة التي تسير من طرف الوزارة المكلفة بالعمل.....83
الفرع الثاني: الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية.....86
الفرع الثالث:أجهزة حماية العمال والمساعدة التي يسيرها الصندوق
الوطني للتامين على البطالة..... 91
الفرع الرابع: جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب).....92
الفرع الخامس: أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات..... 95
المطلب الثاني:آفاق بالجزائر..... 97
الفرع الأول: فرضيات التنبؤ..... 97
الفرع الثاني: إمكانية استحداث وظائف جديدة..... 101
خلاصة الفصل ..... 105

الفصل الرابع:دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر..... 106
المبحث الأول : مدخل نظري للاقتصاد القياسي..... 107
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول النمذجة و الاقتصاد القياسي..... 107
الفرع الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي والنموذج الاقتصادي ..... 107
الفرع الثاني: مكونات ومتغيرات النموذج الاقتصادي..... 108
المطلب الثاني:مراحل البحث في الاقتصاد القياسي..... 110
الفرع الأول: تعيين النموذج..... 110
الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج..... 112
الفرع الثالث: تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج..... 114
الفرع الرابع: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ..... 115
المبحث الثاني: النماذج الانحدارية..... 116
المطلب الأول: دراسة نموذج الانحدار البسيط..... 116
الفرع الأول: تحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط..... 116
الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط..... 118
الفرع الثالث: تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط..... 120
الفرع الرابع: الاختبارات الإحصائية حول معنوية المعالم..... 123
المطلب الثاني: نموذج الانحدار المتعدد..... 130
الفرع الأول : طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد..... 130
الفرع الثاني: تقدير العلم $\beta$ وتباين الأخطاء $\sigma^2$..... 132
الفرع الثالث:حساب معامل التحديد المضاعف و اختبار المعنوية لتقديرات المعالم..... 136
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية..... 140

خلاصة الدراسة..... 152

الخاتمة..... 154

الملاحق

المراجع

## فهرس الجداول:


الجدول رقم(01): تطور الديون الخارجية خلال الفترة 85-93..... 41

الجدول رقم (02): تطور معدل نمو الناتج المحلي..... 53

الجدول رقم (03):تطور احتياطات الصرف..... 53

الجدول رقم (04): معدلات التضخم..... 54

الجدول رقم (05): تطور الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام..... 54

الجدول رقم (06): تطور معدلات البطالة..... 55

الجدول رقم(07): تطور الحجم الإجمالي للتشغيل للفترة 89 – 94.....63

الجدول رقم (08): تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 1989 – 1994..... 64

الجدول رقم (09): وضعية سوق العمل للفترة 1994-1997..... 67

الجدول رقم (10): توزيع الفئة الشغلية حسب طبيعة الأنشطة لسنة 1997..... 69

الجدول رقم (11): تطور سعر برميل البترول..... 70

الجدول رقم (12): تطور إيرادات الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها..... 70

الجدول رقم (13): أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990.....74

الجدول رقم (14): أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1997..... 76

الجدول رقم (15): توزيع نسب البطالين حسب المستوى التعليمي..... 76

الجدول رقم (16):توزيع العاطلين حسب الفترة الزمنية للتعطل والجنس سنة 1995..... 77

الجدول رقم (17):عدد العمال المتكفلة بهم من طرف CNAS..... 82

الجدول رقم (18):عدد العمال الذين فضلوا الذهاب الإرادي للفترة 1993-1997.....82

الجدول رقم (19):نظرة عامة على عمليات الإدماج التي أنجزها جهاز الإدماج

المهني للشباب 90-94 ( بتكوين )..... 85

الجدول رقم (20):توزيع إنشاء النشاطات وعمليات الإدماج المطابقة حسب قطاع النشاط ..... 85 .

الجدول رقم (21):تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل النشاطات ذات منفعة..... 86

الجدول رقم(22):تطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل

(السداسي الثاني من 1998 إلى ديسمبر 2001)..... 89

الجدول رقم (23):تطبيق برامج التنمية الجماعية..... 90

الجدول رقم (24):تقييم المشاريع المؤهلة بتاريخ 2001/09/30..... 93

الجدول رقم (25):حالة المؤسسات المصغرة الممولة إلى غاية 2001/09/30..... 94

الجدول رقم (26):تطور مشاريع الاستثمار المصرحة..... 97

## فهرس الأشكال و المنحنيات البيانية:


منحنى رقم(01): تحليل البطالة الهيكلية في الاقتصاد..... 10

منحنى رقم (02) : تحليل البطالة المقنعة في الاقتصاد..... 12

منحنى رقم (03): نشوء البطالة في حالة جمود الأجور..... 15

المنحنى رقم(04) : سوق العمل في النموذج الكينزي..... 18

المنحنى رقم(05):محنى فليبس..... 20

الشكل رقم(06): الخط المستقيم المقدر والبواقي..... 117

المشكل رقم(07): الهدف من طريقة المربعات الصغرى..... 121

الشكل رقم(08): توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}$ ثنائي الطرف..... 126

الشكل رقم(09): توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}$ أحادي الطرف..... 128

المنحنى رقم(10): تطور معدل البطالة من 1990 إلى 2005..... 141

الشكل رقم (11): تقدير النموذج..... 142

الشكل رقم(12):تمثيل بياني لاختبار معنوية ل $\beta_0$ بتوزيع ستودنت..... 143

الشكل رقم (13): تمثيل بياني لاختبار المعنوية الكلية للنموذج بفيشر..... 144

الشكل رقم (14): مقارنة بيانات النموذج الأصلي و المقدر..... 145

الشكل رقم(15): تقدير معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء..... 146

الشكل رقم (16):نتائج اختبار Breusch GodFrey..... 147

الشكل رقم (17):دالة الارتباط الذاتي للبواقي..... 147

الشكل رقم (18):دالة الارتباط الذاتي للمربعات لبواقي..... 148

الشكل رقم (19): نتائج اختبار White..... 149

الشكل رقم (20): تمثيل نتائج اختبار White بيانيا..... 149

الشكل رقم (21): نتائج اختبار ARCH-LM..... 149

الشكل رقم(22):معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي..... 150

الشكل رقم (23):دالة الكثافة للبواقي المقدرة..... 151

## Abstract:

Finally ,we can conclude that during and after the period of applying the structural policy suggested by the international monetary funds, the rate of the compulsory unemployment has highly increased in Algeria .

Indeed, the high rate of unemployment is very old, it occurred even before applying the structural regulations policy; so, this latter is not the unique cause of the high rate of unemployment. But we can say that these improvements contributed, in many ways, increasing these rates because of the applied policy that decreases the public investments which invest a great number of the labour corps and encourages the private efforts.

So, it's obvious, the employment future in Algeria depends on the personal activities by building private establishments and projects in order to produce competitive products and cupture the markets. Concerning jobless issue and how to influence, we must determine the economic theory and its changements trying to solve the problem through the economic politics.

However, to decrease the average of unemployment is not so easy because of many complicated factors.

## Résumé:

On peut conclure enfin que la période de l'application de la politique d'ajustement structurel proposé par le F.M.I et que par la suite l'Algérie a vécu une augmentation considérabel sur le taux de chomage involontaire (obligation)

Il est mémorable de signaler que l'ajustement structurel n était pas le seul motif qui a effectué le taux d accroissement de chomage qui existaient auparavant, toutefois ces réformes ont contribuée d une façon ou d une autre la hausse des taux de chomages due à la politique rétractile suivie, conduit à la hausse sur le volume d'investissements publiques qui englobent une forte masse de mains d oeuvre ou presque la quasi-totale. L'initiative se base sur les activités particulières.

C'est pourquoi,l'avenir de l'emploi en Algérie s'immobilise sur les activités personnelles en criant des sociétés et des projets particuliéres peuvent par ces produits rivaliser ceux de l etranger ;ce qui leur permet et la pérennité et la succession sur le marché, ce qui garanti la baisse du chomage acuité.

Pour qu'on puisse surmonter le chomage, et choisir parmi celle-là les variations qui les commandait, au travers de la théorie économique, et choisir parmi celle-là les éléments qui sont efficaces suivant la politique économique.

En général la réduction du taux de chomage au travers d une série de veriations agissantes sur ce dernier n'est pas une chose facile due à l'entrecroisement et l attachement de ces variations

## ملخص:

نلخص في الاخير ان فترة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المقترح من قبل صندوق النقد الدولي و ما بعدها شهدت الجزائر فيها ارتفاعا كبيرا معدلات البطالة غير الإرادية (الإجبارية) .

و الجدير بالذكر ان نشير الى ان التعديل الهيكلي ليس السبب الوحيد الذي أدى الى زيادة معدلات البطالة لكون هذه الأخيرة كانت موجودة حتى من قبل تطبيق سياسة التعديل الهيكلي إلا ان هذه الإصلاحات ساهمت بشكل او بآخر في ارتفاع معدلات البطالة و ذلك بسبب السياسة الانكماشية المتبعة و ما ينجر عنها من انخفاض في حجم الاستثمارات العمومية التي كانت تستوعب قدرا كبيرا من الأيدي العاملة ان لم نقل معضمها. و تركزت المبادر في النشاطات الخاصة .

لهذا فان مستقبل التشغيل في الجزائر يقف على الأنشطة الذاتية و ذلك بإنشاء مؤسسات و مشاريع خاصة تستطيع متوجاتها مواجهة المنتوجات الأجنبية و بذلك تكون لها القدرة على البقاء و الاستمرارية في السوق و هذا ما يضمن التخفيف من حدة البطالة.

و لنتمكن من التأثير على البطالة يستوجب علينا تحديد المتغيرات التي تتحكم فيها من خلال النظرية الاقتصادية و اختيار منها ما تستطيع التأثير ما تستطيع التأثير فيه من خلال السياسة الاقتصادية.

و على العموم فان التقليل من معدل البطالة من خلال مجموعة من المتغيرات التي تؤثر فيها ليس بشيء السهل و هذا لتشابك و ارتباط المتغيرات.